



مؤشرات النوع الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة (توصيات مؤتمر بكين كمرجعية)

نادر عزت سعيد

أيمن عبد المجيد

آذار 2001

- ساهم في إعداد هذا البحث كل من: نداء أبو عواد، لونا سعادة، ملك المصري، هايدي نيجمان، شهناز جبران، غسان أبو حطب.
- تم إعداد الدراسة بدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفم) -- مشروع تسهيل المعلومات عن المرأة في التنمية الممول من السفارة الهولندية في القاهرة - مصر.

مقدمة وشكر

جاءت هذه الدراسة ضمن اهتمام فلسطيني واسع في مجال تطوير مؤشرات اجتماعية تتناسق مع التوسع الحاصل في مفهوم التنمية البشرية، والذي يدعو إلى التكامل بين عناصر العملية التنموية، ويركز على توسيع خيارات الناس جميعا في مشاركتهم في صنع التنمية والاستفادة من ثمارها. إن هذه الدراسة تستهدف تقديم مقترحات وصفية وأخرى تحليلية حول قضية بحثية في غاية الأهمية من أجل تفعيل دور الحركات الاجتماعية وعلى رأسها الحركة النسوية في مجالات التأثير على السياسات التنموية عامة من وجهة نظر النوع الاجتماعي. وفي هذا المجال فإن طرح الدراسة للفجوات الجندرية ينبغي أن يكون مصدر إلهام للمؤسسات العاملة في مجال تطوير وضع النساء الفلسطينيات للخروج بتوصيات عملية وآليات وطنية تتحمل مسؤولية تنفيذها المؤسسات المهتمة على المستوى الحكومي والأهلي. ومن المتوقع أن تقوم اللجنة التنسيقية للنهوض بالمرأة على المستوى الحكومي والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والمراكز النسوية المتخصصة بالاستفادة من هذه الدراسة في تطوير تدخلاتهم في هذا المجال ومتابعة ما بعد بكون وفي إعداد التقارير الوطنية. هذا ويمكن تفعيل الاستفادة من هذه الدراسة من خلال عقد لقاءات ذات صبغة عامة وأخرى ذات صبغة تطبيقية للخروج بتوصيات محددة حول القطاعات المختلفة، تقوم بعقدتها الجهات ذات الاختصاص.

المؤشرات والبيانات التي توفرها الدراسة مهمة لصناع القرار على مستوياتهم المختلفة وفي مجالات الحياة برمتها حيث أن الدراسة تقدم منهجا للتفكير بالمؤشرات (وخصوصا النوعية منها) وعلاقتها بمجالات صنع السياسات. كما أن مثل هذه الدراسة ستؤدي إلى وعي أكبر بأهمية دمج مفهوم النوع الاجتماعي في ما تقوم به مراكز البحث من دراسات حول القضايا المختلفة ويمكن لها أن تستفيد منها. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدراسة تسلط الضوء على الفجوات في البيانات النوعية. وبرغم أنها تقدم أمثلة عديدة لتدلل على مثل هذه الفجوات، إلا أنه لا يمكن اعتبار مثل هذه الدراسة شاملة لكافة المؤشرات الممكنة فهناك مؤشرات أخرى لم يتم تضمينها في الدراسة، ليس لعدم أهميتها بل لضيق الوقت والمصادر المتوفرة، ويمكن معالجتها في دراسات أكثر تخصصا.

وفي نفس الوقت فإن الدراسة قامت باقتراح آلية (دليل) لقياس التقدم أو التراجع في وضع النساء الفلسطينيات يمكن استخدامه عبر السنوات المختلفة. وبرغم أن هذا الدليل (وكباقي الأدلة) لا يقدم صورة وافية لوضع النساء الفلسطينيات، إلا أنه يعتبر من أفضل الوسائل المقترحة حيث تتناسب مع خصوصيات المجتمع الفلسطيني كمجتمع عربي ومجتمع يواجه حالة من عدم اليقين والتغير المستمر. وينبه هذا الدليل إلى أهمية صياغة أدلة تعبر عن مؤشرات حيوية خاصة بطبيعة المكان المنوي دراسته، وتعتبر مقدمة لنقاش أوسع من أجل التطوير لأدلة قد يتم اقتراحها من مؤسسات أخرى. وقد لفت الدليل المقترح الانتباه إلى عمق حجم المشكلة والحاجة الماسة إلى جهد كبير في مجال الوصول بالنساء للمساواة في المجتمع.

نتأمل أن تكون هذه الدراسة بداية لجهد حثيث ومنسق تجاه العمل الجدي من أجل الوصول بالنساء الفلسطينيات للمساواة واستمرارا للجهد الحالي، من خلال استخدام البيانات والتوصيات في مجالات الحياة المختلفة. كما نأمل أن تشكل هذه الدراسة إلى أبحاث نوعية حول حياة النساء الفلسطينيات من منظور نوع اجتماعي متطور يأخذ بعين الاعتبار العلاقة الجدلية بين حقوق المواطنين والظرف السياسي العام، وبين حقوق المرأة وحقوق الرجل. هذا، ويتقدم برنامج دراسات التنمية بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إنجاح هذه الدراسة، وخصوصا الأخوات والأخوة الذين قاموا بتعبئة الاستمارات والمشاركة في النقاشات. كما نتقدم بالشكر لكافة من قاموا بمراجعة الدراسة وقدموا الملاحظات حولها. ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر للمراكز البحثية والمركز النسوية التي قامت بتزويدنا بالبيانات والمعلومات المفيدة للبحث. لقد اعتمد البرنامج في إعداد بحثه هذا على البيانات التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كما استفاد من ملاحظات الزميلة سناء العاصي حول المؤشرات المقترحة في الاستمارة.

هذا ويخص برنامج دراسات التنمية بالشكر السيدة علياء اليسير (منسقة مشروع اليونيفيم في فلسطين) لعملها الدؤوب من أجل إنجاح الدراسة ومتابعتها لكافة التفاصيل المتعلقة بها وتقديمها لاقتراحات بناءة في سبيل تطويرها. ونشكر هنا أيضا السيد محمود عطايا من إدارة تخطيط وتطوير مشاركة المرأة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي. كما نتقدم بالشكر للأستاذ سامي خضر لمراجعته وإضافته للمحور المتعلق بالبيئة.

نتمنى أن تشكل هذه الدراسة إضافة، ولو متواضعة، للنقاش الدائر حول النوع الاجتماعي في فلسطين، وفي عملية تطوير مؤشرات وبيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي. كما نرجو أن تساعد في صياغة سياسات تساهم في تطوير وضع النساء الفلسطينيات والعربيات وتحقيق المساواة بينهن وبين الرجال.

6	مقدمة: أهمية صياغة مؤشرات متحسسة للنوع الاجتماعي
9	القسم الأول: المؤسسات العاملة في مجال مؤشرات النوع الاجتماعي
9	أولاً: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
11	ثانياً: المراكز البحثية المتخصصة بقضايا النوع الاجتماعي
12	ثالثاً: المراكز والجمعيات النسوية
14	رابعاً: دوائر المرأة في وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية
14	خامساً: مراكز الدراسات التنموية والاجتماعية
16	سادساً: مؤسسات الأمم المتحدة ومؤسسات دولية أخرى
17	القسم الثاني: مؤشرات النوع الاجتماعي حسب دليل التنمية البشرية
19	القسم الثالث: المؤشرات حسب محاور بكين
20	المحور الأول: عبء الفقر الدائم والمتزايد الواقع على المرأة
25	المحور الثاني: عدم المساواة في فرص التعليم والتدريب
30	المحور الثالث: عدم المساواة في الرعاية الصحية والخدمات المتصلة بها
35	المحور الرابع: العنف الموجه ضد النساء
40	المحور الخامس: آثار النزاعات المسلحة
43	المحور السادس: عدم المساواة في الهياكل والسياسات الاقتصادية
47	المحور السابع: عدم المساواة في اقتسام السلطة وصنع القرار
50	المحور الثامن: عدم وجود آليات كافية لتعزيز النهوض بالمرأة
53	المحور التاسع: عدم احترام حقوق المرأة وقصور الترويج لها
55	المحور العاشر: المرأة ووسائل الإعلام
58	المحور الحادي عشر: عدم المساواة في إدارة الموارد الطبيعية والبيئة
66	المحور الثاني عشر: التمييز ضد الطفلة الأنثى وانتهاك حقوقها
69	القسم الرابع: مقترح لدليل النوع الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة
77	خاتمة الدراسة
81	الملاحق

10	جدول (1): بيانات الجهاز المركزي المتحسسة للنوع الاجتماعي
17	جدول (2): مؤشرات النوع الاجتماعي حسب أدلة التنمية البشرية – فلسطين (1998-1999)
23	جدول (3): مؤشرات فقر القدرات والفقر البشري
56	جدول (4): عدد العاملين في أربع محطات تلفزيونية حسب نوع الوظيفة
72	جدول (5): المؤشرات التي حصلت على أعلى العلامات بغض النظر عن المحور (بالترتيب من الأكثر للأقل)
72	جدول (6): المؤشرات التي حصلت على أعلى العلامات حسب محاور مؤتمر بكين
73	جدول (7): المؤشرات مصنفة حسب مجالات الاهتمام الأربعة الرئيسية
75	جدول (8): دليل النوع الاجتماعي للضفة الغربية وقطاع غزة

مقدمة: أهمية صياغة مؤشرات متحسنة للنوع الاجتماعي

شهد العقدان الأخيرين تزايداً في المعارف والمعلومات الهامة حول مركز المرأة والظروف التي تعيشها. وقد أكد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (1995) على ضرورة صياغة مؤشرات تعكس مفهوم النوع الاجتماعي، وجمع البيانات الدقيقة حولها ومتابعتها من أجل صوغ سياسات تساهم في خلق حالة من التوازن بين النساء والرجال وتساهم في تطبيق ما جاء في الوثائق الدولية حول حقوق المرأة في مجالات الحياة المختلفة. وقد كان أحد الأهداف الاستراتيجية التي نص عليها تقرير المؤتمر "توفير ونشر بيانات ومعلومات مفصلة حسب الجنس لأغراض التخطيط والتقييم". كما دعا التقرير إلى "إشراك مراكز الدراسات المتعلقة بالمرأة ومنظمات البحوث في وضع واختبار المؤشرات الملائمة ومنهجيات الأبحاث من أجل تعزيز التحليل المتعلق بالجنسين وكذلك لرصد وتقييم تنفيذ أهداف منهاج العمل".¹ وقد تم الاستجابة لهذه الدعوات على مستويات عالمية وإقليمية ومحلية.

وتأتي أهمية إبراز المؤشرات حسب النوع الاجتماعي قائمة على الحقيقة القائلة بأن "الفرص والمعيقات والظروف الحياتية ليست محايدة من حيث النوع الاجتماعي".² ومن المفترض أن يساهم توفر مثل هذه البيانات المفصلة في رسم سياسات مناسبة من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة والوصول للمساواة بين الرجال والنساء.

لقد جاء تقرير التنمية البشرية لعام 1995 مترافقا مع هذه الدعوة ليؤكد أهمية وضع المؤشرات التي تعكس التباين في الظروف الحياتية بين النساء والرجال. وتم في هذا التقرير تقديم مؤشرات ومقاييس تدل على وضع النساء ضمن منظور النوع الاجتماعي. وكان دليل التنمية البشرية المرتبط بالنوع الاجتماعي محاولة لتفصيل البيانات المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والتعليمية والصحية لكل من النساء والرجال. إن مثل هذا الدليل يوضح وضع كل من الرجل والمرأة في هذه المجالات كما يوضح حجم الفجوة بينهما. كما تم في تقرير التنمية البشرية طرح دليل للتمكين يقيس مدى مشاركة النساء في صنع القرار في مجالات اقتصادية وسياسية وإدارية.

اهتمام إقليمي بمؤشرات النوع الاجتماعي

تزايد الاهتمام بالبيانات والإحصاءات المرتبطة بالنوع الاجتماعي على المستوى الإقليمي، فقد جاء في التقرير العربي البديل للمنظمات غير الحكومية (2000) أنه "في مجال مجابهة مشكلة غياب الإحصاءات والمعلومات عن الفجوات النوعية فقد قامت العديد من الدول العربية وذلك من خلال الدوائر الإحصائية المركزية بتطوير الإحصاءات وتصنيفها حسب النوع وتدريب كوادرها لتكون أكثر حساسية واستجابة لقضايا المرأة".³

فلسطين وخطوات متميزة في مجال البيانات

وفي فلسطين كان أبرز الإنجازات، إنشاء برنامج إحصاءات المرأة والرجل الذي عمل على توفير البيانات المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي تلك المتضمنة في "تقرير المرأة والرجل في فلسطين" الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (الجهاز) عام 1998. لقد أكد هذا التقرير على أن النقص القائم في الإحصاءات المناسبة حول أوضاع النساء والرجال في المجتمع الفلسطيني يشكل عقبة أساسية في عملية التخطيط التنموي. كما قام الجهاز ومن خلال التعداد العام (1997) بإصدار البيانات مفصلة حسب النوع الاجتماعي. وقام الجهاز أيضا بتعزيز قدراته "على التحقق من قيام كافة المسوحات الرسمية بتناول الاختلافات القائمة بين الجنسين كعنصر أساسي".⁴

كما تم في فلسطين توفير دليل التنمية البشرية المرتبط بالنوع الاجتماعي ودليل التمكين (كما هو معمول به في تقارير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة⁵). وكان هناك اهتمام في مجال البيانات المتعلقة بالمرأة والفقر حيث أشار تقرير الفقر الفلسطيني (1998) أن نسبة الفقر بين الأسر التي ترأسها نساء أعلى منها بين باقي الأسر⁶. وقد قامت الكثير من المؤسسات بإجراء الدراسات المسحية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من منظور النوع الاجتماعي.

1. تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (1995)، الهدف الاستراتيجي حاء-2 والهدف الاستراتيجي حاء-3.

2. ليزا تراكي، 1997.

3. التقرير العربي البديل للمنظمات غير الحكومية (شباط 2000)، ص. 6.

4. المرأة والرجل في فلسطين، 1998.

5. تقرير التنمية البشرية (فلسطين)، 1999.

6. تقرير الفقر، 1998.

أهمية تطوير مؤشرات للنوع الاجتماعي

برغم هذا الاهتمام والتقدم في مجال المؤشرات المرتبطة بالنوع الاجتماعي، إلا أن هناك أهمية للتطوير في هذا المجال، حيث أن وضوح المؤشرات واستمرار إصدارها يعطي دفعة إيجابية تجاه تحسين السياسات المتعلقة بالمساواة بين المرأة والرجل في المجتمع. وتأتي هذه الحاجة في ظل مجموعة متداخلة من العوامل، يتم هنا توضيح بعض منها:

- (1) إن الاهتمام بمؤشرات النوع الاجتماعي على المستوى الفلسطيني هو اهتمام حديث، وما زالت المؤسسات العاملة في هذا المجال حديثة العهد تسعى باتجاه تطوير المزيد من المؤشرات للقضايا ذات الأهمية والتي تبرز على السطح مع مرور الوقت وتعقيد الظروف الاجتماعية والسياسية في المجتمع الفلسطيني.
- (2) إن طبيعة الظروف التي يعيشها المجتمع الفلسطيني، والتي تتمثل في استمرار احتلال أجنبي، في نفس الوقت الذي تتشكل فيه مؤسسات دولية تجاه إقامة دولة فلسطينية، تتطلب تطوير المؤشرات المستخدمة على المستوى الدولي للتعامل مع الخصوصية التي تفرضها الظروف السائدة.
- (3) إن استمرار حالة عدم اليقين على المستوى السياسي يجعل من الصعب بمكان الخروج بمؤشرات تتسم بالثبات قابلة للمقارنة سواء على مستوى المكان مع مجتمعات أخرى، أو على مستوى الزمان خلال الفترات المتعاقبة.
- (4) إن غياب الكثير من المؤشرات يجعل من الصعب متابعة القضايا التي تستحق المتابعة عند صياغة السياسات والقوانين التي ترفد إمكانيات تحقيق درجة أعلى من المساواة بين الرجل والمرأة. كما أن عدم دورية المؤشرات يجعل إمكانيات قياس التطور الجاري على وضع النساء في المجتمع الفلسطيني مهمة شبه مستحيلة.
- (5) تتميز غالبية المؤشرات المستخدمة على مستوى واسع بأنها مؤشرات كمية لا تأخذ بعين الاعتبار نوعية حياة النساء، ففي الكثير من الأحيان يظهر تطور كمي على بعض المؤشرات (مثل متوسط العمر) ولكن لا يقابله تطور على نوعية حياة النساء. كما أن وضع قوانين جديدة لا يؤدي بحد ذاته إلى تطورات ذات دلالة على حياة النساء.
- (6) إن المتوسطات الحسابية المستخدمة في تقديم غالبية البيانات تخفي خلفها درجة عالية من اللامساواة بين الرجال والنساء، وبين النساء أنفسهن، حيث أن هناك فروقا ملحوظة بين وضع النساء حسب المنطقة الجغرافية والطبقة الاجتماعية والتعليمية وغير ذلك من العوامل، الشيء الذي يجب أخذه بعين الاعتبار عند تصميم مؤشرات أو قراءة بيانات.

ولهذا كله أصبح من الضروري إلقاء نظرة شمولية على ما تم إنجازه في فلسطين في مجال صياغة المؤشرات وجمع البيانات حولها، كما أصبح من الضروري تقييم هذه المؤشرات للخروج بتوصيات حول إمكانيات تطويرها أو الإضافة إليها أو تنويعها لتعكس الجانبين الكمي والنوعي لحياة النساء وتأخذ بعين الاعتبار المحاذير المرتبطة بغياب المساواة بين النساء من ناحية، والنساء والرجال من ناحية أخرى حسب متغيرات اجتماعية وديمقراطية واقتصادية متعددة.

المؤشرات أساس للتخطيط

إن مثل هذا التقييم لوضع المؤشرات المرتبطة بالنوع الاجتماعي سيشكل أرضية يمكن على أساسها التخطيط لصياغة مؤشرات جديدة أو تطوير ما هو قائم منها. كما أنه سيوفر دراسة أساس (Baseline Study) يمكن الاستناد لها في التخطيط لدراسات ذات اهتمام بقضايا النوع الاجتماعي. وبهذا كله يصبح من الأسهل متابعة التطور أو التأخر في وضع النساء الفلسطينيات من حيث درجة وصولهن لحقوقهن وللمساواة بينهن وبين الرجال. كما أن مثل هذه الدراسة قد تشكل أداة دعوة وضغط على المؤسسات البحثية والعاملة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (حكومية وغير حكومية) لإبداء درجة أعلى من الاهتمام بالقضايا التي تهم النساء في محاولة لسد الفجوات التي تظهرها البيانات المختلفة في مجال النوع الاجتماعي.

تنقسم هذه الدراسة إلى أربعة أقسام رئيسية:

القسم الأول: يقدم نبذة حول المؤسسات العاملة في مجال مؤشرات النوع الاجتماعي.

القسم الثاني: ويعطي موجزا حول مؤشرات التنمية البشرية في فلسطين بارتباطها بالنوع الاجتماعي.

القسم الثالث: ويتم خلاله تقديم عرض حول مؤشرات النوع الاجتماعي حسب محاور مؤتمر بكين، وعرض موجز للمصادر المتوفرة للبيانات، وتقييم للمؤشرات واقتراح مؤشرات مكملة، واقتراحات للتطوير.

القسم الرابع: يتم خلاله تقديم دليل مقترح للنوع الاجتماعي في فلسطين (Palestinian Gender PGEI -- Equality Index) بهدف قياس وضع النساء لفلسطينيات من حيث مدى تحقيق أهداف وتوصيات مؤتمر بكين. كما يتم تقديم ملاحظات ختامية وتوصيات عامة.

القسم الأول المؤسسات العاملة في مجال مؤشرات النوع الاجتماعي

يتعين قبل الدخول في طبيعة المؤشرات المتوفرة، تقديم نبذة ولو محدودة حول عدد من المؤسسات العاملة في مجال النوع الاجتماعي ويتوفر لديها بيانات حول مؤشرات كمية ونوعية مختلفة. هذا، ولا يمكن في هذا القسم من الدراسة حصر كافة المؤسسات التي لديها مؤشرات مرتبطة بالنوع الاجتماعي، فهناك العديد من المؤسسات التي يمكن الحصول من خلالها على مؤشرات محددة ومتخصصة ترتبط مباشرة بعمل تلك المؤسسة. فالمؤسسات التي تتوفر لديها مؤشرات حول أوضاع النساء الفلسطينيات والفجوات بين النساء والرجال كثيرة، منها مراكز نسوية تعمل مجالات الترويج لحقوق النساء والضغط والمناداة، ومؤسسات تخصص في "دراسات المرأة"، وأخرى تبحث في قضايا اجتماعية وتنموية مختلفة وتضمن مفهوم النوع الاجتماعي (ولو بدرجات مختلفة) في المؤشرات الصادرة عنها. وبسبب محدودية الوقت والكادر البشري وطبيعة أهداف الدراسة الحالية فإنه سيتم التركيز في هذه العجالة على أهم المؤسسات التي تعمل في مجال مؤشرات النوع الاجتماعي والتي تصدر بيانات مرتبطة بقضايا ذات طبيعة عامة وضمن ارتباطها بمحاور مؤتمر بكين ودرجة استخدامها في الدراسات والتقارير المختلفة. سيتم أخذ عينات من عمل هذه المؤسسات، ولن تقدم الدراسة جرداً شاملاً لكافة ما يتوفر لديها بالتفصيل. كما لا تقدم الدراسة أي تفاصيل حول مؤسسات أخرى صغيرة الحجم أو محصورة جغرافياً أو من حيث الاهتمام، وقد تتوفر لديها مؤشرات محددة.

أولاً: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – دائرة إحصاءات الرجل والمرأة

تم إنشاء "مركز الإحصاء الفلسطيني" عام 1993، وتحويله إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وذلك اعتباراً من 4-5-1999. ويتولى الجهاز جمع البيانات حول الفلسطينيين كافة في جميع أماكن تواجدهم وتبويبها ونشرها. وقد قام الجهاز حتى كانون أول 2000 بإصدار 418 تقريراً (أو تقريراً موجزاً، أو ملخصاً تنفيذياً، أو تقريراً حسب المحافظة، أو خارطة بيانات). وقد أولى الجهاز منذ إنشائه "أولوية خاصة" لبرنامج إحصاءات المرأة والرجل، وذلك حسب تعبير رئيس الجهاز (1998).

وكان قد تم إصدار أول النشرات المتخصصة في مجال النوع الاجتماعي عام (1998)، بعد إنشاء دائرة متخصصة بإحصاءات المرأة والرجل عام 1996. وتعتبر هذه النشرة أكثر المصادر كثافة وشمولاً من حيث عدد ونوعية المؤشرات، حيث غطت المجالات التالية: السكان والأسرة، التعليم، الصحة، القوى العاملة، والحياة العامة والسياسية. واشتمل التقرير على 97 جدولاً و 30 رسماً بيانياً مفصلاً حسب مفهوم النوع الاجتماعي. كما قامت الدائرة بنشر تقرير "مسح الملكية والوصول إلى المصادر (1999)، وأعدت "مسح استخدام الوقت"، الذي تم نشر ملخص حوله.

بالإضافة إلى هذه التقارير، يقوم الجهاز بتضمين مفهوم النوع الاجتماعي في مجالات عديدة من بياناته، ويتوفر لديه ثروة من المؤشرات في كافة مجالات الحياة. وقد تركزت البيانات التي تأخذ النوع الاجتماعي بعين الاعتبار في مجالات الصحة والتعليم والوضع الديمغرافي وإحصاءات القوى العاملة. ففي تقرير "المسح الصحي في الضفة الغربية وقطاع غزة: النتائج الأساسية" لعام (1997) شكلت الجداول والرسوم البيانية المصنفة حسب النوع الاجتماعي أو التي تهتم بشكل مباشر بجوانب تخص النساء 49% من العدد الكلي للجداول والرسوم البيانية. وبرغم شمولية القضايا التي تناولتها، إلا أنها ركزت على صحة المرأة والصحة الإنجابية وصحة الطفل ارتباطاً بالمرأة. وفي تقرير إحصاءات التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة (1998/1997) شكلت الجداول والرسوم البيانية "المتحسسة للنوع الاجتماعي" نحو 23% من العدد الكلي.

جدول (1): بيانات الجهاز المركزي المتحسسة للنوع الاجتماعي (نماذج)	
اسم التقرير	النسبة المئوية للبيانات المتحسسة للنوع الاجتماعي
مسح القوى العاملة (تقرير دورة نيسان-حزيران 1997)	75%
المسوح الديمغرافية لألوية الضفة الغربية وقطاع غزة	65%
المسح الصحي في الضفة الغربية وقطاع غزة: النتائج الأساسية لعام (1997)	49%
مسح القوى العاملة (دورة أيلول-تشرين أول 1995) -- عمالة الأطفال	25%
تقرير إحصاءات التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة (1998/1997)	23%
تقرير الخدمات لعام 1994 (منشور 1996)	12%
مسح المالية والتأمين – 1997: نتائج أساسية	9%
المسح الصناعي – 1997: نتائج أساسية	4%
مسح التجمعات السكانية – 1998	1.6%
الإحصاءات الجغرافية في الأراضي الفلسطينية لعام 1998	صفر
الإحصاءات الزراعية 1993-1994: الصادر عام 1997	صفر
مسح البيئة الصناعي 1998: النتائج الأساسية	صفر
مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية لعام 1996	صفر
دليل التجمعات السكانية الفلسطينية لعام 1999	صفر

وفي المسوح الديمغرافية لألوية الضفة الغربية وقطاع غزة بلغت نسبة الجداول والرسوم البيانية "المتحسسة للنوع الاجتماعي" نحو 65% من المجموع. أما تقارير مسح القوى العاملة (مثلاً: تقرير دورة نيسان-حزيران 1997) فاشتملت على حوالي 75% من الجداول "المتحسسة للنوع الاجتماعي". ولم يكن هذا الاهتمام بنفس الثبات في مسح آخر للقوى العاملة (دورة أيلول-تشرين أول 1995) وهو تقرير متخصص بعمالة الأطفال، حيث بلغت نسبة الجداول والرسوم البيانية المتحسسة للنوع الاجتماعي 25%. وكانت نسبة هذه الجداول في تقرير الخدمات لعام 1994 (التقرير الثاني، المنشور عام 1996) حوالي 12%. وبشكل عام تنخفض نسبة الجداول والرسوم البيانية المتحسسة للنوع الاجتماعي في تقارير تعالج قضايا اقتصادية وخدمانية عامة، حيث بلغت نسبة مثل هذه الجداول في "المسح الصناعي – 1997: نتائج أساسية" أقل من 4%، وفي "مسح المالية والتأمين – 1997: نتائج أساسية" بلغت 9% (أي جدولين من بين 22 جدولاً ورسمًا بيانيًا). أما تقرير "مسح التجمعات السكانية – 1998" والصادر عام 1999 فقد شمل على 1.6% جداول ذات بعد نوع اجتماعي. وهناك العديد من التقارير التي خلت من أي بعد "جندي" مثل "الإحصاءات الجغرافية في الأراضي الفلسطينية" لعام 1998، و "مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية" لعام 1996، و "دليل التجمعات السكانية الفلسطينية" لعام 1999، و تقرير "الإحصاءات الزراعية 1993-1994: الصادر عام 1997، و "مسح البيئة الصناعي 1998: النتائج الأساسية".

ثانياً: المراكز البحثية المتخصصة بقضايا النوع الاجتماعي

1) معهد دراسات المرأة – جامعة بيرزيت
تم إنشاء هذه الوحدة المتخصصة عام 1994. وقد قامت منذ نشوئها بلعب دور المراقب في مجال تضمين حقوق النساء، ولاحقاً مفهوم النوع الاجتماعي، في الخطط والسياسات للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المحلية والدولية. ولذلك قام المعهد بتوفير بيانات نوعية وكمية حول مجموعة من المجالات الاجتماعية والاقتصادية. على سبيل المثال، يتوفر لدى المعهد سلسلة دراسية تحت العناوين التالية: المجتمع الفلسطيني، الخصوبة والسكان، الاقتصاد وسوق العمل، الدعم الاجتماعي، التعليم والتدريب المهني.

2) مركز الدراسات النسوية

كان المركز قد أصدر دليلاً للكفاءات النسوية في الضفة الغربية وقطاع غزة (1994)، يشمل تعداداً لنساء يعملن في مجالات مهنية متعددة. ولكنه لم يستمر بالصدور بعد ذلك. كما قام المركز بمجموعة من الدراسات وخصوصاً في المجالات الاقتصادية والإنتاجية وعلاقتها بالنوع الاجتماعي. فمثلاً نجد دراسة حول النساء والرجال في القطاع غير الرسمي في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي تقدم مجموعة من المؤشرات حول العاملات والعمال في مجال صناعة الخياطة. وهناك دراسات أخرى حول العمالة النسوية ومؤشرات حول

السياسات الإنجابية والمعتقدات والممارسات الجنسية والتعليم والتدريب المهني. كما يتوفر لدى المركز أرسيفاً صحفياً يغطي مجالات عديدة منها الأدب والصحة والتعليم.

3) مركز شؤون المرأة - غزة

قام المركز بتجميع بيانات قيمة حول المشاريع النسوية ضمن كتاب بعنوان "قاعدة المعلومات الخاصة بالمشاريع النسائية الصغيرة المدرة للدخل في المؤسسات النسائية الفلسطينية في قطاع غزة". كما أصدر المركز بيليوغرافياً تحتوي على أسماء الكتب التي تتعلق بالنساء في فلسطين. وأصدر أيضاً كتاباً بعنوان "النساء في الصحف" تم فيه أرشفة الأخبار التي تتعلق بالنساء في الصحف المحلية للأعوام 97 و 98 و 99. كما قام المركز بإصدار بحث حول الزواج المبكر ومجموعة أوراق حول المرأة الفلسطينية بين الواقع والطموح، وكتيب حول واقع التدريب والاحتياجات التدريبية في المؤسسات النسوية ودوائر المرأة في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في محافظات غزة. ومن الملاحظ أن عمل المركز يعالج، إلى حد كبير، أوضاع النساء في قطاع غزة، مع أهمية التعرف على مثل هذه القضايا في الضفة الغربية أيضاً.

4) مركز شؤون المرأة - نابلس

يتوفر لدى المركز مجموعة مهمة من الدراسات وخصوصاً تلك التي تغطي الفترة قبل عام 1996. ومن هذه الإصدارات التي تشمل عدداً من المؤشرات حول النساء في القطاع غير الرسمي اللواتي يعملن لحسابهن (1995) والنساء عاملات الخياطة. كما صدر عن المركز مجموعة من النشرات المتخصصة مثل الحياة والصحة في ثلاث قرى فلسطينية (1992) والمرأة والإدارة والعمل وفي حقل السكرتاريا، وحول المرأة والانتخابات التشريعية. وصدر عن المركز ثمانية أعداد من مجلة "شؤون المرأة" والتي بدأت بالصدور عام 1991.

ثالثاً: المراكز والجمعيات النسوية

هناك العديد من المؤسسات والمراكز النسوية المتخصصة في مجالات الدعوة والضغط والتوعية، يملك عدد منها بعض البيانات المتخصصة والتي قد تشكل مادة ثرية لاستخلاص مؤشرات حول النوع الاجتماعي. وبشكل عام فإن مثل هذه المؤسسات تملك الكثير من الحالات الدراسية التي تصلح في مجال الأبحاث النوعية وخصوصاً في مجالات العنف ضد النساء، وحالات نموذجية للطلاق والزواج المتعدد، وانتهاكات حقوق العاملات والتمييز في مجال العمل، وحقوق النساء ذوات الاحتياجات الخاصة. ومن المؤكد أن مثل هذه المواد كثيرة ومؤرشفة في بعض الأحيان لتخدم أغراض الباحثات والباحثين. ويتم ملاحظة مجموعة من التحديات في الحصول على مؤشرات من مثل هذه المراكز من أهمها:

- 1) عدم تخصص هذه المراكز في مجال البحوث مما يؤثر سلباً على منهجياتها في جمع البيانات وحفظ المؤشرات، وخصوصاً أن عدداً منها لا يسعى وبشكل ممنهج لإنشاء بنك متخصص للمعلومات في مجال عملها.
- 2) عدم الثبات في جمع البيانات مما يعني أنها متناثرة عبر الزمان والمكان، ويصعب إمكانية الخروج بتعميمات ذات دلالة.

ويتم هنا تقديم مختصر لأهم المراكز التي يوجد لديها بيانات وخصوصاً "كيفية"، وأحياناً كمية.

1) طاقم شؤون المرأة

الطاقم ليس مؤسسة بحثية، ولذا فإن قيامه بإعداد الدراسات يرتبط بمشاريع تطبيقية معينة ينوي القيام بها. ويتوفر لدى الطاقم مجموعة كبيرة من الحالات الدراسية في مجالات الانتخابات والمجالس المحلية والمجلس التشريعي. كما يحتفظ الطاقم بملفات كثيرة لحالات دراسية لنساء تعرضن للاضطهاد في مجالات الحياة المختلفة: العمل والأسرة، العنف، والتمييز الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وينشر الطاقم عدد من الحالات في نشرته الدورية "صوت النساء". ويمكن للدارسين القيام بالعديد من الدراسات الكيفية في مجالات النوع الاجتماعي المختلفة من خلال "أسلوب تحليل المضمون، وذلك بالرجوع لهذه النشرة. كما قام الطاقم بدعم بحث كمي حول النساء والمجالس المحلية والانتخابات. وقد تم في هذا البحث إجراء 4 مسوحات (1995) تم خلالها جمع البيانات التالية:

- المسح الأول: مسح للدور التنموي للمجالس المحلية في حياة النساء من خلال استبانته تم توزيعها على 27 مجلس بلدي أو قروي وجمع معلومات وافية عن 200 مشروع تم تنفيذها في هذه المواقع.

- المسح الثاني: مسح لتقييم النساء لدور المجالس المحلية في التنمية وتطوير وضع المرأة، شمل على 850 مقابلة في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- المسح الثالث: تقييم عدد من المدن والقرى بالنسبة لمدى جاهزيتها لإشراك النساء في المجالس المحلية. وتم في هذا المسح جمع معلومات عن المصادر المتاحة أمام النساء والمعوقات التي تقف في طريق مشاركتهن في المجالس. وتم صياغة مقياس استدلالي من خلال 21 متغيراً. ويتوفر معلومات حول 79 موقع في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- المسح الرابع: مسح لمواقف 5453 فلسطيني وفلسطينية بالنسبة لمشاركة النساء في المجالس المحلية ضمن عينة تم اختيارها بشكل عشوائي داخل 27 مدينة وقرية.

2) مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

يتوفر لدى المركز معلومات حول حالات دراسية تصلح بالأساس للقيام بدراسات نوعية في مجالات العنف والحالات القانونية المرتبطة بالطلاق والنفقة وتعويضات لنساء عاملات، وحقوق المرأة الصحية والفتاة المراهقة. كما قام المركز بنشر كتاب حول المرأة الفلسطينية والقانون (1997)، ويشمل على مراجعة وتحليل لمكانة المرأة في القانون في مجالات العمل والتعليم والصحة والرفاه الاجتماعي والأحوال الشخصية.

3) مركز المرأة العاملة

يتوفر لدى المركز بيانات تشمل على سجلات لمراجعات في مجالات العنف الأسري والعنف بأشكاله المختلفة. هذه السجلات تشمل تفاصيل حول حالات فردية ومجموعات داعمة. كما يتوفر لدى المركز تقارير متنوعة حول النساء العاملات وفي مجال التربية المدنية. قام المركز بإجراء دراسة متخصصة بتقييم برامج للتربية المدنية ضمن استطلاع شمل نساء مشاركات في هذه البرامج وأخريات لم يشاركن. ويتوفر لدى المركز مجموعة من الصور الفوتوغرافية التي توثق نشاطات وحالات دراسية يمكن الاستفادة منها.

4) مركز القدس للنساء

يتوفر لدى المركز بيانات متخصصة بانتهاكات إسرائيلية لحقوق المواطنة للنساء الفلسطينيات في القدس، وتشمل حالات سحب هويات ورفض لم الشمل. كما يتوفر لدى المركز وثائق متعلقة بالحقوق الجماعية لمجموعات كعرب الجاهالين. ويملك المركز كتاباً تم فيه توثيق الانتخابات 1996 يشمل على معلومات قيمة حول العقبات التي وقفت بوجه النساء أو حرمتهن من المشاركة.

5) الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية

يقوم الاتحاد في الوقت الحاضر بتطوير قدراته في مجال البيانات وقواعد المعلومات.

5) مركز الدفاع عن الأسرة: مركزه في نابلس ويتوفر لديه حالات دراسية حول المشكلات الأسرية وحالات العنف ضد النساء.

رابعاً: دوائر المرأة في وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية

تقوم بعض دوائر المرأة في وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية بجمع بيانات ذات علاقة بمجال تخصص الوزارات التي تتبع لها. وتنشط في هذا المجال إدارة تخطيط وتطوير المرأة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي التي قامت بإصدار عدد من الدراسات ذات الأبعاد الجندرية. ومن الدراسات المهمة التي أصدرتها الدائرة دراسة حول المرأة واتخاذ القرار في فلسطين (1997) تشمل على العديد من المؤشرات المرتبطة بمشاركة النساء النسبية في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية. كما تم إصدار دراسة تقدم مؤشرات حول تناول الإعلام الفلسطيني للقضايا التي تواجهها النساء. وبشكل عام لم يتم بناء نظام مأسس ومتناسق داخل الوزارات في مجال البيانات والمؤشرات المرتبطة بالنوع الاجتماعي، مع أهمية التنويه إلى أن هناك جهوداً حالية لتطوير قواعد البيانات في دوائر المرأة في الوزارات.

خامساً: مراكز الدراسات التنموية والاجتماعية

من المراكز ذات العلاقة بدراسات النوع الاجتماعي تلك التي تصدر تقارير ذات أهمية على المستوى الوطني والدولي. ومن أهم التقارير المحلية التي لها دلالات بالنسبة لمؤشرات النوع الاجتماعي (تقرير الفقر) الذي قام بإعداده الفريق الوطني لمكافحة الفقر الذي ينسق عمله وزارة التخطيط والتعاون الدولي. وقد كان هذا التقرير هو الأول من نوعه، حيث ضم الفريق الذي قام على إصداره الوزارة والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومعهد دراسات المرأة وبرنامج دراسات التنمية ومعهد دراسات السياسات الاقتصادية (ماس). وقد شمل التقرير

على عدد كبير من المؤشرات العامة في مجال الفقر. أما بالنسبة لمؤشرات النوع الاجتماعي فقد قام التقرير بتقييم الآتي: مؤشرات حول نسبة الفقر بين الأسر التي ترأسها نساء بالمقارنة مع الأسر التي يرأسها رجال، وبعض البيانات حول متلقي المساعدات من الشؤون الاجتماعية ومؤسسات الدعم الاجتماعي الأخرى حسب الجنس ونوع رب الأسرة. كما قدم التقرير نماذج نوعية لحالات دراسية حول الفقر بين الأسر التي ترأسها النساء. ولا يقدم التقرير أي تفاصيل أخرى حول الفقر حسب النوع الاجتماعي بارتباطه مثلاً بالتعليم وطبيعة المنطقة السكنية والحالة الاجتماعية الشيء الذي سيكون ذو فائدة في المستقبل.

ومن بين التقارير التي تابعت مؤشرات النوع الاجتماعي بارتباطها بمجالات التنمية (تقرير التنمية البشرية لفلسطين) الذي يصدره برنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت. وبرغم أن ملف التنمية البشرية الأول (1996-1997) لم يقدم دليلاً للنوع الاجتماعي حسب المعمول به في تقارير أخرى، إلا أنه قدم عدداً من المؤشرات المصنفة حسب النوع الاجتماعي بما فيها مؤشرات تعليمية وصحية وسكانية. وجاء تقرير التنمية البشرية الثاني (1998-1999) ليقدّم، ولأول مرة، دليلين للنوع الاجتماعي: أولهما (دليل التنمية البشرية المرتبط بالنوع الاجتماعي) الذي يقيس الفجوة بين النساء والرجال في مجالات الدخل ومتوسط العمر والتحصيل التعليمي، ثانيهما (دليل التمكين المرتبط بالنوع الاجتماعي) الذي يقيس قدرات النساء في مجالات اقتصادية وسياسية وفي مجالات اتخاذ القرار على مستوى المجال العام. وقد مكن هذا الدليل من إحداث مقارنات بين وضع النساء الفلسطينيات وغيرهن من النساء في المنطقة والعالم. وكما هو الحال بالنسبة لباقي المؤشرات المقارنة فإن مثل هذه الأدلة تبقى محدودة بطبيعية الظرف السياسي الاستثنائي الذي يعيشه المجتمع الفلسطيني بشكل عام. كما أن إمكانية مقارنة الدليل والتقدم من خلاله يعتمد على استمرار تدفق البيانات ومدى دورية وثبات إصدارها من قبل الجهاز المركزي للإحصاء.

ومن التقارير المهمة أيضاً في مجال التنمية "المراقب الاجتماعي" و"المراقب الاقتصادي" اللذان يصدران عن (ماس). بالنسبة للمراقب الاقتصادي فإنه لا يشمل على أي بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي (باستثناء إشارة لمعدل مشاركة الرجال والنساء في القوى العاملة). ويعود هذا جزئياً إلى طبيعة بعض المؤشرات ذات الطابع الكلي وعدم توفر بيانات مصنفة حولها. إلا أن هناك الكثير من المؤشرات التي يمكن تصنيفها حسب النوع الاجتماعي وتتوفر حولها بيانات كذلك المتعلقة بالعمالة والأجور والمشاركة في القطاعات الاقتصادية ومستويات المعيشة وتحليل الموازنة وغير ذلك من المؤشرات. بالنسبة للمراقب الاجتماعي فيشمل على عدد كبير من المؤشرات المصنفة حسب النوع الاجتماعي وخصوصاً في مجالات السكان والأسرة والصحة والتعليم والعمل والإعاقة. ومن بين 36 جدول إحصائي اشتملت 10 منها على بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي أو مرتبطة بشكل مباشر بوضع النساء في فلسطين. كما شملت الملاحق على بيانات مصنفة.

وبشكل عام، فإن هذه التقارير الصادرة عن مؤسسات ذات طبيعة تنموية عامة بدأت بدمج مفهوم النوع الاجتماعي ضمن دراساتها وتصنيفها للبيانات الصادرة عنها. إلا أن دمج النوع الاجتماعي يتطلب أكثر من تخصيص عدد من الجداول تتعلق بالنساء، أو تقارن وضعهن بوضع الرجال، للوصول إلى مرحلة دمج لمفهوم النوع الاجتماعي في الصياغة الأصلية للمؤشرات نفسها في كافة المجالات. وقد كان من الملاحظ أن القضايا الاجتماعية تتوفر حولها مؤشرات بشكل أكبر من تلك المرتبطة بالاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية. ومن المؤكد أن هناك صعوبات مشتركة تعاني منها جميع هذه التقارير ومن أهمها صعوبة استقراء اتجاهات التحول في عدد من المؤشرات بسبب عدم توفر السلاسل البيانية عبر الزمن. كما تشير التقارير السابقة إلى أن المؤشرات المتعلقة بالنوع الاجتماعي تتسم بالنقص والتبعثر. وكما يشير المراقب الاجتماعي (1998) فإن المعطيات المتعلقة بالسكان والصحة والتعليم ومستويات المعيشة والأمان الاجتماعي ما زالت دون المستوى والشمول المطلوبين. كما أن هناك نقصاً في البيانات التي تربط بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية المختلفة لحياة السكان من ناحية، وبينها وبين مؤشرات النوع الاجتماعي من ناحية أخرى. كما ويشير ملف التنمية البشرية (1997) للنقص والتبعثر في الإحصاءات الصحية وخصوصاً تلك المتعلقة بصحة المرأة. ودعا تقرير التنمية البشرية (2000) إلى بذل الجهد لتوحيد آليات جمع البيانات في هذا المجال وجسر التناقض بين المؤسسات المختلفة. وقد بدء الجهاز المركزي، بالتعاون مع وزارة الصحة، بالعمل على تطوير البيانات في هذا المجال.

بالإضافة إلى ذلك، فإنه يتوفر لدى بعض مراكز الأبحاث نتائج استطلاعات الرأي العام والتي يمكن في الكثير من الحالات تصنيفها حسب النوع الاجتماعي. وتشمل المؤشرات التي يمكن استخلاصها على التباينات في المواقف بين النساء والرجال حول القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة. كما تشمل النتائج على مؤشرات حول مواقف الفلسطينيين من قضايا مختلفة متعلقة بالنوع الاجتماعي كالموقف من مشاركة النساء في

الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ومن أبرز المراكز التي يمكن الحصول على مثل هذه النتائج منها: مركز القدس للصحافة والإعلام، مركز البحوث الفلسطينية⁷، وبرنامج دراسات التنمية. ويمكن الحصول على بيانات حول الرأي العام الفلسطيني من مؤسسات حكومية كالهيئة العامة للاستعلامات.

سادسا: مؤسسات الأمم المتحدة ومؤسسات دولية أخرى

تلعب المؤسسات الدولية دورا مهما في تشجيع وحفز البحوث المتحسسة للنوع الاجتماعي من خلال تقديم الدعم المالي والمعنوي للمؤسسات العاملة في هذا المجال. كما أن العديد من هذه المؤسسات تساهم في نقل النقاش الدولي حول قضايا النوع الاجتماعي لفلسطين. ومن بين مؤسسات الأمم المتحدة النشطة في هذا المجال والتي تتوفر لديها بيانات حول مؤشرات مختلفة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (مشروع تسهيل المعلومات عن المرأة في التنمية) من خلال برنامج تم من خلاله متابعة "ما بعد بكين"، والذي يوفر مؤشرات حول دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في متابعة توصيات مؤتمر بكين. كما أنه يتوفر لدى اليونسيف بيانات تتعلق بالأطفال والمراهقين من كلا الجنسين. كما أن تقارير صندوق الأمم المتحدة للسكان تشتمل على بيانات حول الواقع السكاني وصحة المرأة والصحة الإنجابية. وقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم إنشاء دائرة إحصاءات النوع الاجتماعي في الجهاز المركزي للإحصاء. كما أن (UNSCO) تقوم بتوفير بيانات دورية في مجال الاقتصاد وقضايا أخرى ذات أهمية.

7. لتفصيل حول النوع الاجتماعي في الرأي العام، يمكن مراجعة: نادر سعيد، "الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للنساء في الوعي الفلسطيني". 1997.

القسم الثاني
مؤشرات النوع الاجتماعي حسب دليل التنمية البشرية

قبل الدخول في استعراض المؤشرات وتقييمها حسب محاور بكنين، فإنه سيتم تقديم مؤشرات التنمية البشرية التي تغطي أكثر من محور في نفس الوقت وتشمل على مؤشرات اقتصادية واجتماعية وسياسية. فقد تم تضمين دليل للتنمية البشرية المرتبط بالنوع الاجتماعي في تقرير التنمية البشرية لفلسطين 1998-1999. كما تم حساب دليل التمكين المرتبط بالنوع الاجتماعي. بالنسبة لدليل التنمية البشرية المرتبط بالنوع الاجتماعي فيقوم بتعديل متوسط إنجاز كل بلد من حيث مؤشرات دليل التنمية البشرية: الدخل ومتوسط العمر والتعليم وفقا لدرجة التفاوت بين المرأة والرجل.

جدول (2): مؤشرات النوع الاجتماعي حسب أدلة التنمية البشرية – فلسطين (1998-1999)				
المؤشر	السنة	نساء	رجال	الفجوة % ⁸
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المعدل	1997	\$385.5	\$4127.9	9.3 (-90.7)
العمر المتوقع عند الولادة	1997	73.1 سنه	69.9	104.6 (+4.6)
معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين	1997	79%	91.9%	86.0 (-14)
معدل القيد والالتحاق في المراحل التعليمية كافة	98-97	72.2%	72.5%	99.5 (-0.5)
الإدارة العليا والمديرون	1997	13.6%	86.4%	15.7 (-84.3)
المتخصصون والفنيون	1997	27.9%	72.1%	38.7 (-61.3)
التمثيل البرلماني	1997	5.7%	94.3%	6.0 (-94)
الدخل المكتسب من الأجور	1997	8.3%	91.7%	9.0 (-91)
دليل التنمية البشرية المرتبط بالنوع الاجتماعي				0.638
دليل التمكين				0.290

وقد قدر تقرير التنمية البشرية الفلسطيني الدليل المرتبط بالنوع الاجتماعي على أنه (0.638)، وتقع فلسطين بعد 95 قطر من أقطار العالم التي يتوفر لديها مثل هذا الدليل (وهي 144 قطر). بالنسبة لدليل التمكين والذي يقيس تمكين الرجال والنساء في المجالات الاقتصادية والسياسية، فقد تم تقديره بـ (0.29)، وتقع فلسطين في المرتبة 85 من بين 103 دول تتوفر لديها بيانات حول الموضوع⁹.

إن أهمية هذه الأدلة تتبع من قدرتها على وضع فلسطين على الخارطة العالمية من حيث مؤشرات التنمية البشرية ضمن التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة. كما أنها تجعل إمكانية المقارنة مع أقطار أخرى ممكنة. والأهم من ذلك، إمكانية المقارنة عبر الزمن في حال استخدام نفس الدليل للتعرف على التطور أو التراجع في وضع النساء الفلسطينيات. وبرغم ذلك، فإن هذه الأدلة (وكما يوضح تقرير التنمية البشرية) تمثل متوسطات كمية لا تظهر بوضوح كامل نوعية حياة النساء. ففي حالة مؤشر متوسط العمر، وبرغم أهميته، إلا أنه لا يظهر نوع المصاعب التي تواجهها النساء خلال حياتهن، ولا يدل على نوع المشكلات الصحية والاجتماعية التي تعاني منها النساء في سنوات حياتهن الأخيرة، وخصوصاً أن الفرق الأساسي بين النساء والرجال من حيث زيادة متوسط عمر النساء يعود أساساً إلى تعرض الرجال بنسبة أكبر لنوبات قلبية بالمقارنة مع النساء التي تفرز أجسامهن هرمونات مقاومة لهذه النوبات. كما يدل على أن نسبة أكبر من الرجال تدخن السجائر وتشرب الكحول وتستهلك نسبياً أكبر من اللحم الأحمر الذي يشتمل على مواد تسبب النوبات القلبية. وفي حالة مؤشر الدخل، والذي يتوزع بشكل غير متعادل بين النساء والرجال، فإن مثل هذا المقياس الكمي لا يوضح آلية صنع القرار المتعلق بهذا الدخل، فهل تقوم المرأة بتحديد أولويات الصرف للدخل الذي تكسبه أم أنه قرار الرجل؟ كما

8. يتم حساب الفجوة الجندرية كحاصل لتقسيم نسبة النساء على نسبة الرجال لكل مؤشر ثم طرحها من 100%، والفجوة تدل على مقدار الجهد اللازم للوصول للمساواة. فكلما زادت الفجوة (-) سلباً كلما زادت درجة اللامساواة.

9. لتفاصيل كاملة حول طرق احتساب مثل هذه الأدلة الرجاء العودة لتقرير التنمية البشرية الفلسطيني (1998-1999)، وللتقارير الدولية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أن مثل هذا المؤشر لا يدل على طبيعة الصرف وعلى ماذا يتم صرف الدخل. وهكذا فإن مثل هذه المقاييس الكمية، ومع أهميتها الفائقة، لا بد أن تتكامل مع مؤشرات أخرى تحللها وتفصلها وتدلل على نوعيتها¹⁰.

إن إمكانية احتساب هذين الدليلين لتؤكد التطور النسبي للوضع الإحصائي الفلسطيني بالمقارنة مع دول عديدة في نفس المنطقة أو في نفس المستوى الاقتصادي. كما أن إمكانية اشتقاق هذه المؤشرات يعتمد بالدرجة الأولى على دورية إصدارها من قبل الجهاز المركزي للإحصاء، وعلى تفصيلها حسب النوع الاجتماعي في نشرات هذا الجهاز. كما أن متابعة هذه المؤشرات أو الأدلة ستكون ممكنة عبر الزمن وستمكن من إحداث مقارنات معقولة مع أقطار أخرى في العالم.

وبرغم أهمية هذين المؤشرين فإنه سيكون من المفيد الخروج بدليل إضافي يعبر عن أولويات وخصوصيات المجتمع المحلي من خلال إشراك خبراء محليين في صياغة مثل هذا الدليل.

10. لمراجعة مفصلة حول مؤشرات التنمية البشرية ومدى ملاءمتها للوضع الفلسطيني، يمكن الرجوع إلى "التنمية البشرية في فلسطين: مساهمات أولية في النقاش حول المفهوم والقياس"، 1998.

القسم الثالث المؤشرات حسب محاور مؤتمر بكين

يتم في هذا القسم من الدراسة استعراض عدد من المؤشرات المتوفرة حول المحاور الاثني عشر لمؤتمر بكين. ويتم هنا تقديم وصف موجز للمؤشرات، و نوعية البيانات المتوفرة، وبعض الملاحظات والتوصيات حولها. ويرغم تقسيم هذا الجزء من الدراسة حسب محاور مؤتمر بكين. إلا أن ذلك يتم لأسباب عملية من أجل تسهيل التحليل وإمكانيات التدخل. مع أهمية التأكيد على أن المحاور فيها درجة عالية من التداخل بحيث يصبح من الصعب تحليل جانب بدون فهم علاقته مع الجوانب الأخرى. ومن المهم التذكير بأنه لا يتم في هذا القسم تقديم كافة المؤشرات، وإنما يتم استعراض عدد من المؤشرات الأساسية كعينة لمناقشة وضع المؤشرات والفجوات البحثية التي لا بد من تغطيتها بشكل عام.

كما يتم في هذا القسم تقديم تفاصيل إضافية حول **(المؤشرات المحورية)** من أجل متابعتها عبر الزمن وذلك لتقدير التقدم أو التأخر في كل مجال. ولقد تم اختيار المؤشرات ليس لأنه لا يوجد مؤشرات أخرى مهمة ويجب متابعتها، بل لأنها أفضل تعبير عن المحور حسب رأي الخبراء الذين تم مقابلتهم خلال هذه الدراسة¹¹ وحسب توفر البيانات ودرجة مصداقيتها.

في هذا السياق لا بد من تقديم ملاحظتين أساسيتين:

الملاحظة الأولى، هناك تباين في حجم ونوعية البيانات المتوفرة تبعاً للمحور، فهناك بعض المحاور التي يتوفر حولها بيانات كثيرة وأخرى تنعدم حولها البيانات، وذلك تبعاً لحصيلة اهتمامات الأطراف المختلفة في كل قضية على حده. إن هناك بعض القضايا التي ما زال الاهتمام فيها قليلاً، وما زالت مسألة تضمين النوع الاجتماعي عند تحليلها لا تلقى الاهتمام الكافي. ومن المحاور التي يتوفر حولها بيانات أكثر من غيرها: التعليم والعمل والمؤشرات الديمغرافية. أما محاور البيئة والإعلام واليات تعزيز النهوض بالمرأة والترويج لحقوق النساء فلا يتوفر حولها بيانات كافية.

الملاحظة الثانية، لا يتوفر مرجعيات محددة للبيانات التي تعالج عدداً من القضايا، مما يؤدي لعدم توفر البيانات ويثير تساؤلات حول نوعيتها، ومدى دوريتها، ويؤدي إلى صعوبة كبيرة في الحصول عليها عند الحاجة. فنجد مثلاً أنه لا يتوفر مؤسسة رسمية أو غير رسمية محددة تحتفظ ببيانات للمعلومات حول الجرائم ضد النساء وانتهاك حقوقهن في الحياة الخاصة والعامة.

11. من أجل تفاصيل أكثر حول المنهجية التي تم فيها تقدير أهمية المؤشرات، الرجاء مراجعة القسم الرابع.

المحور الأول: عبء الفقر الدائم والمتزايد الواقع على المرأة

مقدمة 12

شكل الفقر الواقع على النساء عبأ واضحا بافتراضه بتزايد عدد الفقراء في جميع أنحاء العالم وخاصة في الدول النامية. وتشكل النساء أغلبية من الفقراء من الناحية النسبية أو المطلقة. ويعود ذلك إلى ضالة فرص النساء الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كما تتمثل في مجالات الملكية والإرث وخدمات التعليم والضمان الاجتماعي. وفي هذا المجال يصبح من الأهمية بمكان صياغة سياسات اقتصادية وخطط تنموية متحسسة للنوع الاجتماعي وتستهدف إنهاء الفقر.

أهم المؤشرات

تتنوع المؤشرات التي تتوفر حول محور عبء الفقر على النساء في فلسطين، ومن أهمها المذكورة أدناه:

- نسبة الفقر بين الأسر التي تعيلها نساء، والتي تصل إلى 30% بالمقارنة مع 22% لباقي الأسر.
- تشكل الأسر الفقيرة التي تعيلها نساء 11% من الأسر الفقيرة برغم أن نسبتها من الأسر تصل إلى 8%.
- تعاني 73% من الأسر الفقيرة التي تعيلها نساء من الفقر المدقع بينما تعاني 63% من الأسر التي يعيلها رجال من ذلك.
- يصل مؤشر فجوة الفقر بين الأسر التي تعيلها نساء إلى 9%، (1.6) أكثر من الأسر التي يعيلها رجال.
- نسبة التغير في معدل الفقر: انخفضت نسبة الفقر بشكل قابل بين الأسر التي يعيلها رجال، وارتفعت 4% بين الأسر التي تعيلها نساء (وذلك بين 1996 و 1997).
- ترتفع نسب الفقر مع ارتفاع معدلات الخصوبة وحجم الأسرة¹³.
- ترتفع نسبة الفقر بين الأراامل والمطلقات.
- ترتفع نسبة الفقر بين معيلي الأسر غير المنخرطين في سوق العمل (نحو 33%) بالمقارنة مع (20%) بين المنخرطين فيه. ومن المفيد هنا تصنيف البيانات مستقبليا حسب النوع الاجتماعي. وهذا ينطبق أيضا على علاقة التعليم بالفقر، حيث أن نسبة الفقر بين الأقل تعليما أكبر من المتعلمين، وسيكون من المفيد فحص إذا كان التعليم يخرج النساء من الفقر بنفس الدرجة التي يؤثر فيها على الرجال، علما بأن معدلات البطالة تزداد بين النساء المتعلمات.
- تصل نسبة الأسر الفقيرة والتي تتلقى مساعدات من وزارة الشؤون الاجتماعية وتعيلها نساء إلى أكثر من 50% في الضفة الغربية وإلى أكثر من 55% في قطاع غزة.
- تصل نسبة النساء اللواتي يتلقين مساعدات من وزارة الشؤون الاجتماعية وهن مطلقات أو أراامل أو مهجورات إلى 31% من مجموع الحالات.
- لا تزيد حصة النساء من الدخل القومي الإجمالي المعدل عن 9% (برغم أن مشاركتهن في القوة العاملة تصل إلى نحو 12% مما يدل على تباين في معدلات الأجور).
- تعاني النساء من "فقر" على مستوى التمثيل والفاعلية في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وفي مواقع صنع القرار، كما يعانين من محدودية في القدرة على الوصول للمصادر والخدمات كالتعليم والصحة (كما سيتم توضيحه في المحاور التالية).

12. تم استخدام توصيات مؤتمر بكين كأساس للمقدمات في كافة المحاور.

13. باستثناء الأسر التي تتكون من فرد واحد، وهي في غالبيتها لكبار في السن غالبيتهم من النساء الأراامل.

المؤشر المحوري

نسبة الفقر بين الأسر التي ترأسها نساء

تم اعتبار هذا المؤشر الأهم من بين المؤشرات حول الفقر، حيث بلغت نسبة الفقر بين الأسر التي ترأسها نساء إلى 30% بالمقارنة مع 22% بين الأسر التي يرأسها رجال. أي أن الفجوة تبلغ 36.3% سلبيًا ضد النساء (حسب بيانات 1997). وفي عام 1998، بلغت نسبة الفقر بين الأسر التي ترأسها نساء نحو 26% بالمقارنة مع 20% بين الأسر التي يرأسها رجال، وبلغت الفجوة الجندرية 30%. أي أن الانخفاض الطفيف في معدلات الفقر بين 1997 و 1998 لم يقلل بشكل مهم في الفجوة بين النساء والرجال، وخصوصًا إذا أخذنا بعين الاعتبار نوعية الفقر بين الأسر ذات العلاقة. فبالنظر لفجوة الفقر نجد أن الأسر التي ترأسها نساء تعاني بنسبة 48% أكثر من الأسر التي يرأسها رجال، كما أن نسبة الفقر المدقع بين الأسر التي ترأسها نساء تزيد بنسبة 38% عن الأسر التي يرأسها رجال. الأمر الذي يعني أن الأسر الفقيرة التي ترأسها نساء تعاني من حرمان أكبر بالمقارنة مع الأسر الفقيرة التي يرأسها رجال، وذلك برغم استهداف برامج المساعدات الاجتماعية للنساء بشكل أكبر من الرجال. إن ربط المؤشر الكمي (نسبة الأسر الفقيرة) بمؤشرات نوعية (درجة الحرمان وعمق الفقر) سيكون مفيدًا للتعرف على واقع الفقر بين النساء.

أهم مصادر البيانات

ومن أهم التقارير التي يمكن الحصول من خلالها على العديد من المؤشرات تقرير الفقر الفلسطيني الذي اعتمد على بيانات لأعوام 1996 و 1997. وقد شمل التقرير على مؤشرات تم اشتقاقها من خلال مجموعة من المسوح، وهي:

- مسحي الإنفاق والاستهلاك لعامي 1996 و 1997 الصادرين عن الجهاز المركزي للإحصاء.
- مسح لحالات تتلقى المساعدة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية وشملت العينة على 1868 حالة من كافة أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة.
- كما يشمل التقرير على مجموعة كبيرة من الجداول التي تم تصنيف البيانات في عدد منها حسب النوع الاجتماعي.
- كما أن هناك مجموعة أخرى من الدراسات التي تشمل على مؤشرات كمية حول النوع الاجتماعي والفقر، تم في غالبها اشتقاق المؤشرات من بيانات الجهاز المركزي¹⁴. وقد تبع تقرير الفقر لعام 1998، تقرير آخر مختصر تم إصداره من قبل الجهاز المركزي عام 2000. ومن المؤكد أن الباحثين المهتمين سيجدون تفاصيل إضافية لدى الجهاز في مجال النوع الاجتماعي والفقر. أما بالنسبة للدراسات التي تركز على منهجيات نوعية فهي قليلة تتمثل في دراسة لبرنامج دراسات التنمية (1999) حول الفقر تم فيها استخدام حالات دراسية، والدراسة التي تقوم بها حاليا "دائرة بناء المؤسسات والتنمية البشرية" في وزارة التخطيط حول الفقر بمنهجية مشاركة.

مؤشرات إضافية واعتبارات مستقبلية

هناك العديد من المؤشرات التي يمكن الحصول عليها ضمن الوضع الإحصائي الحالي أو إضافتها من خلال اشتقاقها أو جمع بيانات إضافية حولها. إن تحديد ماهية هذه المؤشرات يرتبط بالمفهوم الذي تتبناه الجهة القائمة على أي بحث. وكما أصبح معروفًا فإن هناك العديد من التعريفات للفقر، فهناك الفقر الاقتصادي والذي يتمثل في العادة في مؤشرات الدخل والأجور والمشاركة في القوى العاملة. وهناك فقر القدرات¹⁵ الذي يتمثل في مؤشرات: نسبة الأطفال (سن الخامسة أو أقل) تحت الوزن الصحي، نسبة الولادات التي لا تتم تحت إشراف طبي، و نسبة الأمية بين النساء. وقد دلت استخدام مثل هذه المؤشرات أن فقر القدرات أكثر انتشارًا من فقر الدخل. كما أن استخدام مثل هذا التعريف، ضمن توفر بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي، قد يظهر فجوة أكبر بين النساء والرجال. وهناك الفقر البشري الذي يتمثل في مؤشرات مثل نسبة السكان الأميين، نسبة السكان المتوقع وفاتهم قبل سن الأربعين، ونسبة السكان الذين لا يحصلون على خدمات صحية ومياه صالحة

14. شعبان والبطمة، 1995، هلال، 1996، هايبيرغ وأوفنسين، 1993. كما يستعرض الملف الذي قام بإعداده معهد دراسات المرأة حول علاقات النوع الاجتماعي مجموعة كبيرة من المؤشرات في مجالات القانون وحقوق الإنسان، التمثيل السياسي، العمل والسوق، الفقر، الصحة، والتعليم (Sida, 1999).

15. A. Sen, 1985.

للشرب، ونسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية¹⁶. وارتباطا بالحالة الفلسطينية فإنه يمكن أيضا الحصول على بيانات حول الفقر مفصلة حسب وضع اللجوء وطبيعة مكان السكن والنوع الاجتماعي.

جدول (3): مؤشرات فقر القدرات والفقر البشري	
المؤشر	التقييم
<p>دليل فقر القدرات</p> <ul style="list-style-type: none"> ● نسبة الأطفال تحت الوزن الصحي ● نسبة الولادات بدون إشراف طبي ● نسبة الأمية 	<p>دليل متحسس للنوع الاجتماعي، يمكن احتساب هذا المؤشر على افتراض تساوي الأوزان للمؤشرات الثلاث السابقة أو ضمن توصية بوزن معين لكل مؤشر. ويمكن أيضا أن يتم تقديم مؤشر فقر قدرات مصنف حسب النوع الاجتماعي بشرط التعامل مع المؤشر الثاني الذي قد يعكس نفسه بشكل أكبر على النساء ولا يفترض وجود دور للرجل في هذا المجال.</p>
<p>دليل الفقر البشري</p> <ul style="list-style-type: none"> ● نسبة السكان المتوقع وفاتهم قبل سن الأربعين ● نسبة السكان الذين لا يحصلون على خدمات صحية ● نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه صالحة للشرب ● نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية ● نسبة الأمية 	<p>يمكن احتساب هذا الدليل في حالة توضيح الأوزان لكل مؤشر مع إمكانية تصنيفه حسب النوع الاجتماعي. بالنسبة إلى مؤشرات السكان الحاصلين على خدمات صحية وإولئك الحاصلين على مياه مأمونة، فإنه يمكن تصنيفها حسب النوع الاجتماعي مع أهمية التعامل مع التمييز بين الأسر التي ترأسها نساء وتلك التي يرأسها رجال، وأيضا داخل الأسرة حيث أن المؤشرات المتوفرة تأخذ الأسرة كوحدة واحدة متجانسة.</p>

إن كافة هذه المؤشرات المتناغمة مع النقاش الدولي حول الفقر يمكن الحصول عليها من البيانات المتوفرة حاليا من قبل الجهاز المركزي ومن مصادر أخرى. كما يمكن اشتقاقها حسب الأصول المعمول بها. هذا مع استثناءات معينة وخصوصا في مجال المؤشرات التي تتعامل مع الأسرة كوحدة متجانسة مثل مؤشر الوصول للخدمات الصحية¹⁷ والمياه المأمونة. وإن تم اشتقاق كافة هذه المؤشرات والأدلة فإنه سيكون هناك وفرة من المؤشرات في مجال الفقر، بالإضافة لتلك المتوفرة حاليا. وحيث أن مفهوم الفقر واسع فإنه سيتم تقديم مؤشرات إضافية ضمن المحاور التي سيتم استعراضها لاحقا في هذه الدراسة.

وفي المستقبل ينبغي التنبيه إلى ظاهرة "تأنيث الفقر" التي أصبحت ظاهرة عالمية وذلك بتزايد عدد الأسر التي ترأسها أو تعيلها نساء أو كما تدلل عليه نسب البطالة المتباينة بين النساء والرجال ونسبة النساء اللواتي يتلقين مساعدات من مؤسسات دعم اجتماعية بالمقارنة مع الرجال. وهذا يدل على أهمية ربط مؤشرات الفقر وخصوصا في حالة النساء بمؤشرات أخرى ذات أهمية: نسبة الأسر التي تعيلها نساء، معدلات البطالة، البنية الاقتصادية ونوع النمو الاقتصادي وفي أي القطاعات، والسياسات التعليمية والتدريبية، وسياسات الدعم الاجتماعي. وفي الحالة الفلسطينية فإنه لا بد من التنبيه إلى أن الظروف السياسية وطبيعة النمو الاقتصادي أدت إلى تناقص الأعمال الزراعية وزيادة في الأعمال التي تعتمد على الهجرة أو التنقل من السوق المحلي للسوق الإسرائيلي مما أدى إلى تضائل فرص العمل للنساء.

وفي مجال قياس الفقر، يتضح أن هناك اعتراضات على منهجية التعامل مع تعريف "رب الأسرة" الذي يستخدمه الجهاز المركزي، حيث أن مجموعة من الباحثات يعتقدن أن نسبة الأسر التي تعيلها النساء هي أعلى بكثير من التي يتم الخروج بها من خلال بيانات الجهاز¹⁸. كما أنه لا يتم ربط الفقر بمفهوم "النساء كمعتمدين بالأسرة" (Female-care-givers)¹⁹ الشيء الذي يحدد من قدرتهن على الولوج لأعمال مدرة للدخل. كما أن عدم قدرة الزوج على الحصول على دخل معقول يزيد من أعباء النساء في العناية بكافة أفراد الأسرة بدون الحصول على أي دعم اجتماعي. وفي نفس الوقت فإنه يمكن تحقيق استفادة أكبر من المؤشرات المصنفة حسب

16. UNDP, Human Development Report, 1997.

17. سيتم في جزء لاحق توضيح أن الوصول للخدمات الصحية غير متعادل بين النساء والرجال وخصوصا في حالة الرعاية الصحية المقدمة للأطفال وفي مجال التغذية داخل الأسرة.

18. جاد، 1999.

19. جونسون، 1997.

النوع الاجتماعي في حال ربطها أيضا بمتغيرات العمر والطبقة الاجتماعية ومتغيرات اجتماعية أخرى²⁰. ويتم سرد كل هذا للتدليل على تعقيد مسألة المؤشرات المرتبطة بالفقر وأهمية قراءتها في ظل شبكة من المؤشرات الأخرى المرتبطة بها.

.20 Abu Nahleh .1999.

المحور الثاني: عدم المساواة في فرص التعليم والتدريب

مقدمة

التعليم حق من حقوق الإنسان وهو أداة أساسية في تحقيق أهداف المساواة والتنمية. والتعليم اللاتمييزي يفيد كلا من البنات والبنين، وهو وسيلة من أفضل الوسائل لتحقيق التنمية المستدامة. ويأتي دور الدولة حيويًا في هذا المجال من حيث مسؤوليتها عن كفاءة تكافؤ فرص التعليم، والقضاء على الأمية بين النساء والرجال، وتحسين إمكانية وصول النساء للتدريب المهني والعلم والتكنولوجيا والتعليم المتواصل، وصوغ مناهج دراسية غير نمطية، وتخصيص الموارد الكافية للإصلاحات التعليمية ورصد تنفيذها.

أهم المؤشرات

يعتبر التعليم المجال الأهم الذي قطعت فيه النساء الفلسطينيات شوطًا ملحوظًا، حيث تبين الإحصاءات الرسمية فجوة ضئيلة في معدلات الالتحاق في المراحل الأساسية. كما أن هناك اهتمام لدى عدد من الأشخاص في الوزارة المختصة بقضايا النوع الاجتماعي. ومن أهم المؤشرات في هذا المجال للعام 1999:

- تبلغ معدلات الالتحاق للطالبات في المرحلة العمرية (6-11) 90.7% بالمقارنة مع 91.6% للطلاب. وفي المرحلة الثانية (12-14 سنة) يبلغ المعدل للطالبات 90.9% وللطلاب 89.2%.
- تزداد الفجوة الجندرية في المرحلة الدراسية بين الصفوف 9-12، حيث يبلغ معدل الالتحاق للطالبات 63.7% وللطلاب 67.4%.
- يشكل الأطفال الطلاب 52% من طلبة رياض الأطفال بالمقارنة مع 48% للطالبات.
- تتساوى معدلات التسرب للطالبات وللطلاب في المرحلة الأساسية (2.4%)، وتبدأ الفجوة بالازدياد في المرحلة الثانوية حيث تبلغ للفتيات 8% وللبنين 6.1%.
- تبلغ نسبة النساء اللواتي يحملن درجات علمية عليا (2.5%) بالمقارنة مع (6.3%) بين الرجال. وتبلغ من المجموع 28%.
- تبلغ نسبة التحاق الفتيات في برامج التدريب المهني إلى 13% من المجموع، ويتركز في فرع التمريض والفرع التجاري.

المؤشر المحوري النساء في التعليم العالي

حققت النساء الفلسطينيات تقدماً كبيراً في مجال التعليم، حيث أن الفجوات بين الطلاب والطالبات وخصوصاً في مراحل التعليم الأساسي أصبحت شبه معدومة. وفي مجال التعليم العالي فإن نسبة النساء الحاصلات على شهادة بكالوريوس فأكثر تصل إلى 2.5% بالمقارنة مع 6.3% كما هو مذكور أعلاه. في الوقت الحاضر، تشكل النساء 45.6% من الملتحقين في الجامعات المحلية، ويشكل الرجال 54.4% (1999) مما يدل على أن الفجوة بدأت بالتناقص عبر الأجيال. ومن الجدير بالذكر أن هناك آلاف الطلبة الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة يدرسون في الخارج معظمهم من الطلبة الأولاد حيث يفضل الأهالي إرسال بناتهم للتعليم في جامعات محلية. لقد تم تقدير عدد الطلبة في الخارج حوالي 10 آلاف طالب، وتم تقدير نسبة الطلاب منهم بـ 90%، مما يؤدي إلى انخفاض نسبة التحاق الطالبات من طلبة الجامعات إلى نحو 42%²¹.

أهم مصادر البيانات

بشكل عام يتوفر في مجال التعليم بيانات منتظمة ومصنفة حسب النوع الاجتماعي في مجالات عديدة، سواء تلك المتعلقة بمعدلات معرفة القراءة والكتابة أو معدلات الالتحاق أو نسب التسرب أو التحصيل التعليمي.

وتأتي معظم هذه البيانات على شكل تقارير سنوية يتم إصدارها بالتعاون بين الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي. كما تقوم بعض المؤسسات الأهلية المتخصصة في مجال التعليم بإصدار بيانات وتحليلات نوعية. وما يميز بيانات التعليم في المدارس اعتماد البيانات المستخدمة على مسح

21. نفس النسبة التي تم عرضها في ملف التنمية البشرية (1996-1997) وتقرير التنمية البشرية (1998-1999).

شامل لكافة المدارس ورياض الأطفال، وليس على عينة مما يعني انعدام هامش الخطأ الناتج عن المعاينة، مع أهمية التمييز بين هذه البيانات وتلك المعتمدة على الإسقاطات السكانية والتي تختلف منهجية حسابها عن تلك التي يتم نشرها ضمن التقارير الدورية. ومن الملفت للنظر قلة الدراسات النوعية في مجال التعليم، فباستثناء بعض المؤشرات حول نوعية التعليم ومدى مساهمته في تطوير وضع النساء، فإن مثل هذه البيانات تكون نادرة. ومن المؤشرات التي تم التطرق لها بشكل مستفيض تلك المتعلقة بالتسرب وذلك من خلال دراسة قامت بها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية تم من خلالها إبراز عدد كبير من المؤشرات حول الموضوع.

مؤشرات إضافية واعتبارات مستقبلية

هناك مجموعة من المدخلات التي لا بد من طرحها في مجال قياس المؤشرات التعليمية بهدف التطوير، ومن أهمها:

- إن معدلات التسرب والتي تقيس "نسبة الطلبة الذين تركوا المدرسة أثناء العام الدراسي"، لا تعكس بالضرورة حقيقة أمر التسرب، حيث أنها تقدم معلومة حول "متوسط" التسرب للعام السابق، ولا تقيس المجموع الكلي للتسرب خلال العام المحدد. إن النظر في معدلات الالتحاق بشكل سنوي ومراكمتها خلال السنوات تمكن الباحثين من اشتقاق بيانات أكثر واقعية حول مدى انتشار ظاهرة التسرب في المجتمع الفلسطيني. كما لا يتوفر بيانات تتابع صفا معينا عبر السنوات (Cohort Study)، الشيء الذي قد يظهر أن نسبة المتسربين خلال 12 عاما من الدراسة قد تصل إلى 50% من الذين بدؤوا الدراسة معا في عام معين (هذا عدا عن 50% من طلبة التوجيهي الذين يرسبون في الامتحان). وقد يظهر من هذا النوع من الدراسات فجوة نوع اجتماعية أكبر من الظاهر. كما أن هناك حاجة جلية لإجراء دراسات متخصصة حول تسرب الفتيات في المرحلة المدرسية (9-12)، حيث أن البيانات الحالية لا تقدم الكثير حول هذه المسألة. كما أن معدلات الالتحاق في التعليم تعبر بشكل أوضح عن حجم مشكلة التسرب.
- إن التغيير في منهجية احتساب معدلات الالتحاق عبر السنوات الأخيرة في البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي، باستخدام الإسقاطات السكانية، تؤدي إلى صعوبة في المقارنة وتؤدي إلى مؤشرات أكثر إيجابية من الواقع الحقيقي. حيث ارتفعت معدلات الالتحاق للطالبات والطلاب في المراحل الثانوية وانخفضت بشكل ملحوظ في المراحل الابتدائية وذلك بسبب تغيير في المنهجية المستخدمة لقياس معدلات الالتحاق.
- في حالة حساب نسبة المتسربين من المدارس (بما في ذلك الراسبين في امتحان التوجيهي) خلال كافة سنوات الدراسة تصل النسبة حسب التقديرات الأولية إلى 70%. والسؤال الذي يجب الإجابة عليه هو حول مصير للطلاب والطالبات ضمن هذه المجموعة، ماذا يحدث لغالبية الفلسطينيين الذين لا يصلون لمرحلة امتحان التوجيهي والذين تسربوا قبل ذلك؟ وما هي المؤشرات التي يمكن لها أن توضح الفروق بين الطلاب والطالبات.
- معدلات معرفة القراءة والكتابة والذي يقيس "نسبة الذين يستطيعون وبفهم قراءة عبارة قصيرة سهلة عن حياتهم اليومية". وبرغم أهمية هذا المؤشر من حيث قياسه للأمية المطلقة (اللغوية) فإن قياس مدى انتشار الأمية الوظيفية قد يكون له أهمية كبيرة وخصوصا بالنسبة للنساء. كما أن قياس معرفة القراءة والكتابة يعتمد على ما يصرح به أفراد العينة وليس بناء على اختبار محدد مما قد يعني معدلات أمية أكبر من الظاهر. كما أنه لا بد من تصنيف تفصيلي للمؤشرات المتعلقة بمعدلات الأمية والالتحاق لتشمل الفروق بين المناطق المختلفة وحسب القرية والمخيم والمدينة وحسب العمر حيث يلاحظ أن نسبة الأمية بين النساء في الفترة العمرية (45-55) تزيد عن 55% وبين الأكبر عمرا إلى أكثر من 87%.
- قد يكون من أهم المؤشرات تلك المرتبطة بطبيعة المناهج وتصويرها النمطي لأدوار النوع الاجتماعي وتمييزها ضد النساء في كثير من الأحيان. وبرغم الكتابات الكثيرة حول الموضوع وبعض الدراسات المتفرقة²² إلا أنه من المهم النظر في المناهج الحالية وتلك المقترحة من منظور النوع الاجتماعي من خلال مناهج بحثية كمية ونوعية (باستخدام أسلوب تحليل المضمون). وبنظرة أولية على مناهج الصف الأول للغة العربية (وبالمقارنة مع الكتاب المقرر السابق)، فإن تقدما قد حدث في مجال تغيير الأنماط التقليدية لكل من الرجال والنساء.

22. تقيدة الجرباوي، 1994، و خولة شخشير صبري، 2000.

- كما أنه سيكون من المفيد إجراء ربط بين التعليم كأحد مجالات التقدم الرئيسية من ناحية كمية ومدى تأثيره على نوعية حياة النساء و مشاركتهم في سوق العمل والحياة الاقتصادية والسياسية. فكما جاء في تقرير (Abu Nahleh et.al, Sida, 1999) فإن التقدم الحاصل في مؤشرات التعليم لم يعكس نفسه على مشاركة فعالة للنساء في سوق العمل والحياة العامة.

- ومن مجالات البحث المهمة في مجال التعليم ذلك المتعلق بالتدريب المهني، فكيف تستفيد كل من النساء والرجال من هذا التدريب المهني؟ وكيف يتم اختيار مواضيع التدريب وعلى أي أسس وهل تساهم هذه البرامج في تغيير الأدوار النمطية للمرأة والرجل؟ وتستنتج دراسة قامت بها أبو نحلة (1996) أن الأبحاث في هذا المجال غير متحسنة للنوع الاجتماعي. وتوفر هذه الدراسة مؤشرات عديدة حول تأثير التدريب على مشاركة النساء في المجالات السياسية والتنظيمية والتقنية والبحثية. كما أنها توفر نتائج دراسة بالعينة تم إجراؤها على عينة مكونة من 854 من طلبة الصف الثاني عشر في المدارس الحكومية.

- هناك أهمية لمتابعة مدى تطبيق القرارات التي تتخذها وزارة التربية والتعليم وتضيف إيجابيا للمساواة بين الطالبات والطلاب، ليس فقط من حيث إقرارها بل من حيث الإجراءات الإضافية التي تقوم بها من أجل تطبيق هذه الإجراءات. فعلى سبيل المثال لا الحصر، قامت الوزارة بالسماح للطالبات المتزوجات بالعودة لمقاعد الدراسة، ويبقى السؤال ما هي الإجراءات المحددة التي قامت بها الوزارة من أجل خلق الأجواء المناسبة لعودتهن لمقاعد الدراسة؟

- لقد أظهرت بعض الدراسات الأولية أن هناك تمييزا بين مدارس الطالبات والطلاب في مجالات عديدة. ومن أهم المؤشرات التي ينبغي متابعتها في هذا المجال: توفر الخدمات الأساسية كالكهرباء والماء ودورات المياه، وتوفر الوسائل التعليمية وخصوصا التكنولوجيا الحديثة وتوفير المختبرات، وبعد المدرسة عن مركز التجمع السكاني، ومعدل عدد الطلبة لك مدرس/ة، ومعدل عدد الطلبة لكل شعبة، وتوفر المرشدين والمرشدات المؤهلات.

- وفي مجال التعليم العالي، لا بد من الحذر عند النظر لمعدلات الالتحاق، مع أهمية التمييز بين التعليم الجامعي (4 سنوات) والدبلوم (سنتين). كما أن هناك تحيزا في الإحصاءات الصادرة في هذا المجال حيث أنها لا تأخذ بعين الاعتبار الطلبة الملتحقين في جامعات الخارج، وهم في غالبيتهم العظمى من الطلبة الأولاد. ويتضح ذلك من البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي والتي تبين أن نحو 59% من النساء الحاصلات على البكالوريوس حصلن عليها داخل فلسطين، بالمقارنة مع 34% للرجال الذين حصل غالبيتهم على شهادتهم من الخارج²³.

- لا يتوفر بيانات منشورة لحالات انتهاك حقوق الطلبة في المدارس من خلال إساءة معاملتهم بالضرب أو الإهانة أو الاعتداء الجنسي (عندما يحدث).

ومن المؤشرات الأخرى الجديرة بالمتابعة:

- فحص التمايز بين المعلمين والمعلمات من حيث الأجور والعلاوات والضريبة والتأمين الصحي والتقاعد.
- نسبة النساء والرجال في مناصب قيادية ومواقع صنع قرار في مجال التعليم.
- أحوال الطالبات في المناطق النائية.
- نوعية المناهج والقائمين عليها، ومدى قناعتهم بدمج النوع الاجتماعي فيها.
- الربط بين التعليم ومؤشرات الخصوبة والعنف ضد المرأة والمشاركة في عملية اتخاذ القرار على مستوى الأسرة.
- سياسات المنح والهيئات للطلبة وإذا كانت تميز بين الطلاب والطالبات.

23. في تقرير الخصائص التعليمية في الأراضي الفلسطينية، تموز 2000.

المحور الثالث: عدم المساواة في الرعاية الصحية والخدمات المتصلة بها

مقدمة

إن الوضع الصحي للمرأة يتحدد ضمن السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وليس فقط بانعدام المرض والإعاقة، فللمرأة الحق بالتمتع بأعلى المستويات من الصحة البدنية والعقلية والسلامة والصحة الإنجابية، وحقوقها ومسئوليتها في المسائل المتصلة بحياتها الجنسية دون إكراه أو عنف أو تمييز، ضمن فرص المساواة في الظروف والوضع والمتغيرات العامة.

أهم المؤشرات

يرتبط الوضع الصحي للنساء الفلسطينيات بالوضع العام، حيث يواجه القطاع الصحي مجموعة كبيرة من التحديات من حيث المصادر المالية والبشرية ومدى ثباتها. كما أن مثل هذا الوضع يؤدي لاستمرار التساؤلات حول كفاءة وكفاية الخدمات الصحية وشموليتها. وما زال النموذج السائد للرعاية الصحية يعتمد على النموذج الطبي، ولم يرق لدمج كاف للعناصر الاجتماعية والاقتصادية في عملية التعامل مع الوضع الصحي في فلسطين. كما أن "صحة المرأة" ما زالت مرتبطة، بشكل أساسي، بمفهوم الصحة الجسدية والإنجابية بدون اهتمام كاف بصحتها النفسية والجنسية والاجتماعية، مما قد يؤدي لتكريس التمييز ضدها. فعدى عن أهمية التركيز على خدمات الرعاية الصحية الأولية والبرامج الوقائية الشمولية، فإن الاهتمام بما يسمى بأمراض العصر التي تتعرض لها النساء (مثل سرطان الثدي والرحم والاكتئاب النفسي) ما زال محدوداً.²⁴

وما زال العاملون في مجالات البحث يجدون صعوبات في الحصول على بيانات متناسقة في مجال المؤشرات الصحية، مما صعب استخدام هذه البيانات بشكل يدلل كميًا ونوعيًا على حالة الصحة بين الفلسطينيين عامة والنساء خاصة.²⁵

ومن المؤشرات الأكثر استخدامًا في هذه المجال:

1. **العمر المتوقع عند الولادة:** بلغ العمر المتوقع عند الولادة للنساء 73.1 سنة في العام 1997 بينما كان للرجال في نفس الفترة 69.9 سنة. هذا ولا بد من التنويه أن العمر المتوقع عند الولادة مؤشرًا خلفيًا، حيث أن وزارة الصحة كانت قد قدرت متوسط العمر للنساء على أنه (71) عامًا وللرجال (69). كما أن منظمات أهلية عديدة قدرت متوسط العمر بأنه أقل من ذلك.
2. **معدلات الخصوبة:** ما زالت معدلات الخصوبة في فلسطين من أعلى المعدلات العالمية حيث بلغ معدل الخصوبة الكلي 6.1 مولود لكل امرأة بواقع (5.6 في الضفة الغربية، 6.9 في قطاع غزة) وذلك لعام 1997.
3. **الخصوبة والزواج المبكر:** تشكل خصوبة النساء بين عمر 15-19 سنة 9% من المجموع الكلي للخصوبة، مما يدلل على انتشار الزواج المبكر. وتصل هذه النسبة إلى 12% في قطاع غزة.
4. **وفيات الأمومة (الوفيات النفاسية):** ما زالت البيانات المتعلقة بهذا المؤشر موضع خلاف كبير. وحسب تقديرات الجهاز المركزي (1995) فإن هذا المعدل يصل ما بين 60-80 وفاة لكل 100 ألف مولود. وهناك تقديرات أخرى تشير إلى أن المعدل يتراوح بين 30-60 لكل 100 ألف ولادة حية.²⁶
5. **استخدام وسائل منع الحمل:** بلغ معدل النساء اللواتي استخدمن وسائل منع الحمل في العام 1997 (44.8%) بواقع (50.7%) في الضفة الغربية، و (33.9%) في قطاع غزة.²⁷

24. تقرير التنمية البشرية الفلسطيني، 1999.

25. تقرير التنمية البشرية الفلسطيني، 1999. البيدر أعداد مختلفة 2000.

26. البرغوثي ولينوك، 1998.

27. Jean Lennox, and Atef Shubita, 1998

6. **الإشراف الصحي:** أنجبت 7.0% من النساء الفلسطينيات دون أي نوع من أنواع الإشراف الصحي في العام 1998.

7. **الرعاية الصحية للحوامل:** لم تتلق 11.0% من النساء الفلسطينيات الحوامل أي نوع من الرعاية الصحية خلال فترة الحمل (1998).

8. **اتخاذ القرار:** ما زالت نسبة كبيرة من النساء الفلسطينيات لا يتخذن أهم القرارات المتعلقة بصحتهن الجنسية والإنجابية، فقد صرحت 43.5% من النساء الفلسطينيات (18 سنة فما فوق) بأنهن لم يتخذن قرار زواجهن، وإنما تم الزواج بواسطة أحد الوالدين أو الاخوة²⁸. كما أن 44.0% من النساء لا يشاركن في القرارات المتعلقة بالحمل²⁹.

9. **النساء في إدارة العملية الصحية:** تتمتع النساء بصلاحيات محدودة في القطاع الصحي، حيث تشكل النساء 18% من المديرين (فما فوق) في وزارة الصحة، و 17% من رؤساء الأقسام، و 93.0% من السكرتيرات. كما أن نسبة النساء العاملات كطبيبات في القطاع الحكومي لا تزيد عن 8.0%، أما في قطاع التمريض فتصل نسبتهن إلى 51.0%.

10. **دور المنظمات الأهلية:** من المهم متابعة عمل المنظمات الأهلية في مجال تقديم الخدمات الصحية الوقائية و التنقيفية، فقد قامت المنظمات الأهلية الفلسطينية بتغطية جزء كبير من الحاجات الصحية وخصوصا في مجال الرعاية الأولية وصحة المرأة. وتقدم في الوقت الحاضر نحو 40% من هذه الخدمات.

المؤشر المحوري معدل الخصوبة

تعتبر فلسطين من الدول ذات المعدلات المرتفعة حسب مؤشر الخصوبة. فقد وصل معدل الخصوبة الكلي إلى 6.1 مولود لكل امرأة. و برغم ارتفاع المعدل في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن المعدل يرتفع بشكل ملفت في قطاع غزة حيث يصل إلى 6.9 ولادة لكل امرأة، ويصل في الضفة الغربية إلى 5.6 (1997). ويختلف المعدل حسب المنطقة السكنية حيث يصل إلى 5.81 في المدن، مقارنة بـ 6.39 في القرى، و 6.85 في المخيمات. وترتفع نسب الخصوبة بين النساء الأقل تعليما بالمقارنة مع النساء المتعلقات فمعدل الخصوبة لدى النساء الحاصلات على تعليم (أقل من ثانوي) تصل إلى 6.62 واللواتي حاصلات على الثانوية 5.57 بينما يصل المعدل للنساء اللواتي حصلن على تعليم عالي إلى 4.72 (1995)³⁰.

أهم مصادر البيانات

برغم الجهود المبذولة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة الصحة، إلا أن هناك حاجة كبيرة لتطوير المؤشرات المتعلقة بالوضع الصحي بشكل عام وضمن مفهوم النوع الاجتماعي. ومع ذلك يوجد الكثير من المصادر التي توفر بيانات حول الوضع الصحي في فلسطين، ومنها:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: قام الجهاز بإجراء مسح صحي في العام 1996، ومسح آخر في العام 2000. بالإضافة إلى بيانات حول صحة المرأة التي تتوفر في المسح الديمغرافي والتعداد العام.
- وزارة الصحة الفلسطينية: توفر وزارة الصحة الفلسطينية تقريرا سنويا حول الوضع الصحي في فلسطين وتطرح فيه مؤشرات متعلقة بالوضع الصحي العام، بالإضافة إلى بعض التقارير والدراسات الصادرة عن إدارة صحة وتنمية المرأة. وقد قامت الوزارة بتوقيع اتفاقية مع الجهاز المركزي لإعداد مسح حول أهم المؤشرات الصحية.
- معهد الصحة المجتمعية في جامعة بيرزيت: تتوفر فيه عدة أبحاث ودراسات ومسوحات حول الوضع الصحي، والصحة البيئية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويقوم المعهد أيضا بتنظيم برامج تدريبية صحية ودراسات تقييمية حول الوضع الصحي والخطط الصحية والتنقيف الصحي.

28. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999.

29. حسب بحث استطلاعي، تيسير عبدالله، لجمعية تنظيم وحماية الأسرة 1997.

30. ملف التنمية، 1997/1996

- معهد الإعلام والسياسات الصحية والتنمية: يتوفر فيه دراسات وأبحاث ومسوحات صحية متعددة حول خدمات البنية التحتية الصحية في فلسطين وحول مؤشرات صحية أخرى.
- جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية: يتوفر لدى الجمعية أبحاث ميدانية وتقييمية متعددة خاصة في مجال الصحة الإنجابية والجنسية للمرأة الفلسطينية.
- هذا بالإضافة إلى تقارير تصدر عن مؤسسات صحية أهلية حول الوضع الصحي واستراتيجيات الوضع الصحي في فلسطين منها مؤسسات دولية كمنظمة الصحة العالمية (WHO) واليونسيف (UNICEF).

مؤشرات إضافية واعتبارات مستقبلية

برغم توفر العديد من الدراسات حول صحة المرأة، إلا أن هناك مجالات عديدة للتطوير ومؤشرات مهمة بحاجة لبيانات تدلل عليها، منها على سبيل المثال:

1. **مجال الزواج المبكر:** من الأهمية بمكان دراسة وربط ظاهرة الزواج المبكر بمضمونها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. كما يصبح من المهم ربطها بنظام التعليم وفرص العمل للنساء وإمكانيات التنمية في المجتمع.
2. **أهمية تطوير مؤشرات للرقابة والتقييم في مجالات البرامج الصحية المختلفة التي تنفذها مؤسسات حكومية ومجتمعية مختلفة حول تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية والرعاية الأولية، مع أهمية تقييم أثر هذه البرامج على النساء والرجال.** ويرتبط بذلك مؤشرات استخدام العقاقير وحبوب منع الحمل وتأثير ذلك على صحة النساء.
3. **أداء المؤسسات الصحية:** يعتبر هذا مؤشرا مهما على مدى الاهتمام بصحة المرأة. فقد قامت وزارة الصحة الفلسطينية بإنشاء "إدارة صحة وتنمية المرأة"، عام 1995 وذلك بتشجيع من دول ومؤسسات مانحة. ومن أهداف هذه الإدارة وضع استراتيجية قومية من أجل النهوض بالواقع الصحي للمرأة الفلسطينية. كما أنها تهدف إلى إجراء البحوث والدراسات المرتبطة بصحة المرأة وخاصة فيما يتعلق بوفيات الأمهات والأمراض الناتجة عن الحمل والولادة. ويصبح من الضرورة بمكان متابعة عمل هذه الدائرة وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة للتعرف على مدى مساهمتها في تطوير الأوضاع الصحية للنساء.
4. **ربط العمر المتوقع للنساء بمؤشرات أخرى نوعية وكمية وذلك من خلال التعمق في تحليل الظاهرة.**
5. **البحث بشكل متعمق في مسألة التمييز بين الأطفال الأولاد والبنات في التغذية ومراجعة الأطباء ووفيات الأطفال تحت سن 18 سنة وغير ذلك من المؤشرات.**
6. **ربط تحليل وضع النساء بعدالة التوزيع في الخدمات الصحية جغرافيا، وبقدرة المجموعات المهمشة في القرى والمخيمات على الوصول لهذه الخدمات.**
7. **إن هناك أهمية خاصة للخروج بمؤشرات حول الصحة النفسية وربط ذلك بمسائل العنف والاعتصاب وفرص الحركة للنساء.**

المحور الرابع: العنف الموجه ضد المرأة

مقدمة

تتعرض النساء والفتيات لعنف بدني وجنسي ونفسي يتخطى حدود الدخل والطبقة والثقافة. وقد يكون تدني المركز الاجتماعي والاقتصادي للمرأة سببا ونتيجة على حد سواء لأعمال العنف ضد المرأة. ولا يقتصر العنف على أشكاله المباشرة، بل يتعداه لانتهاك حقوق النساء في كافة ميادين الحياة سواء في التعليم أو الصحة أو اتخاذ القرار، وفي عدم التكافؤ في توزيع القدرات بين النساء والرجال. هذا، ويقف العنف عقبة في وجه المساواة والسلام الاجتماعي، ويؤدي إلى تعطيل في إمكانات تنمية المجتمع. وتعرف وثائق الأمم المتحدة العنف ضد النساء على أنه "أي عمل من أعمال العنف القائم على نوع الجنس يترتب عليه أو من المحتمل أن يترتب عليه أذى بدني أو جنسي أو نفسي أو معاناة للمرأة، بما في ذلك التهديد بالقيام بأعمال من هذا القبيل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة".³¹

وفي المجتمع الفلسطيني، تتعرض النساء لكافة أشكال العنف الاجتماعي والاقتصادي كما هو الحال في باقي الدول العربية وباقي أقطار العالم. ويضاف إلى عبء العنف الاجتماعي والاقتصادي عنفا سياسيا ناتجا عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي وممارساته العنيفة ضد أفراد المجتمع الفلسطيني. وفي نفس الوقت أدى انغماس المجتمع الفلسطيني بمقاومة الاحتلال إلى التباطؤ في معالجة مشكلات اجتماعية أثرت على النساء بشكل أكبر كالعنف ضد النساء والفتيات. وعلى الأرجح فإن العنف الذي مارسه الاحتلال ضد كافة أفراد المجتمع، وبشكل مباشر ضد الرجال فيه، أدى إلى درجة عالية من التوتر العصبي وبالتالي العنف الموجه ضد النساء والأطفال. كما أن تذبذب مستويات المعيشة وصعوبة تأمين الحد المعقول من المعيشة أدى إلى درجة عالية من التوتر الاجتماعي الذي يعكس نفسه وبشكل ملحوظ ضد النساء. هذا وقد مس العنف الاحتلالي النساء في كافة جوانب حياتهن، فقد تم إطلاق النار على النساء، كما تم تهجيرهن من أوطانهن الأصلية وإجبارهن على الحياة كلاجئات. وتم وضع النساء في السجون الإسرائيلية وتعذيبهن وإجبارهن على العيش في ظل ظروف اعتقالية غير إنسانية. كما أن النساء تأثرن بشكل مباشر من العنف الذي مارسه الاحتلال ضد الرجال، حيث أن استهداف الرجل، أو اعتقاله، أو هجرته أدت إلى فقدان النساء لمصدر الرزق والدعم الاجتماعي الأساسي للأسرة. كما اضطرت الكثير من النساء للعمل بمجهود مضاعف لتعويض الفجوة التي يتركها غياب الرجل. هذا بالإضافة لانتشار أعراض نفسية وحالات اكتئاب بين النساء وذلك بعد فقدان الأبناء والأزواج والأخوة والأخوات وأقارب آخرين.³² وفي مسح حول تأثيرات الحصار على حياة الفلسطينيين أجراه برنامج دراسات التنمية (شباط، 2001)، بينت النتائج أن النساء أكثر معاناة وتعرض للاضطرابات النفسية.

أهم المؤشرات

إن التعرف على حجم وانتشار العنف ضد النساء في المجتمع الفلسطيني عملية صعبة (كما هو الحال في الكثير من المجتمعات الأخرى)، فما زال الاهتمام بمثل هذه المؤشرات ضعيفا. كما أن البنى المؤسساتية القائمة لا تتيح قياس حجم مشكلة العنف ضد النساء بشكل فعال. ومع ذلك فإن المؤشرات والبيانات المحدودة المتوفرة تشير إلى انتشار العنف ضد النساء الفلسطينيات، وبأن الاهتمام بهذه المشكلة غير كاف.

اضطهاد النساء ليس أولوية

كشفت مسح للتوجهات تم إجراؤه عام 1995 بأن الفلسطينيين يضعون قضية اضطهاد النساء بالمرتبة (18) من حيث الأولوية من بين 21 قضية تم السؤال عنها. كما أن أكثر من 42% اعتبروا أنه من حق الزوج أن يضرب زوجته في حال شعر أن هناك ضرورة لذلك.

وفي مجال العنف ضد النساء تبرز المؤشرات الإضافية التالية:

- أظهرت بيانات مسح الضحية (1997) بأن 50% من الأفعال الإجرامية تتم داخل المنازل أو بالقرب منها. و برغم أن المسح لا يفصل معدلات الجريمة حسب النوع الاجتماعي، إلا أن هناك بيانات دولية

31. حسب التقرير الصادر عن مؤتمر بكين (1995).

32. برنامج دراسات التنمية، مسح واستطلاع، 2001.

ومحلية تدلل على أن نسبة عالية من الاعتداءات على النساء تتم من قبل أفراد الأسرة أو الأقارب والمعارف.³³

- يتمثل العنف ضد النساء في ظروف العمل والمعاملة المهينة التي تتعرض لها الكثير من النساء ضمن وظائف معينة. ومن أكثر مجالات العمل التي تتعرض فيه النساء للإهانة والاعتداء والإهمال مجال المشاغل الصغيرة التي تعمل فيها النساء أساساً. ومن أسطع الأمثلة على ذلك الحريق الذي شب في "مصنع اللواعات في الخليل" ونتج عنه مقتل 14 عاملة في مقتبل العمر. كما أن هناك أهمية لمتابعة أوضاع وظروف عمل العاملات الأجنبات في مجال الخدمة المنزلية.
- أظهرت دراسة (1995) أن نحو 35% من النساء والفتيات تعرضن للعنف الكلامي والنفسي الحاد، وأن 57% تعرضن لدرجة من العنف الكلامي والنفسي، بينما لم تتعرض لهذا النوع من العنف 9% فقط من المستطلعة آراهن. كما أظهرت نفس الدراسة أن بين 54-57% تعرضن لعنف جسدي، منهن بين 23-37% تعرضن لعنف مبرح في السنة السابقة. كما أن 38-40% تعرضن لعنف جنسي على الأقل مرة واحدة خلال السنة الفائتة. وهناك أيضاً العنف "الاقتصادي" حيث تعرضت له نحو 44% من النساء، والعنف الاقتصادي داخل الأسرة يعني سوء استخدام أموال الزوجة أو الحرمان أو استخدام أموال الأسرة بشكل مضر بالأسرة.³⁴
- يظهر العنف ضد النساء في ظواهر مثل التعدد التعسفي للزوجات، فقد أظهرت الإحصاءات أن تعدد الزوجات قد وصل إلى 6.2% عام 1998 بالمقارنة مع 6.5% عامي 1996 و 1997. ويلاحظ أن 65% من الرجال المتزوجين قد تزوجوا امرأة يقل عمرها عن 30 عاماً.
- ما زال القانون يسمح لولي الأمر ممارسة العنف الجسدي والنفسي واللفظي ضد النساء، ويسمح للزوج بممارسة أشكال مختلفة من العنف ضد الزوجة بما في ذلك الضرب والتعنيف الكلامي والنفسي والجنسي.
- ما زال دور الأجهزة الأمنية والقضائية غير واضح في مجال التعامل مع الجرائم ضد النساء، فهي مازالت غير مجهزة للتعامل مع حالات العنف الأسري وغير ذلك من أشكال العنف، فليس هناك تعليمات واضحة أو محددة للتعامل مع النساء اللواتي يلجأن للشرطة للحماية أو للتقدم بالشكاوى وخصوصاً إذا كانت الشكاوى ضد أحد أفراد الأسرة الرجال. وفي بعض الحالات يتم إعادة البنات لأهلها بحجة أن القضية خاصة ومعقدة ولا يمكن التدخل بها، الشيء الذي نتج عنه عنف أشد ضد المرأة (بما في ذلك القتل) كانتقام منها لتقدمها بالشكاوى.
- وفي إحدى الدراسات الجزئية حول التحرش الجنسي، صرحت 95% من الفتيات بأنهن يتعرضن للمعاكسات في طريقهن من البيت إلى الجامعة³⁵. وأظهرت الدراسة بأن هناك تحرشات من النوع الذي يهدد قدرة الفتاة على استكمال دراستها. أما التحرشات التي تصل لمرحلة الاعتداءات فتتركز داخل الأسر وتتمثل خصوصاً في سفاح القربى من خلال اعتداء أفراد الرجال من الأسرة على أطفال في الأسرة (وخصوصاً النساء). وتوجد التحرشات أيضاً في مؤسسات القطاع العام والخاص حيث أن المعاملة التمييزية والتحرش في النساء يؤدي لأن تفقد الكثيرات من النساء عملهن (أو حياتهن في عدد محدود من الحالات).

33. كان آخر إحصائية أصدرها مركز سوار (الحركة النسوية العربية لدعم ضحايا الاعتداءات الجنسية) تبين أن أكثر من 70 % من الاعتداءات الجنسية تتم من قبل أفراد العائلة، خلال العامين (1999-2000).

34. محمد الحاج يحيى، مركز بيسان للبحوث والإنماء (1995).

35. أظهرت نفس الدراسة التي تمت على عينة من 200 طالبة في إحدى الجامعات أن المعاكسات تحدث في غالبها خارج حرم الجامعة وفي الطريق إليها.

المؤشر المحوري
عدد حالات القتل على خلفية الشرف

هناك تباين واضح في السجلات الرسمية حول حالات القتل على خلفية (ما يسمى شرف العائلة)، بين بيانات الشرطة أو المدعي العام من ناحية وبيانات المراكز النسوية. فبحسب إحصاءات الشرطة وصل عدد حالات القتل على خلفية الشرف الموجه ضد النساء إلى 33 حالة قتل، خلال الأعوام 1996-1998، (في المتوسط 11 حالة سنوياً). أما حسب تقدير المراكز النسوية فيقدر عدد حالات القتل عما يزيد عن 20 حالة سنوية. وقد كان مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي قد قام بمتابعة 69 حالة لنساء مهددات بالقتل خلال الفترة (حزيران 1997 - تشرين ثاني 1999)، قتل منهن ثلاثة في نفس الفترة و تعرض 66 منهن لمحاولات قتل، أو تهديد بالقتل.³⁶

- إن عدد النساء اللواتي يتصلن على الخطوط الدافئة أو اللواتي يتوجهن لتلقي الإرشاد الاجتماعي والقانوني في ازدياد. ومن الجدير بالذكر أنه لا يتوفر بيانات مركزية ومنظمة حول هذا المؤشر بالرغم من أهميته، وقد يكون من المفيد توحيد طرق جمع البيانات وتوثيقها في هذا المجال بالتعاون بين المراكز التي تقدم مثل هذه الخدمات.
- مازالت مصادر الدعم للنساء اللواتي يعانين من العنف الشديد محدودة فلا تجد النساء ملاذاً مقنعاً للمساعدة، فبرغم أن وزارة الشؤون الاجتماعية أنشأت داراً لإيواء النساء في حالات صعبة، وبادرت بعض المراكز النسوية لإنشاء مركز عناية بهؤلاء النساء، إلا أن الإرادة المؤسساتية لحمايتهن ما زالت غائبة وهناك صعوبة في الحصول على الحماية والدعم اللازمين لمثل هذه المراكز. كما أن هناك صعوبة للكثير من النساء للوصول للمراكز التي تقدم المساعدة وخصوصاً النساء الفقيرات أو اللواتي يقمن في مناطق نائية أو ليس لديهن أي معلومات حول مثل هذه المراكز. كما أن الشروط التي تضعها المؤسسات تجعل من الصعب على النساء المعرضات لخطر كبير أن يتلقين المساعدة، فجد على سبيل المثال أن وزارة الشؤون الاجتماعية تشترط أن يكون مسلك المرأة المتقدمة للمساعدة "مرض"، مما يقصي النساء اللواتي يواجهن المشكلات الحقيقية وخصوصاً تلك المتعلقة بقضايا الشرف.

أهم مصادر البيانات

برغم أهمية الدراسات المذكورة أعلاه، إلا أنه لا يتوفر مؤسسة مرجعية محددة للتعرف على حجم وخطورة ظاهرة العنف ضد النساء. وفي غالب البلدان التي توفر مثل هذه المعلومات توفرها من خلال أجهزتها الأمنية والجنائية المختلفة. وفي فلسطين، ما زال هناك شوط كبير يجب قطعه في مجال بيانات الجريمة بشكل عام، والعنف ضد النساء بشكل خاص. ومع ذلك، فإن هناك بيانات محدودة تتوفر من خلال مسح الضحية المذكور أعلاه. كما تتوفر بيانات حول العنف ضد النساء كحالات دراسة في مراكز نسوية متخصصة. ويشكل مثل هذا الفراغ معضلة للباحثين في هذا المجال، كما جعل مسألة الحصول على بيانات متخصصة لأغراض التقرير الحالي مسألة في منتهى الصعوبة.

مؤشرات إضافية واعتبارات مستقبلية

- إن الصعوبة في قياس مدى انتشار الظاهرة ومتابعتها ينتج أساساً من قصور المفهوم الاجتماعي عن تعريف ما تتعرض له النساء من "عنف جسدي ونفسي" على أنه عنف أو على أنه مشكلة اجتماعية تستحق المتابعة. وما زال الكثيرون يعتبرون أن العنف ضد النساء وخصوصاً على مستوى الأسرة مسألة خاصة لا يمكن للباحثين أو للدولة التدخل فيها. كما أن اضطهاد النساء لا تعتبر من القضايا الأهم بالنسبة للفلسطينيين، كما هو الحال في أنحاء أخرى في العالم العربي ودول أخرى.
- كما أن صعوبة التأشير على وضع العنف ضد النساء في الوقت الراهن ومقارنته في السنوات السابقة تأتي من التطورات الحاصلة على وضع المجتمع والقدرة الأكبر لدى عدد من النساء على التقدم بشكاوى حول اضطهادهن ضمن الحياة الأسرية، بينما لم يكن ذلك ممكناً في السابق. وفي نفس هذا السياق، أدت الزيادة في المراكز المتخصصة في مساعدة النساء المعنفات لإقبال أكبر من قبل النساء على التقدم بشكاوى ضد معنفيهن، مما يظهر زيادة في معدلات العنف ضد النساء عن السابق. فعلى سبيل المثال، أشارت إحصائيات مركز المرأة للإرشاد القانوني أن عدد الشكاوى التي تم التقدم بها عام 1999 قد وصلت إلى 442 مقارنة بـ 201 شكوى عام 1997. الشيء الذي قد يعكس زيادة حقيقية في عدد الاعتداءات على النساء أو تحسن في الخدمات المقدمة لهن أو كلا العاملين معاً.

36. مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2001. (دراسة قيد الإعداد).

- إن تطوير مؤشرات الجريمة بشكل عام والجرائم التي تتعرض لها النساء بشكل خاص سيكون فيه فائدة كبيرة لمتابعة وضع النساء في هذا المجال. وما دام الجهاز الجنائي غير قادر على رصد الجرائم وتوثيقها بطريقة موحدة فإنه لن يتم التعرف على الحجم الحقيقي للجرائم والعنف ضد النساء.

المحور الخامس: أثار النزاعات المسلحة

مقدمة

إن السلام العالمي يعزز ويحمي حقوق الإنسان والديمقراطية، وإن الاستقلال والسيادة لكل الأطراف يحقق السلام ويحل المنازعات بالطرق السلمية وهذا يعمل على النهوض بالمرأة وحماية حقوقها. فما زالت النزاعات المسلحة والعرقية والإرهاب والاحتلال الأجنبي عقبات خطيرة في سبيل التمتع بالحقوق. بالرغم من أن المجتمعات بكاملها تعاني من النزاعات إلا أن النساء والأطفال أكثر معاناة سواء من خلال التشريد الداخلي والخارجي أو التعرض للعنف والاعتداءات المختلفة وانعدام الأمن والامان.

ومنذ أوائل القرن الماضي والشعب الفلسطيني يعيش تحت الاحتلال المتتالية، التي أدت إلى شردمة وتشتت المجتمع الفلسطيني والى درجة عالية من المعاناة المتمثلة بلجوء مئات الألوف من الفلسطينيين ومصادرة الأراضي وانتهاك الحقوق الإنسانية.

أهم المؤشرات

كباقي أفراد الشعب العربي الفلسطيني، تعرضت النساء الفلسطينيات إلى القتل والتشريد، فاستشهدت وجرحت وتم اعتقال الكثيرات. ومن الصعوبة بمكان أن تظهر البيانات حجم المعاناة والدور الحقيقي الذي لعبته النساء على المستوى الوطني والسياسي والمجتمعي والعائلي كشريكة للرجل في مراحل النضال المختلفة وبشكل خاص في فترة الانتفاضة الفلسطينية التي بدأت عام 1987، فقد حملت النساء على عاتقهن مسؤولية رعاية الأسرة وحمايتها وإعالتها اقتصاديا عند اعتقال أو استشهاد الرجل، وتعرضت لعنف جسدي ونفسي خلال عمليات الاعتقال، وأخذت على عاتقها مهمة الدعم النفسي لأفراد الأسرة، وتحملت مشاق الزيارات الشهرية للمعتقلين في ظل ظروف قاسية. كما عانت النساء من تبعات العقوبات الإسرائيلية كهدم البيوت وإغلاق المدارس، ومنع المواطنين من حرية الحركة بين مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس لأداء العبادات والعمل.

ومن المؤشرات حول هذا المحور:

1. تشكل النساء 49.5% من القاطنين في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة.
2. شكلت النساء 7% من شهداء الانتفاضة الشعبية ما بين العام 1988-1996، وكذلك 9% من الجرحى لنفس الفترة الزمنية. وكان هناك العشرات من الأسيرات، وما زال هناك أربع سجينات سياسيات (عام 2000). وقد أدى العنف الذي تعرضت له النساء إلى حالات إجهاض ووفاة على الحواجز العسكرية، وإلى التحرش الجنسي من قبل الجنود الإسرائيليين.
3. ما زالت المرأة الفلسطينية مغيبة بشكل شبه كامل عن مفاوضات حل الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، فمنذ مفاوضات السلام الأولى في مدريد وحتى المفاوضات الأخيرة في واشنطن في نهاية عام 2000، بقيت مشاركة النساء شكلية.³⁷
4. ما زالت مشاركة النساء محدودة في الأجهزة الأمنية المختلفة وجهاز الشرطة الفلسطينية.
5. تفقد النساء المتزوجات من غير اللائحين حق الحصول على خدمات وكالة غوث اللاجئين (الأنرو) كالرعاية الصحية والتعليم، وتحرم من إمكانية نقل بطاقة اللجوء إلى زوجها وأطفالها، الشيء الذي يفقدها حقها في العودة أو التعويض في ظل التوصل لحل سياسي. في المقابل، يحق للرجل المتزوج من غير لائحة أن يعطي كل حقوق الخدمات من قبل الأنروا لزوجته.
6. ما زالت النساء اللاجئات مغيبات عن صنع القرار في اللجان المختلفة في المخيمات مثل لجان الخدمات واللجان الشعبية. كما أن مشاركة النساء في إدارات المؤسسات المجتمعية داخل المخيمات قليلة. فقد اتضح من إحدى الدراسات أن متوسط عدد النساء في عضوية الهيئات الإدارية للمؤسسات غير النسوية وصل إلى 1.32 امرأة، (بواقع: 1.88 امرأة في مخيمات غزة، 0.99 امرأة في مخيمات الضفة الغربية). مع العلم أن متوسط أعضاء الهيئات الإدارية لهذه المؤسسات يصل إلى 8.2 عضو في الأراضي الفلسطينية بواقع 7.4 في غزة، 8.7 في غزة38.

37. شاركت حنان عشراوي في مفاوضات مدريد كناطقة اعلامية، (وفي مفاوضات كامب ديفيد).

38. برنامج دراسات التنمية، 2000.

7. يؤثر الاحتلال في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية للنساء، فنجد على سبيل المثال أن فتح أسواق العمل الإسرائيلية أمام العمال الفلسطينيين أدى إلى التحاق الرجال في هذا السوق، وتراجع قطاع الزراعة الذي تعمل فيه النساء. ومع تهميش هذا القطاع وإحاقه ضمن مجال العمل الأسري، فإن مشاركة النساء فيه لم تساهم بشكل مهم في تطوير حياة النساء الاقتصادية، بينما ارتفعت أجور العاملين في السوق الإسرائيلية.

8. إن الأزمات السياسية والميدانية التي تنشأ بين الاحتلال الإسرائيلي والفلسطينيين (كما برز في الانتفاضة الأولى والحالية) تؤدي إلى تهميش إضافي للنساء. حيث يساهم القمع الإسرائيلي والحصار وتحديد الحركة إلى مضاعفات إضافية بالنسبة للنساء، فتقوم الكثير من الأسر بإخراج بناتها من المدارس وتروجهن مبكراً. كما أن الاهتمام بقضايا العنف ضد النساء والقضايا الأخرى التي تهمهن يصبح أقل من المعتاد. وقد أثر تفاقم القمع الإسرائيلي إلى اضطرابات نفسية إضافية لدى كل من الرجال والنساء، وبين استطلاع قام به برنامج دراسات التنمية (شباط، 2001) أن 87% من النساء قد عانين من اضطرابات نفسية خلال فترة الحصار للضفة الغربية وقطاع غزة (2000-2001) وعانى من هذه الاضطرابات 62% من الرجال.

المؤشر المحوري

النساء اللاجئات في المخيمات

يعيش 16% من السكان في الأراضي الفلسطينية في 33 مخيم فلسطيني. 49.5% من سكان المخيمات نساء، وهناك ما يقارب 12000 امرأة عاصرن التهجير والنكبة. وتختلف حياة النساء في المخيمات نتيجة محددات متعددة، الاكتظاظ السكاني، وارتفاع معدلات الزواج المبكر، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الخصوبة لدى النساء في المخيمات.

مؤشرات إضافية واعتبارات مستقبلية

يتوفر حول دور النساء الفلسطينيات في عملية النضال كتابات محدودة من الناحيتين الكمية والنوعية، منها بعض السير الذاتية لمناضلات فلسطينيات³⁹ وبشكل عام لم يتم توثيق التجربة الفلسطينية منذ النكبة (1948) بشكل كاف، وخصوصاً فيما يتعلق بدور النساء. ومن بين التوجهات المستقبلية، تؤكد الدراسة على ما يلي:

1. أهمية توفر دراسات تاريخية حول معاناة المرأة الفلسطينية جراء الترحيل والتهجير منذ عام 1948.
2. أهمية التعمق في دراسة أوضاع النساء اللاجئات في فلسطين والأردن ولبنان وغيرها من البلدان.
3. دراسة دور النساء في مفاوضات حل الصراع وخصوصاً ضمن التمثيل المتوازن لهن في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية (المجلسين المركزي والوطني).
4. أهمية دراسة دور التدريبات والبرامج التوعوية المختلفة المتعلقة بالمفاوضة وحل الصراع.
5. أهمية البحث في دور الاونروا في حياة النساء اللاجئات وخصوصاً في مجال التدريب والقروض والصحة والتعليم وبناء المؤسسات.

39. مثلاً، غازي الخليلي، 1977 و 1995. Maria Holt. أكرم أبو سمرة، 1989

المحور السادس: عدم المساواة في الهياكل والسياسات الاقتصادية

مقدمة

تغيب المرأة في العادة عن مجالات صنع القرار الاقتصادي، أو يأتي تمثيلها ناقصا في هذه المجالات، وفي كثير من المناطق زادت مشاركة المرأة في سوق العمل، ولكن بقي الوجود الأساسي للمرأة في أسواق تقليدية كالزراعة والخدمات، وفي القطاع غير الرسمي. وبشكل عام ما زالت النساء تعاني من انقاص ضمن محدودية فرص العمل وظروف العمل غير المواتية وسيطرة الرجال على الموارد الاقتصادية.

أما بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني، فإنه مازال مربوطا بالاقتصاد الإسرائيلي بالرغم من قيام سلطة وطنية محدودة الصلاحيات في هذا المجال. وبقي الاقتصاد الفلسطيني منكشفا للأحداث المتسارعة التي أعقبت بدء العملية السلمية، والمتمثلة في إغلاق السوق الإسرائيلية أمام العمالة واليضائع الفلسطينية واستمرار السيطرة على الموارد الطبيعية والحدود، وارتفاع معدلات البطالة والفقر. ويمكن تقسيم سوق العمل الفلسطيني إلى ثلاث قطاعات تشغيلية أساسية (القطاع الحكومي- العام، والقطاع الخاص والأهلي، والقطاع الإسرائيلي). وتتفاوت أحجام التشغيل داخل هذه الأسواق من 20% في القطاع العام إلى ما يقارب 17% في القطاع الإسرائيلي، إلى 63% في القطاع الخاص⁴⁰. وتتركز عمالة النساء بشكل أساسي في القطاعين: العام والخاص، برغم أن مشاركتهن في هذين القطاعين ما زالت محدودة.

أهم المؤشرات

تتوفر العديد من البيانات حول عمالة وحجم مشاركة النساء في سوق العمل الرسمي:

- مشاركة النساء في القوى العاملة: تراوحت مشاركة المرأة في القوى العاملة بين 11.0 - 11.5% بين عامي 1995 - 1998. وفي العام 1999 وصلت إلى 12.3%.
- معدلات البطالة بين النساء: تراوحت بين 15.2%-20.1% للأعوام 1995-1998، وللعام 1999 13.0%.
- فرص العمل للنساء من فرص العمل الجديدة: 17.5% في القطاع العام، 6.3% في القطاع الخاص، و 2.4% في إسرائيل.
- تصل نسبة النساء في القطاع العام إلى 20%.
- توزيع النساء حسب المهنة: ترتفع نسبة مشاركة النساء في المجموعة المهنية "الفنيون والمتخصصون والكتبة" حيث وصلت إلى 4.2%، ووصلت في "المهن الزراعية" إلى 3.3% وذلك من بين (11.3%) المشاركات في القوى العاملة.
- توزيع النساء حسب النشاط الاقتصادي: الخدمات 6.1%، والزراعة 3.3% من بين (11.3%) في القوى العاملة.
- متوسط الأجرة اليومية للنساء: يبلغ المتوسط للنساء 47.5 شيكل، بالمقارنة مع 71.1 للرجال (أي أن الفجوة الجندرية تصل إلى 33%).
- تشكل النساء في "الإدارة العليا والمديرون" 13.6% من المجموع.
- نصيب النساء من الناتج المحلي الإجمالي المعدل: يبلغ نصيب النساء من الناتج المحلي 385.5 دولار (بعد تعديله ليتناسب مع إحصائيات دليل التنمية البشرية) بينما يصل للرجال 4127.9 دولار (الفجوة: 93.3%).
- توزيع النساء خارج القوى العاملة: يقوم (72.5%) منهن بالأعمال المنزلية، و 15.7% يتابعن الدراسة (بالمقارنة مع 44.9% للرجال).
- تم التصديق على قانون العمل الفلسطيني (أيار 2000)، الذي شمل على باب خاص بعمل النساء. ومن أهم بنود هذا القانون حظر التمييز بين الرجل والمرأة في سوق العمل، وحظر تشغيل النساء في الأعمال الخطرة والشاقة وفي ساعات الليل واثاء الحمل، وتوفير وسائل راحة خاصة بالنساء، والحق في إجازة الأمومة والرضاعة.

40. تقرير التنمية البشرية الفلسطيني، 2000.

المؤشر المحوري
مشاركة النساء في قوة العمل

مشاركة النساء في قوة العمل، بلغ متوسط نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة خلال الخمس سنوات الأخيرة (1995-1999) 11.46%. حيث كانت في العام 1999 12.3% وهي أعلى مشاركة للنساء خلال الخمس سنوات، وكانت نسبة مشاركة النساء للأعوام المختلفة ما بين 11.2% في العام 1995 إلى 11.0% في العام 1996 إلى 11.5% في العام 1997 إلى 11.3% في العام 1998. ومن بيانات التعداد بلغت نسبة النساء النشيطات اقتصاديا حوالي 10.8% بالمقارنة مع 89.2% من الرجال النشطاء اقتصاديا. وبالرغم من المشاركة المحدودة للنساء في القوى العاملة إلا أن نسب البطالة مرتفعة بالمقارنة مع الرجال، وكذلك تنحصر مشاركة النساء اقتصاديا في الخدمات والزراعة.

أهم مصادر البيانات

هناك العديد من التقارير التي توفر بيانات مرتبطة بالاقتصاد الفلسطيني:

- * **مسح القوى العاملة الفلسطينية (1995 - 1999):** وهذا مسح ربعي، واصبح متوفر لدى الجهاز 18 تقريراً ربعياً بالإضافة إلى أربعة تقارير سنوية 1996-1999، وبيانات أقل كثافة للعام 1995. يتوفر في هذه التقارير بيانات عديدة منها حسب النوع الاجتماعي:
- التوزيع النسبي حسب أهم سمات القوى العاملة
 - التوزيع النسبي للعاملين حسب الجنس ومتغيرات أخرى
 - الحالة الزوجية وسنوات الدراسة والمنطقة
 - توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي
 - توزيع العاملين حسب المهنة
 - توزيع العاملين حسب مكان العمل
 - معدل ساعات العمل وأيام العمل والأجرة اليومية
 - سبب البقاء خارج القوى العاملة

- **بيانات التعداد العام 1997،** تم توفير بيانات من خلال التعداد العام للسكان حول الخصائص الاقتصادية وخصائص القوى العاملة.

- **تقرير الأونسكو (UNSCO):** تقرير يصدر عن مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في فلسطين، وهو ربعي أيضا ويتم في هذا التقرير عمل جزء معين خاص بالمرأة الفلسطينية في سوق العمل ومتغيرات أخرى.

- كما صدرت دراسات تحليلية عن معهد دراسات المرأة - جامعة بيرزيت⁴¹، ومنتدى السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ووزارة العمل الفلسطينية التي يتوفر لديها وثائق حول التشغيل في فلسطين، ودراسة حول طبيعة المنشآت الفلسطينية التي تشمل على مجموعة من الجداول المصنفة فيها البيانات حسب النوع الاجتماعي. بالإضافة إلى بعض الدراسات حول البطالة.

- وهناك أيضا دراسة قام بإصدارها مركز القدس للصحافة والإعلام تحتوي على تفاصيل جندرية حول سوق العمل شملت عينة من النساء والرجال في الضفة الغربية وقطاع غزة⁴².

مؤشرات إضافية واعتبارات مستقبلية

هناك العديد من مجالات التطوير المهمة من حيث البيانات والمؤشرات تشمل:

- **مجال الاقتصاد غير الرسمي،** حيث من المتعارف عليه أن مشاركة النساء فيه ذات قيمة عالية (يصفها البعض بأنها تزيد عن 50%) ولكن لا تتوفر حوله بيانات ذات طابع علمي أو موضوعي. لا تساهم الدراسات القطاعية المتوفرة في مقارنة مساهمة النساء والرجال لأنها في غالبيتها اقتصرت على النساء⁴³. ويؤدي إهمال القطاع غير الرسمي والتركيز على الدخل الناتج عن العمل الرسمي لإغفال

41. ريماء حمادي، 1997.

42. Jamil Rabah. 1999.

43. ريماء حمادي، 1997.

مساهمة النساء في معيشة الأسرة، وخاصة في أوساط النساء الأكثر حرمانا. ومن المجالات التي لا يمكن إغفالها في مجال القطاع غير الرسمي: القيام بالإنتاج في البيت، والتعاقد من الباطن، والبيع بالتجول، وبيع الممتلكات الشخصية. كما أن مساهمة النساء في معيشة الأسرة تتبع من مساعين في الحصول على المساعدة من المؤسسات المختلفة الأمر الذي يستهلك جهدا ووقتا كبيرين. كما أن الإنتاج المنزلي يشكل وسيلة تلجأ إليها النساء الفقيرات في محاولة التكيف مع ظروف الفقر وانعدام الخدمات الاجتماعية⁴⁴.

- وارتباطا بسوق العمل فإن هناك أهمية لدراسة التأثير المتباين للعمل المأجور على تقسيم العمل في القطاعين الريفي والحضري، ومعرفة مدى تأثير انتقال الرجال لقطاعات الصناعة والخدمات على مشاركة النساء في القطاع الزراعي مثلا.
- ومن المؤشرات التي تستحق البحث أيضا: سبل الترقى في العمل وعدد النساء اللواتي يفقدن مؤسسات اقتصادية واستثمارية، و واقع صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية العامة. بالإضافة إلى مؤشرات حول علاقات العمل وتأثيراتها على النساء من تحرش جنسي إلى استغلال المركز، إلى شروط العمل والسلامة، واستغلال البنات في سوق العمل الخفي.
- كما سيكون من الحيوي النظر بتعمق إلى الافتراضات المطروحة حول العوامل الأساسية التي تقف في وجه مشاركة أكبر للنساء في سوق العمل الرسمي مثل: معدلات الخصوبة وارتفاعها في فلسطين، الزواج المبكر، تربية الأطفال ورعاية المرضى والمسنيين داخل العائلة، انعكاس فرص التعليم خاصة في مجالات التخصصات والتدريبات والتعليم المهني على سوق العمل بالنسبة إلى النساء، التمييز ضد النساء في وظائف معينة، تأثير الوظائف الدنيا (مثل السكرتاريا وخدمات النظافة) على النساء خاصة في القطاعين الخاص والحكومي.
- تأثير التغيرات السياسية على عمالة الرجال والنساء، فكيف يؤثر ارتفاع نسب البطالة بين الرجال عند إغلاق سوق العمل الإسرائيلي على حياة وفرص العمل للنساء؟
- نوعية برامج التشغيل الطارئة والمساعدات المقدمة من قبل السلطة وتمول من قبل مؤسسات دولية، وتأثيرها على النساء، وخاصة أن مجالات العمل التي توفرها تستهدف الرجال بالدرجة الأولى.
- مؤشرات حول ارتباط الملكية للثروة والدخل بمكانة المرأة داخل الأسرة وخاصة فيما يتعلق بزوجها وأقربائه.
- متابعة المؤشرات المرتبطة بميزانية الدولة وخصوصا من حيث الإنفاق الاجتماعي (الصحة والتعليم، والضمان الاجتماعي) وتأثير ذلك على حياة النساء.

44. ليزا تراكي، 1997.

المحور السابع: عدم المساواة في اقتسام السلطة وصنع القرار

مقدمة

إن تمكين المرأة من أداء دورها ونيلها للاستقلال الذاتي وتحسين مركزها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي أمر ضروري لتحقيق الحكم والإدارة والتنمية المستدامة. وتحقيق الهدف المتمثل في اشتراك المرأة والرجل على قدم المساواة في صنع القرار من شأنه أن يؤدي إلى توازن يعكس بوضوح أدق تكوين المجتمع، وهو ضروري لتعزيز الديمقراطية وتشجيع التطبيق الديمقراطي وصنع القرار.

وعلى الصعيد الفلسطيني، تواجه المرأة تحديات حقيقية في الوصول إلى مراكز صنع القرار على المستويات المختلفة هذا بالرغم من المشاركة البارزة للمرأة في مرحلة النضال السياسي. ومع قدوم السلطة وانتخاب المجلس التشريعي في العام 1996، والبدء في سن التشريعات، وتشكيل مؤسسات السلطة المختلفة، يصبح من الضروري مراقبة حجم ونوعية مشاركة النساء على مستوى صنع القرار.

أبرز المؤشرات

برغم الخطوات الهامة التي خطتها النساء الفلسطينيات على مستوى المشاركة في السلطة وصنع القرار، إلا أن هناك الكثير من مجالات التدخل لتحقيق مساواة. ومن أبرز المؤشرات في هذا المجال:

1. **مشاركة النساء في الهيئات القيادية:** تشارك النساء بنسبة 7.5% في أعلى هيئة من هيئات منظمة التحرير الفلسطينية (المجلس الوطني الفلسطيني)، حيث يضم المجلس 56 عضوة من بين 744 (1996) . وتشارك (5) نساء في عضوية المجلس المركزي الفلسطيني من بين 124 عضواً، وهو الهيئة الوسطى ما بين المجلس الوطني واللجنة التنفيذية. وقد غابت النساء بشكل تام عن اللجنة التنفيذية التي يشكل أعضاؤها الجزء الأهم من القيادة الفلسطينية.
2. **عضوية المجلس التشريعي:** في العشرين من كانون الثاني من عام 1996 تم إجراء انتخابات رئاسة السلطة والمجلس التشريعي، ومن بين المرشحين لمنصب الرئاسة ترشحت امرأة فلسطينية لهذا المنصب، وترشح لانتخابات المجلس التشريعي 28 امرأة من بين 672 مرشح. واستطاعت خمس نساء الفوز في هذه الانتخابات مقابل 83 رجلاً أصبحوا أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني.
3. **المشاركة في المفاوضات:** غابت النساء عن اتخاذ القرار السياسي بخصوص مفاوضات الحل الدائم، ومع بدء مفاوضات السلام في العام 1991 (مؤتمر مدريد) وخلال تشكيل الطواقم الفنية المختلفة تم ضم 66 امرأة في المراحل المختلفة من بين 366 عضو في هذه الطواقم، ولكن هناك تساؤلات عديدة حول مدى فاعلية مشاركة هذه الطواقم الفنية بشكل عام⁴⁵.
4. **المشاركة في السلطة التنفيذية:** تشكل النساء من المواقع القيادية في مؤسسات السلطة التنفيذية نسبة لا تزيد عن 10%: ففي مجلس الوزراء هناك وزيرة واحدة من بين 30 وزيراً (نسبة 3%)، ومن بين 240 مدير عام في خمسة عشرة وزارة هناك فقط 30 امرأة برتبة مدير عام (بنسبة 12.5%). وتتواجد النساء بنسبة 15% كمدير، وبنسبة 35% من رؤساء الأقسام.
5. **المشاركة في المجالس المحلية:** بلغت نسبة التعيينات في المجالس المحلية والبلدية ولجان المشاريع 15 امرأة من أصل 3055 (بنسبة 0.5 %) في العام 1997. بينما ارتفع هذه العدد في نهاية العام 1999 ليصل إلى 40 امرأة من أصل 3680 أي حوالي 1.0%، وارتفع العدد مع نهاية عام 2000 إلى 63 امرأة مقابل 3597 رجلاً، وتتوزع العضوات في مختلف محافظات الضفة الغربية باستثناء محافظة أريحا، بالإضافة إلى انعدام تمثيل النساء في المجالس المحلية والبلدية في قطاع غزة.
6. **النساء وسلطة القضاء:** هناك ثلاثة قاضيات من أصل 68 قاض وقاضية في سلطة القضاء الفلسطينية في العام 1997، أي بنسبة 4.4%.
7. **المراكز القيادية في الأحزاب:** ما زال تمثيل النساء في المراكز القيادية للأحزاب والحركات الوطنية محدوداً تراوح تمثيل النساء في المواقع القيادية بين 5-25% (1996).
8. **عضوية الاتحادات والأطر الجماهيرية:** تتباين مشاركة النساء داخل هذه الأطر حيث يشكلن 23.0% من إدارات المؤسسات الخيرية، و 7.6% من عضوية الاتحادات العمالية، و 20.7% من عضوية نقابة

45. زهيرة كمال، 1999.

أطباء الأسنان، و11.4% من عضوية نقابة الأطباء العاميين، و 7.6 من نقابة المهندسين، بالإضافة إلى 23.0% من عضوية مجالس الطلبة (1997).

المؤشر المحوري
النساء في مناصب حكومية رفيعة

يبقى تمثيل النساء عن 10% في مراكز صنع القرار في مؤسسات السلطة محدودا، ففي مجلس الوزراء هناك وزيرة واحدة من بين 30 وزيرا (نسبة 3%)، وما زال جميع رؤساء الهيئات والسلطات العامة من الرجال. ومن بين 240 مدير عام في خمسة عشرة وزارة هناك فقط 30 امرأة برتبة مدير عام (بنسبة 12.5%). ولم تحتل النساء أي منصب قيادي في وزارات مثل الزراعة والصناعة والأشغال العامة.

أهم مصادر البيانات

لا يتوفر حول محور " اقتسام السلطة وصنع القرار " بيانات منتظمة ومتناسقة، كما لا تتوفر المرجعية المحددة لمثل هذه البيانات. ومع ذلك هناك بعض البيانات التي يمكن العثور عليها عبر الجهاز المركزي للإحصاء، وإدارة تخطيط وتطوير مشاركة المرأة في وزارة التخطيط.

مؤشرات إضافية واعتبارات مستقبلية

ما زالت المؤشرات المتعلقة باقتسام السلطة وصنع القرار محدودة ويمكن تطويرها مفاهيميا ومن خلال توفير البيانات.

أولا، لا بد من ربط مشاركة النساء في صنع القرار بالوضع العام الذي يتسم بدرجة عالية من المركزية. لقد تمت الغالبية العظمى من الاختيارات للمناصب العليا والمتوسطة من خلال التعيينات المباشرة من قبل رئيس السلطة والوزراء، في ظل غياب المنافسة، والسؤال الذي يطرح نفسه، هل يمكن للنساء أن تستفيد أم تخسر في ظل هكذا وضع؟

ثانيا، هناك حاجة للتعرف على مدى فاعلية النساء المعينات ونوع المناصب التي يشغلنها، وما هي الأطر المؤسساتية والإجراءات التي تساهم في دمج النساء في عملية صنع القرار داخل المؤسسات في كافة المجالات. ثالثا، هناك نزعة لعزل النساء المعينات ضمن دوائر متخصصة بالمرأة وشؤونها، وبإبعادهن عن مناصب ذات أهمية في جوانب أخرى.

رابعا، ترتبط عملية المشاركة في صنع القرار على المستوى العام بقدره النساء على المشاركة في صنع القرار على مستوى الأسرة وعلى المستوى الشخصي، ومن هنا لا بد من دراسة العلاقة بين صنع القرار في المجالين.

المحور الثامن: عدم وجود آليات كافية لتعزيز النهوض بالمرأة

مقدمة

تعتبر الأجهزة الوطنية الوحيدة المركزية لتنسيق السياسات داخل الحكومة، وتتمثل مهمتها الأساسية في دعم دمج منظور النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين في كافة المجالات السياسية على نطاق الحكومة. فلسطينياً، ما زالت السياسات العامة للنهوض بالمرأة تسودها ضبابية، ولم تتبلور على شكل سياسات هيكلية إجرائية، فالتشريعات والقوانين المطلوبة لتحسين وضع النساء وتحقيق المساواة ما زالت تراوح في مكانها. ولم يقم المجلس التشريعي، حتى اللحظة، بمناقشة عدد من القضايا المهمة بالنسبة للنساء مثل قانون الأسرة. وفي مجال التخطيط من أجل التنمية ما زالت الخطط السنوية والصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية تتعامل مع " النساء كقطاع ذو أهمية محدودة مع غياب مفهوم النوع عن هذه الخطط. كما أن الموازنات السنوية للعديد من الوزارات لم تشمل توجهات جديّة في برامجها للنهوض بالنساء. بقيت الدوائر المعنية بالمرأة داخل الوزارات تعتمد على التمويل الخارجي في قيامها بنشاطاتها.

أبرز المؤشرات

لقد كان الخروج بمؤشرات لهذا المحور عملية صعبة. ومع ذلك تتوفر بعض المؤشرات التي لا بد من تطويرها ومتابعتها:

• دوائر المرأة في وزارات ومؤسسات السلطة:

1. من بين 24 وزارة وهيئة حكومية، هناك 12 دائرة للمرأة. وتتواجد هذه الدوائر في وزارات التخطيط والتعاون الدولي، والشؤون الاجتماعية، والصحة، والثقافة والإعلام، والعمل، والأوقاف، والأسرى والمحربين، والحكم المحلي، والصناعة، والرياضة والشباب، والجهاز المركزي للإحصاء. أما الوزارات التي تحتفظ بملف للمرأة فهي التربية والتعليم، والسياحة، والزراعة، وسلطة النقد⁴⁶.
2. هناك 10 وزارات لا يوجد فيها أي دوائر للمرأة ولا تحتفظ بملف حول الموضوع. وهذه الوزارات هي: التعليم العالي، الداخلية، التموين، البريد والاتصالات، الشؤون المدنية، الإسكان، التجارة والاقتصاد، النقل والمواصلات، العدل، والمالية.
3. تنطوي الوزارات التي لديها دوائر أو ملفات متعلقة بالمرأة ضمن لجنة تنسيقية " اللجنة التنسيقية للنهوض بالمرأة على المستوى الحكومي"، حيث تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بالتنسيق لهذه الهيئة والتي تضم 16 وزارة / مؤسسة حكومية. وتهدف هذه اللجنة للنهوض بأوضاع المرأة وتحديد محاور أولويات وخطط العمل من خلال التنسيق المباشر ما بين دوائر المرأة في مختلف المؤسسات الحكومية بالاستناد إلى استراتيجية وطنية مقررة من الجهات الرسمية المختصة.

- نصيب النساء من الموازنة العامة: لا يوجد بند معين في الموازنة العامة متعلق بالصرف على برامج نهضوية متعلقة بالنساء حيث تركز أكثر من ثلث مصروفات الموازنة العامة على الأمن، وما يقارب على القطاعات الاجتماعية (التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية).
- حصة النساء في التمويل الأجنبي: شكل التمويل الموجهة إلى ما يسمى "قطاع المرأة" منذ 1994-1998، أقل من 0.6% من المجموع العام لحجم التمويل. ومن المهم التعرف على نوعية التمويل ونوع البرامج الموجهة للنساء، وإذا كانت هذه البرامج تستهدف الأسرة بشكل عام أو النهوض بالنساء بشكل خاص.
- القانون: ما زالت القوانين والتشريعات الأردنية والمصرية هي التي تنظم وضع النساء في المجتمع والأسرة. ومع ذلك فإن قانون العمل شمل تحسينات مهمة في وضع النساء العاملات، فقد تم ضمن هذا القانون تخصيص باب كامل حول عمالة النساء، وأكد القانون على أهمية المساواة وعدم التمييز في الأجور واجازة الولادة والرضاعة، ولكنه حذر في نفس الوقت تشغيل النساء في ساعات متأخرة واعمال شاقة. كما أن قانون الخدمة المدنية شمل بندا واحدا حول حق النساء بإجازة الأمومة.

46. يختلف الوضع المؤسسي في كل وزارة حيث يتم التعامل معها في بعض الوزارات كإدارة، وأخرى كدائرة، أو كوحدة، أو كملف مما يدل على غياب سياسة موحدة نحو دمج النساء في مؤسسات تروج لحقوقهن، وتبقى المسألة هنا في يد الوزير المختص ومدى تأثيره بسياسات الممولين، والضغوطات التي تقع عليه من قبل الحركة النسوية.

- **القطاع الأهلي:** تنشيط النساء بشكل أكبر في مؤسسات القطاع الأهلي، حيث يشكلن ما يزيد عن 22% من مجالس الإدارة.
- **ورشات وندوات:** من بين الورشات والندوات التي تم عقدها في عام 1999 تم توجيه 12% منها نحو قضايا تهتم النساء مباشرة.
- لا يوجد في فلسطين هيئة حكومية رسمية عليا ومعترف بها على المستوى الوطني يمثل النساء ومصالحهن ويقوم على التأكد من دمج مفهوم النوع الاجتماعي في كافة نواحي صنع القرار على المستوى العام.

المؤشر المحوري البنود القانونية المنصفة للنساء

هناك 29 قانونا تم إقرارها في المجلس التشريعي الفلسطيني، ولم يتم مناقشة أي قانون متعلق بالأسرة الفلسطينية، واحتياجات النساء، باستثناء قانون العمل الفلسطيني والذي تمت المصادقة عليه في أيار 2000، (حيث تم إفراد باب خاص متعلق بعمالة النساء)، وبند آخر متعلق بإجازة الأمومة في قانون الخدمة المدنية.

أهم مصادر البيانات

كما في المحور السابق، مازالت المؤشرات والبيانات حول هذا المحور أولية وغير متطورة. وأصبح من الضروري على الهيئات المختصة أن تقوم بتطوير آليات لتطوير مؤشرات وتوفير بيانات منتظمة حول آليات النهوض بالمرأة.

مؤشرات إضافية واعتبارات مستقبلية

ما زال هناك حاجة ماسة لتطوير مؤشرات ومتابعة الآليات المتوفرة للنهوض بالمرأة، والمؤشرات التي تم ذكرها سابقا ما زالت بحاجة لبيانات تدلل عليها. ومن أهم مجالات المتابعة الأخرى:

1. حجم ونوعية مشاركة النساء في الهيئات العليا لصنع القرار.
2. نوعية المؤسسات والهيئات التي تم إنشاؤها بهدف تطوير وضع النساء ودمج مفهوم النوع الاجتماعي وعمل المؤسسات المختلفة. ومن أهم المؤسسات التي لا بد من متابعة مدى تحقيقها لأهدافها: دوائر المرأة في الوزارات، اللجنة التنسيقية، والمجلس التشريعي.
3. متابعة دور الحركة النسوية والاتحادات والنقابات في تطوير وضع النساء.
4. متابعة مدى دمج خطط التنمية الفلسطينية المختلفة لمفهوم النوع الاجتماعي من مرحلة التشاور إلى مرحلة وضع المشاريع إلى مرحلة التنفيذ.
5. متابعة توزيع الموازنات العامة ومدى حساسيتها للنوع الاجتماعي.
6. متابعة الأجسام المنبثقة عن مؤسسات العمل الأهلي وخصوصا تلك المؤسسات ذات الطبيعة الدعاوية والخدمية.
7. مدى حساسية التمويل الدول للنوع الاجتماعي.
8. حجم ونوع البرامج التوعوية والتدريبية والمؤتمرات التي تقيمها وتنظمها المؤسسات المختلفة ومدى حساسيتها للنوع الاجتماعي وفعاليتها.
9. نوعية القوانين الجديدة وخصوصا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وسيكون مجال قانون الاسرة من أهم المجالات للمتابعة.

المحور التاسع: عدم احترام حقوق المرأة وقصور الترويج لها

مقدمة

إن حقوق الإنسان والحريات الأساسية حق بحكم المولد لجميع البشر وحمايتها وتعزيزها هما المسؤولية الأولى التي تقع على عاتق الحكومات. وهنا فإن حقوق الإنسان للمرأة والطفلة هي حقوق إنسان، وغير قابلة للتجزئة و مترابطة ويتوقف بعضها على بعض. وتندرج حقوق الإنسان في المجالات المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بما في ذلك الحق في التنمية.

ولا يقتصر واجب الحكومات على أن تمتنع فحسب عن انتهاك حقوق المرأة، بل عليها أن تعمل أيضا على تعزيز هذه الحقوق وحمايتها. والفجوة القائمة بين وجود الحقوق والتمتع الفعلي بها ناشئة عن عدم التزام الحكومات بتعزيز تلك الحقوق وحمايتها، وعدم قيامها بتوعية المرأة والرجل على حد سواء بهذه الحقوق. ويقترن بهذه المشكلة انعدام آليات الإنصاف الملائمة ونقص الموارد على الصعيدين الوطني والدولي.

هذا وتعاني المرأة الفلسطينية من انتهاك لحقوقها في المراحل العمرية المختلفة فمنذ ولادتها تبدأ عملية التفضيل والتمييز بين البنات والأولاد من خلال عملية التغذية والرعاية الصحية والتعامل الاجتماعي وحتى مرحلة الشيخوخة. ولا يقتصر انتهاك حقوق النساء على المجال السياسي العام والمرتبط بالاحتلال الإسرائيلي، بل يمتد للمجالات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى المستويين في المجالين العام والخاص.

أبرز المؤشرات

- إن المؤشرات المرتبطة بانتهاكات حقوق النساء قليلة، والبيانات المتوفرة غير دورية. ومن أهم هذه المؤشرات:
1. **حملات الترويج لحقوق المرأة:** عقدت بعض المؤسسات الأهلية والوطنية، مؤتمرات وحملات تهدف الترويج لحقوق المرأة. بما في ذلك مؤتمر البرلمان السوري بمبادرة من مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ومؤتمر مناهضة العنف الموجه ضد النساء (1999) والذي عقد بمبادرة من مركز بيسان، ومؤتمر مواطن ومعهد دراسات المرأة 2000 حول الحركة النسوية الفلسطينية، ومؤتمر الصحة النفسية في قطاع غزة 2000 حول أوضاع النساء الفلسطينيات من خلال محاور مختلفة، ولقاءات عديدة نظمها الاتحاد العام للمرأة، وطاقم شؤون المرأة، والأطر النسوية الأخرى.
 2. **الحق في المشاركة في الانتخابات:** يساوي القانون الفلسطيني بين الرجل والمرأة في المشاركة في التصويت والترشيح للانتخابات، فقد وصلت نسبة مشاركة النساء في انتخابات المجلس التشريعي إلى 42% من المجموع العام، ومع ذلك تم حرمان الكثير من النساء من المشاركة في التصويت تحت ضغوط أسرية واجتماعية، وتعرضت نساء عديدات لمضايقات وتبعات عنيفة حين مارسن حقهن في الاختيار.
 3. **الحق في اختيار الزوج:** هناك 43.5% من النساء المتزوجات فوق العمر 18 سنة لم يتخذن قرار 3. زوجهن، بل كان القرار من قبل أحد الوالدين أو أحد الاخوة. في دراسة حول الزواج المبكر⁴⁷ أظهرت أن عملية اتخاذ القرار في اختيار الزواج تتم من قبل الأب في 73% من الحالات.
 4. **حقوق الإنسان للمرأة المعاقة:** برغم عدم توفر مؤشرات كمية محددة، إلا أن الكثير من الحالات الدراسية تشير إلى تمييز مضاعف وانتهاك للحقوق ضد النساء المعاقات.

المؤشر المحوري

مشاركة النساء في الانتخابات

بلغت نسبة النساء اللواتي صوتن في انتخابات المجلس التشريعي حوالي 42% من مجموع المصوتين، وبلغت نسبة النساء اللواتي ترشحن لانتخابات المجلس التشريعي 3.5% من مجموع المرشحين، حيث ترشحت 27 امرأة لانتخابات المجلس التشريعي، وترشحت امرأة لمنصب الرئاسة، وأدت هذه المشاركة لنجاح خمس نساء في عضوية المجلس التشريعي.

أهم مصادر البيانات

لا تتوفر مرجعيات إحصائية حول هذا المحور ويأتي الاهتمام بمتابعة هذا المحور من قبل مؤسسات حقوق الإنسان والمؤسسات النسوية.

47. تيسير عبدالله، جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية، 1998.

مؤشرات إضافية واعتبارات مستقبلية

تعتبر جميع المؤشرات المذكورة سابقا مجالاً للمتابعة . وقد تم ذكر الكثير من الانتهاكات لحقوق النساء في المحاور المتعلقة بالعنف ضد النساء، والنزاع المسلح والصحة. ومع ذلك فإن هناك حاجة ماسة للعمل على توحيد جهود المؤسسات ذات العلاقة لتطوير آليات ومنهجيات لتوثيق انتهاكات حقوق النساء، واليات للتعرف على مدى فعالية الآليات المتوفرة للترويج للحقوق في تعزيز دور المرأة والكشف عن انتهاكات حقوقها. كما أن هناك أهمية لمؤشرات وبيانات حول مدى انتشار حملات حقوق الإنسان وحملات التوعية الأخرى في المناطق النائية ومدى تأثيرها على النساء الفقيرات واللاجئات. ومن المهم أيضا متابعة الانتهاكات التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي، في نفس الوقت الذي يجب فيه متابعة الانتهاكات الداخلية على مستوى المؤسسات وعلى مستوى الأسرة.

المحور العاشر: المرأة ووسائل الإعلام

مقدمة

إن تمكين المرأة عن طريق تحسين مهاراتها ومعرفتها وفرص وصولها إلى تكنولوجيا المعلومات، سيعزز قدرتها على مكافحة الصور السلبية الموجهة ضدها في وسائل الإعلام. وإن تغيير الصور السلبية والمهينة للمرأة في وسائل الإعلام أصبح ضرورة واجبة، خاصة مع التقدم المحرز في تكنولوجيا المعلومات. كل هذا يتطلب إشراك المرأة في صنع القرارات المتعلقة باستحداث التكنولوجيات الجديدة بقصد مشاركة المرأة مشاركة كاملة في نموها وأثرها وهذا يساهم بشكل إيجابي في أسس النهوض بالمرأة.

فلسطينيا تتعدد وسائل الإعلام ما بين الإعلام الرسمي والإعلام الخاص، بالإضافة إلى الوسائل التكنولوجية الحديثة المرتبطة بالحاسوب كالإنترنت. وحيث أن المجال الإعلامي وخصوصا المسموع والمرئي، يتسم بحدائثة إنشائه، فإن تطوير مؤشرات لمدى حساسيته للنوع الاجتماعي تصبح ضرورية.

أبرز المؤشرات

من بين المؤشرات الجديرة بالمتابعة في مجال المرأة والإعلام ما يلي:

1. **العاملات في وزارة الإعلام الفلسطينية:** تشكل النساء حوالي 35% من العاملين داخل وزارة الإعلام. تبقى مشاركة النساء محدودة في مواقع صنع القرار، فهناك امرأة واحدة كمدير عام من بين 10 مدراء عامين، بالإضافة إلى وجود 7 نساء في موقع مدير (من بين 34 مدير) حسب مصادر وزارة الإعلام.
2. **العاملون في محطات تلفزيونية خاصة ورسمية:** كما يبين تقرير (المرأة والرجل) شكلت النساء 20.5% من العاملين في هيئة الإذاعة والتلفزيون الحكومية (1997)، حيث يتم توظيف النساء كمحررات ومقدمات برامج ونشرات أخبار على الأغلب. وكما يتضح من مسح محدود⁴⁸ قام به برنامج دراسات التنمية (2000) تبين أن نسبة النساء العاملات في المحطات المشمولة وصلت إلى 27% من مجموع العاملين. ولم تتجاوز نسبة النساء 17% من المناصب الإدارية (مدير عام، أو مدير). وفي مجال الإخراج كانت النسبة حوالي 8%. وزادت النسبة إلى 66% في مجال تقديم البرامج.

جدول (4): عدد العاملين في أربع محطات تلفزيونية حسب نوع الوظيفة							
الوظيفة	امرأة	رجل	نسبة النساء	الوظيفة	امرأة	رجل	نسبة النساء
مدير عام	0	4	0.0	أعمال إدارية	7	9	43.8%
مديرة	5	20	25.0%	مراسلين/ات	9	8	52.9%
محررة	4	7	36.4%	أعمال فنية	9	69	11.5%
معدة/برامج	9	11	45.0%	مذيع/ة	12	6	66.7%
مخرجة	1	11	8.3%	خدمات متعددة	2	11	15.4%

3. **هيئات التحرير:** لا يوجد أي عضوة في هيئات تحرير الصحف الرئيسية الثلاث الصادرة في الأراضي الفلسطينية.

4. **البرامج التي تروج لحقوق النساء:** لا تتوفر دراسات تفصيلية حول هذا المؤشر. وفي المقابل قامت اليونيسف بإعداد دراسة حول المرأة والإعلام (1999) أكدت فيها ندرة الإحصائيات والدراسات حول البرامج التي تروج لحقوق النساء، وأشارت من ناحية أخرى إلى إن المقالات التي تظهر في الجرائد أو التلفزيون تركز على قضايا متعلقة بالأمومة والطفل والحمل، وقلة هي المقالات التي تتناول قضية التمييز بين المرأة والرجل.

48. شمل البحث: تلفزيون بيت لحم (بيت لحم)، تلفزيون وطن (رام الله)، تلفزيون فلسطين الرسمي، فضائية فلسطين (في رام الله) مع العلم أنه تم الطلب من عدد أكبر من المؤسسات الإعلامية لتقديم بيانات حول الموضوع.

صوت النساء

صحيفة دورية تصدر عن طاقم شؤون المرأة، تعنى بالقضايا التي تهم النساء من زوايا مختلفة ثقافية، وقانونية، واقتصادية، وسياسية، واجتماعية، ومدنية، وتهدف إلى توعية المجتمع بهذه الحقوق، وتشجيع وتقوية المرأة بشكل خاص للمطالبة بحقوقها، من خلال نشر التحقيقات الميدانية حول حقوق ووضع النساء، وتوجهات عامة ضمن مقالات تختص بنفس المسار.

وحسب الدراسة التي قام بها برنامج دراسات التنمية، فإن قسماً كبيراً من البرامج التي تروج لحقوق النساء قام بالمبادرة لإعدادها ولتمويلها مؤسسات نسوية، كما أن عدداً من البرامج الموجهة للنساء تستهدف بشكل أكبر الأسرة والطفل. وضمن برامج المحطات المذكورة هناك 9 برامج نسوية تعدها في الغالب مؤسسات نسوية.

5. تشير البيانات إلى أن النساء تقضي وقتاً أطول (ساعتين و47 دقيقة يومياً) من الرجال (ساعتين و28 دقيقة) في متابعة وسائل الإعلام. وهذا لا يعني بالضرورة أن لدى النساء سهولة وإمكانات عالية في الوصول إلى وسائل الإعلام.

المؤشر المحوري البرامج التي تروج لحقوق النساء

يوجد هناك تطور ملموس في الخطاب الإعلامي حول صورة المرأة الفلسطينية فهناك برامج حول المرأة الفلسطينية ضمن وسائل الإعلام المحلية، يتم إنتاج معظمها من قبل مؤسسات نسوية.

أهم مصادر البيانات

هناك شح في المصادر المتوفرة حول الموضوع باستثناء بعض الكتابات وجلسات النقاش هنا وهناك. كما لا يتوفر لدى وزارة الإعلام أو المؤسسات الإعلامية الأخرى تفاصيل وبيانات حول الموضوع.

مؤشرات إضافية واعتبارات مستقبلية

أن كافة المؤشرات المشار إليها أعلاه بحاجة لمتابعة وتدقيق، ضمن توفر مرجعيات إحصائية تقوم بتوفير البيانات المناسبة. وهنا تبرز أهمية الدراسات النوعية وخصوصاً التي تستخدم تحليل المضمون لمتابعة وتقييم "الرسائل" التي تطرحها وسائل الإعلام المختلفة. وما زالت المؤشرات المهمة المتعلقة بالتنميطات التي تبرزها وسائل الإعلام للمرأة في مجالات الحياة المختلفة غير مدروسة بشكل كافي، فهل ما زالت النظرة للمرأة تقليدية أم أنها تعزز تصورات لأدوار وقيم جديدة؟ كما أن تأثير العولمة من خلال وسائل الإعلام على صورة المرأة العربية بشكل عام والفلسطينية بشكل خاص يجب أن يأخذ بعين الاعتبار، حيث أن ما يتعرض له المشاهدون يتجاوز الإعلام المحلي. وهذا يتطلب القيام بدراسات محددة لفحص الأدوار والأنماط الجديدة أو التقليدية التي تظهرها هذه الوسائل (وخصوصاً العربية منها) على تنميط صورة المرأة.

المحور الحادي عشر: عدم المساواة في إدارة الموارد الطبيعية والبيئة

مقدمة:

تشير كافة الدراسات والمعطيات إلى التدهور المتواصل في حالة البيئة الكونية بالإضافة إلى النقص الحاد في الموارد الطبيعية المتجددة على المستوى العالمي. ويعود ذلك إلى العديد من الأسباب وفي مقدمتها: ممارسات وتصرفات الإنسان غير المسؤولة وغير المستدامة تجاه البيئة والموارد الطبيعية والتي تؤدي إلى استنزاف المصادر بسرعة أكبر من سرعة تجديدها.

◀ التضخم السكاني، حيث من المتوقع أن يصل مقدار سكان الكرة الأرضية خلال الخمسين سنة القادمة إلى أكثر من تسعة مليارات نسمة مما سيشكل ضغطاً أكبر على البيئة والموارد الطبيعية.

◀ التوزيع الغير العادل للموارد الطبيعية وعدم المساواة بين الفقراء والأغنياء في الوصول إلى أو التحكم بتلك الموارد. فهناك ظلم فاضح وفجوة هائلة بين الشمال والجنوب وبين الأغنياء والفقراء في الدولة الواحدة. فعلى سبيل المثال فإن الدول الصناعية في الشمال والتي يعيش فيها "25%" من سكان العالم تولد حوالي 75% من جميع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون... وإن سكان العالم الذين يعيشون في الدول المتقدمة يستحوذون على 85% من جميع منتجات الغابات وتستهلك 72% من إنتاج الصلب و75% من الطاقة المستحدثة كما تنتج 75% من الملوثات والنفايات".

إن هذا الواقع يؤدي إلى اعتبار الفقر عاملاً أساسياً لتدهور البيئة في العالم النامي مما يؤدي إلى تناقص الإنتاجية وانعدام الأمن الغذائي.

وهكذا نجد أن وضع البيئة وحالتها، في أي دولة، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن الغذائي لتلك الدولة. وقد بات واضحاً أن البيئة على المستوى العالمي أصبح محاطاً بالأخطار الحقيقية وأنها مهددة وتحتاج إلى جهود جبارة لحماية الموارد الطبيعية من أجل توفير مقومات الحياة واستدامتها. حيث أن توفر بيئة صحية تعتبر أساساً لتحقيق تنمية بشرية مستدامة.

المرأة والبيئة

لقد أجريت خلال العقود الماضية دراسات عديدة، وبذلت جهود دولية كبيرة لدراسات علاقة المرأة بالبيئة، وكذلك تأثير التدمير المتواصل للبيئة على أوضاع المرأة. وجاء مؤتمر نيروبي (1985)، وهو أو مؤتمر عالمي للنهوض بأوضاع المرأة "لا يعترف فقط بالترابط بين موضوعي "المرأة والتنمية" و"البيئة" بل وكذلك بضرورة إدراج الموضوعين في تخطيط السياسات ذات الصلة.

لقد أظهرت الدراسات والوقائع على المستوى العالمي والقطري أن المرأة، بشكل عام، أكثر تحسناً وحساسية لموضوع تحسين البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية بحكم قربها من الطبيعة والتعامل معها في البيت وفي الحقل، وخاصة في المجتمعات النامية. كما أنها وبحكم طبيعة تقسيم العمل المفروض عليها اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً يجعلها، ومعها أولادها أكثر عرضة للأضرار الناتجة عن تلوث البيئة مما يدفعها بأن تكون أكثر اهتماماً بمواجهة تلك الأضرار وأكثر حرصاً على حماية البيئة والاهتمام بالموارد الطبيعية.

وانطلاقاً من هذا الواقع تأتي أهمية تنقيف المرأة وتنمية قدراتها من أجل تطوير إسهامها في الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية والعمل على ضمان إشراكها وإدماجها في برامج حماية البيئة، والاستمرار في تشجيعها ودعمها للوصول إلى مراكز صنع القرار وكذلك دعم حملاتها لحماية البيئة التي تعيش فيها. كل ذلك من شأنه أن يزيد من فاعلية البرامج والأنشطة التي تستهدف الحد من التدهور البيئي.

المرأة وإدارة الموارد الطبيعية:

تعتبر قضية النوع الاجتماعي قضية مركزية ومحورية في مجال إدارة الموارد الطبيعية والبيئية، وإن العمل على إشراك المرأة والرجل في إدارة تلك الموارد والمشاريع المتعلقة بها من شأنه أن يحسن من مستوى فاعليتها.

إن تطوير فاعلية إدارة الموارد الطبيعية والبيئة يتطلب تحقيق الأهداف التالية:

- تطوير فهم أفضل للعوامل وللدinاميات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية التي تؤثر على فرص وصول النساء والرجال إلى الموارد الطبيعية وإدارتها. كما يتطلب تحديداً دقيقاً للطرق وللوسائل الأكثر فاعلية لتشجيع المرأة والزج بها للمشاركة الإيجابية في مشاريع وبرامج حماية البيئة والموارد الطبيعية.
- العمل على تحسين وتطوير قدرات النساء والرجال في مجال تحديد وتطوير وتنفيذ إدارة واستراتيجيات تتسم بالمساواة في مجال إدارة الموارد الطبيعية والبيئية.

- دعم الأنشطة والبرامج التي من شأنها أن تقود إلى إحداث تغييرات إيجابية في حياة الناس وبيئتهم وتعزيز قدراتهم على إدارتها والتحكم بها.
- وتشير الوقائع إلى أن النساء والرجال ليسوا متكافئين في إمكانية الوصول أو السيطرة على أو إدارة الموارد الطبيعية مثل الأرض والمياه، الخ. وفي الوقت ذاته نجد أن النساء تتحملن مسؤوليات أكبر من الرجال في إدارة البيت بما فيها إدارة المياه والمخلفات المنزلية والحديقة المنزلية... الخ.
- إن مسألة عدم المساواة بين الجنسين تؤثر على إدارة الموارد الطبيعية بشكل سليم وبطرق مستدامة وإن تحقيق المسألة يتطلب:
- المشاركة الفاعلة والمتساوية بين الرجال والنساء في عمليات النقاش والتشاور واتخاذ القرارات ذات العلاقة.
- توفير الفرص المتساوية في الوصول إلى الموارد المالية وإدارتها ومن ضمنها الأرض والمياه والطاقة.
- إتاحة الفرص المتساوية للوصول والاستفادة من المنافع المرتبطة على إدارة المصادر الطبيعية.
- توفير الفرص المتساوية في الوصول إلى التكنولوجيا الملائمة وبرامج الإرشاد والتوعية، والمدخلات وكذلك المعلومات المتعلقة بالاستخدامات المستدامة للموارد الطبيعية وللبيئة.

إن تحقيق المساواة بين الجنسين في إدارة الموارد الطبيعية والبيئة يتطلب الالتزام والعمل على دمج قضية النوع الاجتماعي بأبعادها المختلفة في كافة البرامج والأنشطة المتعلقة بالبيئة وإدارة الموارد الطبيعية. وكما أن تحقيق المساواة في هذا المجال يجب أن لا يقتصر فقط، على إدارة الموارد الطبيعية والبيئة بل وعلى توفير كافة الشروط الموضوعية والعوامل اللازمة لتمكين النساء والرجال بشكل متساوي من الوصول إليها والتحكم بها.

على المستوى الفلسطيني:

أما بخصوص وضع البيئة والموارد الطبيعية في فلسطين فإن الواقع الذي نشهده الآن هو حسيطة الظروف السياسية التي فرضت على الشعب الفلسطيني منذ 53 عاما. فقد تعرض الشعب الفلسطيني للإقتلاع والتهجير من أرضه ووطنه وإلى تدمير بناء الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفرض عليه احتلال كولونيالي عنصري افقده القدرة على التحكم بأرضه وبمقدراته وبموارده الطبيعية. فلا يزال الاحتلال الإسرائيلي العسكري يسيطر على أكثر من 85% من أراضي قطاع غزة و 90% من أراضي الضفة الغربية. كما تسيطر إسرائيل على حوالي 85% من المصادر المائية الفلسطينية ولا تسمح للسلطة الوطنية الفلسطينية من استغلال حصتها من املاح البحر الميت، ولا حتى استخدام الفضاء الجوي الفلسطيني كما تمنع الفلسطيني من حقهم باستخدام المياه الإقليمية. وتتحكم بمصادر الطاقة الكهربائية.

لقد أدت سياسات إسرائيل واجراءاتها اللاشريعة على مدار 34 عاما من الاحتلال العسكري إلى تدهور كبير في حالة البيئة الفلسطينية وإلى استنزاف هائل للموارد الطبيعية الفلسطينية. فقد قامت إسرائيل بمصادرة الأراضي وبناء المستعمرات عليها وتلويث البيئة، وقلع الأشجار ونهب واستنزاف المياه الجوفية، وأنشاء مكبات للنفايات قرب مناطق السكن الفلسطينية وتدمير للمحميات الطبيعية، كما منعت الفلسطينيين من القيام بمشاريع وبرامج تستهدف حماية بيئتهم ومواردهم الطبيعية. كل ذلك أدى إلى خلق واقع صعب ومأساوي على كافة الصعد البيئية والتنمية والإنسانية يصعب على الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية ومؤسساته التحكم بها.

أهم مصادر للبيانات:

- هناك نقص حاد في البيانات والمعلومات حول محور النساء والبيئة والموارد الطبيعية على المستوى الفلسطيني. ولقد تم في هذا المحور استخدام المسوح الصادرة عن دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية وهي:
1. مسح الملكية والوصول إلى المصادر، 1999.
 2. مسح البيئة المنزلي، 1998.
 3. مسح الطاقة المنزلي، 1998، وهو مسح حول وسائل وأنواع الطاقة المستخدمة داخل المنازل للأغراض المختلفة.

أبرز المؤشرات المتوفرة:

ومن أبرز المؤشرات التي تتوفر حولها بيانات ضمن هذا المحور ما يلي:

1. تتوفر خدمة جمع النفايات في 256 تجمع سكاني من بين 686 تجمعا، (1998). ويشير مسح البيئة المنزلي (1998) أن 27% من الأسر تتخلص من النفايات بواسطة الحرق.
2. تستخدم 30.1% من الأسر الفلسطينية الحطب كوسيلة للتدفئة، وتستخدم 17.5% من الأسر الفلسطينية موقد الحطب كوسيلة للطبخ، وتستخدم 32.8% من الأسر كشكل من أشكال الطاقة في القطاع المنزلي.
3. تمتلك 5% من النساء قطعة أرض بالمقارنة مع 23.6% من الرجال.
4. تعتقد 34.6% من النساء أن المرأة قادرة على التصرف بملكيتهما، وتعتقد 44.9% بأنها قادرة بمساعدة من الآخرين. وفي المقابل تعتقد 20.5% أن المرأة غير قادرة على التصرف بما يمكن.
5. تقضي النساء الجزء الأكبر من وقتهن في المنزل أو حوله، حيث تصل نسبة النساء خارج القوى العاملة بسبب الأعمال المنزلية إلى ما يقارب 74%. كما تقضي النساء 4 ساعات (في المتوسط) للقيام بالأعمال المنزلية، وساعتين وربع في رعاية المسنين والأطفال والمرضى.
6. يعتبر مؤشر تمثيل النساء على مستوى صنع القرار في المؤسسات البيئية المختلفة كوزارة البيئة وسلطة الطاقة وسلطة المياه والمؤسسات البيئية الأهلية مؤشرا مهما ينبغي متابعته.

المؤشر المحوري
نسبة النساء خارج القوى العاملة

يعتبر معدل مشاركة المرأة الفلسطينية في القوة العاملة من أقل المعدلات دوليا. حيث وصلت عام 1999 إلى أقل من 12%، حيث وصلت نسبة النساء خارج القوى العاملة ويقمن بأعمال منزلية نحو 74%، وهذا يعني أن نسبة النساء اللواتي يتعرضن بشكل رئيس للبيئة المنزلية مرتفعة.

إن مثل هذا الوضع يؤدي إلى درجة عالية من الاحتكاك بين النساء وبيئة المنزل وما ينتج عن ذلك من تعرض لعوامل بيئية قد تؤثر بشكل سلبي على صحتهن مثل استخدام المنظفات الكيماوية وغير ذلك من المخاطر. كما أن ربط النساء في البيئة المنزلية يحجب عنهن القدرة على الوصول لمصادر أخرى ذات أهمية وخصوصا في المجال العام. ومن ناحية أخرى فإن هذا الوضع يعني تحملهن لمسؤوليات أكبر في مجال البيئة المنزلية وإدارة الموارد الطبيعية المحيطة بها.

مؤشرات إضافية واعتبارات مستقبلية:

- ❖ هنالك حاجة ماسة إلى تطوير النظام الإحصائي الفلسطيني القائم حاليا بإدخال مزيد من المؤشرات المتعلقة بقياس إمكانيات ومدى مشاركة النساء في البيئة والموارد الطبيعية.
- ❖ يمكن لكل المسوح المذكورة أعلاه أن تضيف العديد من المؤشرات حسب النوع الاجتماعي. فعلى سبيل المثال يمكن لمسح البيئة المنزلي أن يصنف البيانات في مجالات العمل المنزلي والتخلص من النفايات وتدويرها والمسؤولية عن المحافظة على البيئة المنزلية ومحيطها حسب النوع الاجتماعي.
- ❖ من الضروري استحداث بيانات توضح الأضرار الصحية والنفسية لتواجد المرأة ضمن البيئة المنزلية وخصوصا في ظل استخدام متزايد للمواد الكيماوية في التنظيف وكذلك لاستخدام المبيدات الكيماوية والأسمدة غير العضوية في الحديقة المنزلية.
- ❖ من الضروري اختيار الفرضية القائلة بأن النساء أكثر قدرة على المحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية.
- ❖ هناك حاجة إلى دراسة قانون البيئة الفلسطيني ومدى تحسسه لقضايا النوع الاجتماعي واستخراج المؤشرات التي لها علاقة بالنساء والبيئة والموارد الطبيعية.
- ❖ ضرورة استحداث وحدة داخل وزارة البيئة لمراقبة الأنشطة المخلة بالبيئة والتي تؤدي إلى استنزاف وهدر الموارد الطبيعية. كما يمكنها القيام بمراقبة برامج التوعية والتربية البيئية التي يتم تنفيذها ورصد مدى إشراكها للنساء ضمن مستوياتها المختلفة من حيث التصميم والتنفيذ والمتابعة والتقييم.
- ❖ هناك حاجة أيضا إلى تطوير مؤشرات تقييم مدى تأثير الأوضاع والسياسات البيئية على النساء.
- ❖ دراسة أوضاع النساء في القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل القطاع الزراعي، حيث تتركز نسبة كبيرة من النساء ودراسة مدى تأثير المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية على صحتهن.
- ❖ هناك أهمية خاصة بدراسة علاقة النساء بالموارد الطبيعية كالأراضي والمياه ومصادر الطاقة الأخرى.

وبناء على ما تقدم من اعتبارات مستقبلية من الهام جدا عند دراسة مسألة مساواة الجنسين في إدارة الموارد الطبيعية والبيئة وتحديد المؤشرات الخاصة بذلك النظر إلى الأمر على ثلاث مستويات:

1. على الصعيد المنزلي.
2. على صعيد العمل.
3. على صعيد المجتمع.

كما لا بد من دراسة الموضوع في مجالين أساسيين هما:

1. مدى توفير الإمكانيات في التأثير في إدارة الموارد الطبيعية والبيئية.
2. مدى التأثير في إدارة الموارد الطبيعية والبيئية.

ويمكن تلخيص هذا الأمر مع ذكر بعض المؤشرات على سبيل المثال للحصول على الشكل التالي:

1. إمكانية ومدى قدرة النساء والرجال على إدارة أو التأثير في إدارة هذه العناصر (الموارد الطبيعية والبيئية) من مواقعهم في البيت.

إمكانية التأثير في إدارة العناصر	مدى التأثير في إدارة العناصر
<p>- ما هي الإمكانيات المتوفرة في الأسواق (البدائل) على صعيد الطاقة والمبيدات والأسمدة الكيماوية...الخ).</p> <p>- ما هي إمكانية توفر المعلومات والخبرات محليا حول علميات تدوير النفايات العضوية المنزلية أو غير العضوية أو حول طرق المكافحة العضوية والميكانيكية.</p> <p>- ما هي إمكانية المرأة على صعيد أخذ القرارات في البيت من حيث اختيار أو استخدام أنواع المصابيح أو الطاقة اللازمة ومن حيث طرق التخلص من النفايات أو تدويرها ومن حيث اعداد أو شراء الأغذية والمأكولات.</p>	<p>- نسبة استخدام الطاقة البديلة (حمام شمسي أو غير ذلك).</p> <p>- نسبة استخدام أجهزة ذات طاقة منخفضة(مصابيح إضاءة خاصة).</p> <p>- نسبة استخدام البيوجاز على المستوى المنزلي.</p> <p>- نسبة استزراع الأشجار الحرجية.</p> <p>- نسبة أو كميات استخدام المواد الكيماوية والأسمدة في الزراعة.</p> <p>- نسبة البيوت التي تقوم بإعادة تدوير واستخدام المياه الرمادية في الحدائق المنزلية.</p> <p>- نسبة البيوت التي تقوم بإعادة تدوير المخلفات العضوية المنزلية وتحويلها إلى كومبوست.</p> <p>- نسبة النساء اللواتي يستخدمن أساليب المكافحة العضوية والميكانيكية في الزراعة المنزلية.</p> <p>- نسبة الأراضي التي تزرع بالطرق العضوية.</p> <p>- نسبة الأسر التي تنتج وتصنع الأغذية بيتيا وبطرق طبيعية بدون استخدام كيماويات ومواد حافظة.</p> <p>- نسبة البيوت التي تستخدم مواد صديقة ورؤوفة بالبيئة (روائح، معطرات للجو...الخ).</p>
	<p>- نسبة البيوت التي تقوم بإعادة تدوير مخلفات المنزل غير العضوية (البلاستيك، المعادن...الخ) واستخدامه لأغراض منزلية.</p>

2. إمكانية ومدى قدرة النساء والرجال على إدارة أو التأثير في إدارة هذه العناصر (الموارد الطبيعية والبيئية) من مواقعهم في العمل.

مدى التأثير في إدارة العناصر	إمكانية التأثير في إدارة العناصر
- نسبة النساء في مواقع أخذ القرار في المؤسسات والأجسام الرسمية المؤثرة مثل: سلطة وزارة البيئة، والطاقة، والمياه ووزارات الزراعة والصناعة والعمل والمجلس التشريعي ولجنة المناهج وغيرها.	- إمكانية النساء للانضمام لأماكن أخذ القرار.
- نسبة النساء في مواقع تنفيذ القرارات ومتابعتها وتقييمها (القطاع الزراعي، الرقابة وغيرها).	- إمكانية النساء للانضمام لأماكن تنفيذ القرار (توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية، المشاركة في القوى العاملة، القوانين والتشريعات، السياسات التمييزية الإيجابية والسلبية وغيرها
- مدى استخدام الوسائل التعليمية الخاصة بالبيئة وإدارة الموارد الطبيعية.	- إمكانية توفير المراكز الخاصة بتأهيل الكوادر البشرية.
- نسبة النساء المنخرطات في أقسام وعمليات التخطيط ووضع السياسات البيئية.	- إمكانية توفير الوسائل التعليمية المبسطة في مجالات البيئة (المرئية والمسموعة).
- نسبة النساء المنخرطات في مشاريع ومبادرات لها علاقة بالبيئة والموارد الطبيعية.	

3. إمكانية ومدى قدرة النساء والرجال على إدارة هذه العناصر (الموارد الطبيعية والبيئية) من موقعهم في المجتمع

مدى التأثير في إدارة العناصر	إمكانية التأثير في إدارة العناصر
- مدى مشاركة النساء في مجموعات الضغط أو في الحملات الشعبية التوعوية أو في التأثير في عملية تربية أطفالهم على القيم المتعلقة بالمحافظة على وإدارة الموارد الطبيعية والبيئية.	- نظرة المجتمع تجاه مشاركة المرأة.
- أنماط استخدام الأراضي الزراعية وعلاقتها بالأنواع الاجتماعية.	- الوقت المتاح (% وقت المرأة في العمل البيئي، توفر الحضانات وغيرها)
- مدى مشاركة المرأة في ورش عمل وأنشطة لها علاقة بالبيئة والموارد الطبيعية.	- توفر أطر العمل المجتمعي والشعبي.
- مدى مشاركة المرأة في قضايا التنوع الحيوي.	- توفر الدورات التوعوية والتأهيلية للمرأة لزيادة قدرتها على المشاركة في هذه الأمور وغيرها.
	- توفير الخبرات والمعرفة في المجالات المحددة.

خاتمة

إن معالجة قضايا البيئة والتنمية في فلسطين بارتباطها بوضع النساء الفلسطينيات، لا يمكن فصلها عن حل القضايا المركزية في الصراع المستمر مع الاحتلال الإسرائيلي. ولحين ما يتمكن الشعب الفلسطيني من انتزاع حقوقه وإنجاز أهدافه الوطنية، وفي مقدمتها حقه في العودة وإقامة دولته الوطنية فوق ترابه الوطني والتحكم بمقدراته وبموارده الطبيعية وبيئته هناك الكثير من المهام الممكن القيام بها على صعيد البيئة والموارد الطبيعية وفي مقدمتها:

- تطوير وزارة البيئة وتمكينها من القيام بدورها ومسؤولياتها.
- استصدار القوانين والتشريعات التي تستهدف حماية البيئة والموارد الطبيعية من الاستهلاك المفرط والطرق غير المستدامة بحق الأجيال القادمة في التمتع ببيئة مستدامة. ويجب أن تشمل هذه القوانين كافة المناحي مثل: المصانع، الكسارات، الشواطئ النفايات، استخدام الكيماويات والأسمدة، الغذاء، السياسات، البناء وخاصة العشوائي والذي يقام على الأراضي الزراعية.
- تطوير مراكز البحوث المختصة بالبيئة والموارد الطبيعية.
- إعداد وتنفيذ البرامج التأهيلية للكوادر البشرية وخاصة النسائية منها.
- إدخال موضوع البيئة إلى المناهج التعليمية.
- تنظيم حملات التوعية الدائمة واستخدام وسائل الإعلام المتعددة لهذا الغرض.
- توفير المعلومات والمعطيات المتعلقة بعلاقة النوع الاجتماعي بالبيئة والموارد الطبيعية.

المحور الثاني عشر: التمييز ضد الطفلة وانتهاك حقوقها

مقدمة

كثيرا ما تعامل البنات معاملة الأدنى، وتجري تنشئتهن اجتماعيا بحيث يضعن أنفسهن في مكانة أقل، مما يدمر تقديرهن لأنفسهن. كما تنتشر اللامساواة بين الجنسين في العمليات التربوية والمناهج الدراسية والأساليب التعليمية، و التنشئة الاجتماعية التي تعطي المكانة الأدنى والأقل للبنات. وتدعو المواثيق الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد الطفلة الأنثى. من أهم البنود التي نصت عليها اتفاقية حقوق الطفل الدولية هي حق الطفلة/ة في الحياة والبقاء والنماء وحق الطفل في اكتساب جنسية، والتمتع بالحقوق الكاملة دون أي تمييز من أي نوع، وحق الطفلة/ة في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه، بالإضافة إلى الحق في التعليم والإزامية التعليم وحق للتمتع بوقت الفراغ والمشاركة الكاملة مع الأطفال الآخرين بالانشاطات الفنية والثقافية وأخيرا حق الطفلة/ة الذي لم يبلغ/تبلغ سن الخامسة عشرة من عمره/ها، أن يبقى بعيدا عن المشاركة في أي أعمال حربية عدوانية. وبالتالي فإن مصادقة الدول على هذه البنود تعني الإزامية الدول الأعضاء على إيجاد إجراءات تساهم على ترجمة بنود الاتفاقية على أرض الواقع.

أبرز المؤشرات

يتطلب تحليل الواقع المجتمعي للطفلة الفلسطينية وضع مؤشرات متعددة تبين حجم ونوعية التمييز عبر المراحل العمرية المختلفة.

1. مؤشرات سكانية: تشير الاسقاطات السكانية لعام 2000 أن عدد السكان في الأراضي الفلسطينية وصل إلى 3.15 مليون نسمة. وتشكل البنات (14 سنة أو أقل) حوالي 49% من مجموع الأطفال.
2. الزواج المبكر: بلغت نسبة الذين عقدوا قرانهم دون سن 18 سنة في الأراضي الفلسطينية لعام 1999 (للبنات) 36.9%، وللأولاد 2.2% من مجموع الذين عقدوا قرانهم خلال العام)، وفي العام 1997 بلغت نسبة البنات المتزوجات تحت سن 18 سنة 40.1% من مجموع اللواتي تزوجن خلال ذلك العام بينما كانت للأولاد 2.7%. وبلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول لنفس العام 18.8 للنساء و 24.1 سنة للرجال، وفي عام 1997 كان العمر الوسيط للنساء 18 سنة للرجال 23 سنة.
3. مؤشرات صحية: تعتبر أمراض الجهاز التنفسي السبب الرئيس لوفيات الرضع الأولاد والبنات، يليها للبنات أمراض أوعية القلب والدورة الدموية، وظاهرة المواليد غير مكتملي النمو والتشوّهات الخلقية على التوالي، بينما للأولاد ظاهرة الأولاد غير مكتملي النمو وامراض أوعية القلب والدورة الدموية، والتشوّهات الخلقية
4. التغذية: هناك تباين بين الاهتمام بتغذية الأطفال الأولاد والبنات. فقد بينت دراسة أن 38.1% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (2-11 شهر) قد تم إعطائهم فيتامينات أ و د ، إضافية، ومن بينهم كانت نسبة البنات 33.7% ، وللأولاد 42.4% .
5. الوضع التعليمي: تتساوى نسب الالتحاق والتسرب بين الطلاب والطالبات في المراحل الأساسية إلا أن الفجوة تزيد مع تقدم المستوى التعليمي. لقد بلغت معدلات التسرب في المرحلة الثانوية للطالبات (8.3) بينما للطلاب وصلت إلى (4.3). وقد تم في محور التعليم والتدريب توضيح بعض الفجوات التعليمية بين الطلاب والطالبات.
6. رعاية الأيتام: شكلت الفتيات 55.1% من نزلاء بيوت الأيتام دون سن 18، (1999).
7. الأطفال المعاقين: هناك تمييز مضاعف ضد البنات المعاقات. وخصوصا في مراحل الطفولة. فقد أظهرت دراسة أن 59% من الذين يتلقون خدمات التأهيل في مراكز متخصصة كانوا من الأولاد والباقي 41% من البنات⁴⁹.
8. الأطفال والفقير: ترتفع معدلات الفقر بين الأطفال تحت سن 18 البنات بالنسبة إلى الأولاد بالرغم من أن البنات تشكل ما نسبته 49% من مجموع الأطفال تحت سن 18 إلا أن البيانات خلال الأعوام 1996/1997/1998 تشير لارتفاع معدلات الفقر عند البنات، 24.9/26.2/27.3% على التوالي وللأولاد كانت أيضا لنفس الأعوام، 23.2/25.0/26.9% على التوالي.
9. عمالة الأطفال: يقدر عدد الأطفال داخل القوى العاملة للفئة العمرية (10-17 سنة) بحوالي 34061 طفلا أي ما نسبته 5.9% من مجموع الأطفال لنفس المرحلة العمرية، وهناك نسبة قليلة جدا من البنات داخل القوى العاملة (الظاهرة) في هذه الفترة العمرية وتنتشر عمالة الأطفال البنات أكثر ما يكون في شمال الضفة الغربية.

المؤشر المحوري الزواج المبكر

تم عقد قران 36.9% من البنات تحت سن 18 سنة (1999)، وكانت النسبة للأولاد 2.2%، وفي العام 1997 بلغت نسبة البنات المتزوجات تحت سن 18 سنة 40.1% من مجموع اللواتي تزوجن خلال العام بينما كانت للأولاد 2.7%. وبلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول للعام 18.8 للنساء و 24.1 سنة للرجال، وفي عام 1997 كان العمر الوسيط للنساء 18 سنة وللرجال 23 سنة. ومن المجموع العام للخصوبة شكلت خصوبة النساء من عمر (15-19) 9%.

أهم مصادر البيانات

- تتوفر بيانات محدودة حول هذا الموضوع ومن أهم المصادر
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: الذي أصدر عدة تقارير حول أطفال فلسطين.
 - اليونسيف: التي توفر تقارير سنوية حول أطفال فلسطين.
 - سكرتيريا الخطة الوطنية للطفولة، وهي مؤسسة تهتم بدمج مصالح الأطفال في بناء استراتيجيات حول الطفولة والتنمية في فلسطين.
 - وزارة الصحة الفلسطينية: توفر تقارير حول الوضع الصحي للأطفال الفلسطينيين.
 - مؤسسات أهلية تعمل في مجال الطفولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، تصدر تقارير ومواد مختلفة مثل مركز الطفولة المبكرة.

مؤشرات إضافية واعتبارات مستقبلية

قد يكون من أهم المؤشرات المطلوبة تلك المرتبطة بتفصيل البيانات المتوفرة حول وفيات الرضع والأطفال. كما أن هناك العديد من المؤشرات حول الأطفال المعاقين والتميز ضدهم بشكل عام، والتميز ضد الطفلة الأنثى المعاقة بشكل خاص. ويبرز هنا أهمية تصنيف البيانات الصادرة عن الجهاز ووزارة الشؤون من حيث الكشف عن حالات الإعاقة ومتابعتها ومدى اهتمام مراكز التأهيل وبرامج التأهيل المجتمعية بالبنات المعاقة بالمقارنة مع الأولاد. ومن مجالات التطوير على مستوى المؤشرات: التمييز والعنف ضد الطفلة الأنثى والمتمثل في حالات الاغتصاب، والتحرش الجنسي، والتميز السليبي ضدها في الجوانب الصحية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية. كما أن قياس مدى مشاركة الطفلة الأنثى في الأعمال المنزلية والعمل غير الرسمي بحاجة لبيانات توثيقه.

القسم الرابع مقترح لدليل النوع الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة

مقدمة

لقد تم الرجوع لإطار التوصيات الصادرة عن مؤتمر بكين حول المرأة في محاولة الخروج بتوصيات حول المؤشرات المناسبة لقياس مدى التطور أو التراجع في أوضاع المرأة الفلسطينية. يتم في هذا القسم من الدراسة تقديم دليل للنوع الاجتماعي في فلسطيني، وهو دليل تأسيسي بشكل أساسي ولا يقدم نظرة شاملة ومكتملة لأوضاع النساء الفلسطينيات. وكباقي الأدلة المستخدمة فهو مؤشر كمي يختصر الواقع بشكل تبسيطي يصلح للمتابعة والخروج بتوجهات عامة على مستوى السياسات. ومن البديهي أن يتم النظر إليه ضمن معرفة بالجوانب الأخرى لحياة النساء، خصوصاً نوعية حياتهن. ولا بد أيضاً من تحليله ضمن إطار اجتماعي اقتصادي وطبقي شمولي.

منهجية صياغة الدليل:

تم الخروج بالدليل المقترح ضمن الخطوات التالية:

1) محاور بكين كمرجعية

تم مراجعة محاور بكين الإثني عشر من قبل فريق البحث للخروج بمؤشرات محددة تدلل على مضمون كل محور. ومن ثم تم تقييم العشرات من المؤشرات ضمن مجموعة من الأسس أهمها: 1. دلالتها ومدى قدرتها على قياس ما يهدف المحور لقياسه وتحقيقه (Validity). 2. مدى وضوح المؤشرات وإمكانية قياسها واستخدامها من قبل الباحثين بدون خلاف جوهري. 3. إمكانية تكيم المؤشرات 4. مدى توفر البيانات حولها ودوريتها وثباتها ونوعية مصدرها. 5. مدى شموليتها وقدرتها على احتواء مجموعة كبيرة من المؤشرات الأخرى التي تعتبر مدخلات ينتج عنها الوضع المرتبط بالمؤشر المعين أو أنها ناتجة عن نفس العوامل التي ينتج عنه المؤشر الذي تم اختياره.

2) لائحة بالمؤشرات

تم تصميم استمارة أولية شملت على مئات من المؤشرات المحتملة وتم مراجعتها من قبل فريق البحث وتم استثناء ما هو غير مناسب لقياس المحور المحدد أو ما لا يمكن متابعته ضمن إمكانيات الدراسة المحدودة. كما تم استثناء مؤشرات تدلل على أكثر من محور في نفس الوقت، برغم صعوبة ذلك في بعض المجالات حيث أن بعض المحاور مترابطة مع بعضها البعض بشكل لا يمكن الفصل بينها.

3) الاستمارة النهائية

تم إعداد تصميم نهائي للاستمارة وإرسالها مع ملخص للمحاور الإثني عشر لمجموعة من الخبراء والخبراء في مجال دراسات المرأة والعلوم الاجتماعية. وكان الهدف من ذلك تقييم كل مؤشر على حدة من حيث قدرته على قياس المحور المعين بالشكل الأفضل وذلك من خلال إعطائه علامة بين صفر و 10 (بحيث العلامة عشرة تعني أن المؤشر له دلالة على المحور ويقاس هذا المحور ويعبر عنه بشكل تام، و صفر كان يعني أن المؤشر لا يقاس هذا المحور أبداً).

4) مشاركة الخبراء والخبراء كأساس للتقييم

تم التوجه إلى 45 خبيرة وخبير في مجالات الدراسة الاجتماعية والعمل النسوي، وتم جمع 36 استمارة، (20) من الضفة الغربية و (16) من قطاع غزة. كما أن المقيمين أتوا من خلفيات عديدة من حيث التخصص العلمي أو طبيعة العمل فكان هناك من هن أكاديميات وأخريات من العاملات في المراكز النسوية ووزارات السلطة الوطنية، وعدد من العاملات في الميدان⁵⁰.

5) قياس دلالة المؤشر (Relevance)

تم جمع العلامات التي تم إعطاؤها لكل مؤشر والخروج بمتوسط حسابي يعبر عن مدى قابلية المؤشر لقياس المحاور المختلفة. وبهذا كان من الممكن ترتيب المؤشرات المقدمة في الاستمارة حسب قدرتها على أن تعكس كل محور وذلك حسب تقييم الخبراء والخبراء. وتم الاتفاق بين أعضاء فريق البحث وبالنسور مع بعض الخبراء والخبراء على أن يتم اختيار المؤشر الذي يحصل على أعلى علامة في كل محور، وأن يصبح هذا

50. أسماء الخبيرات والخبراء الذين ساهموا بتعبئة الاستمارة في الملحق رقم (2).

المؤشر (برغم أهمية المؤشرات الأخرى) مؤشرا محوريا يتم التركيز عليه في متابعة التقدم أو التأخر في وضع النساء لكل محور.

6 مجموعات أساسية من المؤشرات

وبسبب التداخل بين المؤشرات التي فازت بأعلى العلامات ضمن المحاور المختلفة، فقد تم اللجوء إلى تقسيم مؤشرات المحاور الاثني عشر ضمن أربع مجموعات عامة. وتم استخدام علامة (7) من (10) كعتبة (Threshold) لإدخال المؤشر ضمن المؤشرات المحتملة. أما المجموعات الأربعة فقد تم صياغتها من خلال تفحص نوعية ومجالات المؤشرات التي حصلت على المراتب العشرة الأولى. كما تناسق الاختيار للمجموعات مع الأدبيات العالمية والمحلية حول أهم القضايا التي تواجه النساء. وهذه المجموعات الأربعة من المؤشرات هي: مؤشرات اجتماعية-صحية، مؤشرات التعليم، مؤشرات الاقتصاد والعمل، ومؤشرات التمثيل السياسي.

تقييم المؤشرات

كما ذكر سابقا تم الطلب من الخبراء تقييم مدى وثاقعة العلاقة (Relevance) بين المؤشرات المقترحة والمحاور المختلفة لمؤتمر بكين. وجاءت النتائج لتعكس اهتمامات تناسقت إلى حد كبير مع اهتمامات اجتماعية عامة وعبرت عن اهتمامات دولية ومحلية تم التعبير عنها في الأدبيات التنموية المختلفة. وجاءت النتائج كالتالي:

المرتبة الأولى: الزواج المبكر، من بين كل المؤشرات حصل هذا المؤشر على أعلى العلامات (8.5)، وذلك كتأكيد على أن الزواج المبكر من أكثر المؤشرات تعبيراً عن مدى التقدم والتأخر في مجال النهوض بالنساء والوصول للمساواة بين الرجل والمرأة. ومن المؤكد أن مؤشر الزواج المبكر مرتبط بمجموعة كبيرة من القضايا الأخرى مثل معدلات الخصوبة وصحة المرأة ومعدلات النمو السكاني والتعليم للنساء وغير ذلك من المؤشرات. وليس من المستغرب أن يكون العمل على سن قانون حول الزواج المبكر أحد الأولويات التي تتبناها الحركة النسوية الفلسطينية والعربية بشكل عام.

المرتبة الثانية: نسبة التحاق النساء في التعليم العالي، جاء هذا المؤشر في المرتبة الثانية وبعلاقة (7.8). وبشكل عام كان هناك اهتمام كبير في مؤشرات التعليم التي حصلت بمجموعها على علامات مرتفعة بالنسبة للمحاور الأخرى.

المرتبة الثالثة: جاء في الترتيب الثالث ثلاثة مؤشرات تساوت من حيث أهميتها بالنسبة للمقيمين وهي: معدل مشاركة النساء في القوة العاملة، ومعدل التسرب في المرحلة الثانوية، ونسبة الأمية بين النساء. وقد كان الاتفاق على أهمية مؤشر المشاركة في قوة العمل بين المقيمين من الضفة الغربية وقطاع غزة هو الأكبر حيث حصل هذا المؤشر في الضفة على (8.2) وفي غزة على (7.2). ويعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التنموية حيث أن مشاركة النساء في القوى العاملة في فلسطين من أقل المعدلات في العالم كما هو مبين في أجزاء سابقة. ويعبر هذا المؤشر عن متغيرات أخرى منها معدلات الزواج المبكر والخصوبة وحساسية سوق العمل لتشغيل النساء ونوعية الخطط التنموية ومعدلات التحصيل التعليمي وقدرة النساء على اتخاذ القرار. أما مؤشر معدل الأمية فحصل على (8.3) في الضفة و (7.1) في قطاع غزة. وحصل مؤشر التسرب من المرحلة الثانوية على (8.5) في الضفة وعلى (6.9) في غزة، مما يعكس اهتمامات متباينة بين المنطقتين.

المرتبة السادسة: معدل البطالة بين النساء، وحصل هذا المؤشر على (7.6).

المرتبة السابعة: حصلت ثلاثة مؤشرات على علامات متساوية (7.5) وهي: مشاركة النساء في الانتخابات، التمييز في الأجور، ونسبة الفقر بين الأسر التي ترأسها نساء. وكانت درجة الاتفاق على المؤشر الأول بين الضفة والقطاع أكبر من درجة الاتفاق على المؤشرين الآخرين.

المرتبة العاشرة: وهنا تعادل في العلامة (7.4) مؤشران: معدل الخصوبة ونسبة القيد في التعليم في كافة المراحل.

جدول (5): المؤشرات التي حصلت على أعلى العلامات بغض النظر عن المحور (بالترتيب من الأكثر للأقل)		
الترتيب	المؤشر	العلامة (من 10)
1	معدل الزواج المبكر	8.5
2	نسبة التحاق النساء في التعليم العالي	7.8
3	مشاركة النساء في القوى العاملة	7.7
3	معدل التسرب في الرحلة الثانوية	7.7
3	معدل الأمية بين النساء	7.7
6	معدل البطالة	7.6
7	مشاركة النساء في الانتخابات	7.5
7	التمييز في الأجور	7.5
7	نسبة الفقر بين الأسر التي ترأسها نساء	7.5
10	معدل الخصوبة	7.4
10	نسبة القيد في التعليم	7.4

ويقدم الجدول التالي أهم المؤشرات حسب كل محور. ويتضح أن المؤشرات لبعض المحاور لم تحظ بتقييمات مرتفعة بشكل عام. ولكن وكما تم توضيحه سابقا فإن مجموعات معينة من المؤشرات حظيت على أعلى العلامات (كالتعليم مثلا).

جدول (6): المؤشرات التي حصلت على أعلى العلامات حسب محاور مؤتمر بكين		
المحور	المؤشر	العلامة
الفقر	نسبة الفقر بين الأسر التي ترأسها نساء	7.5
إدارة الموارد الطبيعية والبيئة المحيطة	نسبة النساء خارج القوى العاملة بسبب الأعمال المنزلية	7.1
النهوض بالمرأة	البنود القانونية المنصفة للنساء بالنسبة التي لا تتصفهن	6.8
الهيكل والسياسات الاقتصادية	معدل المشاركة في القوى العاملة	7.7
السلطة وصنع القرار	نسبة تمثيل النساء في المناصب الحكومية العليا	7.2
النزاع المسلح	نسبة النساء اللاجئات في المخيمات	6.9
التصوير النمطي للمرأة	عدد البرامج الإعلامية التي تروج لحقوق المرأة	6.7
الطفلة الأنثى	معدل الزواج المبكر	8.5
قصور الترويج للحقوق	مشاركة النساء في الانتخابات	7.5
العنف ضد المرأة	حالات القتل على خلفية الشرف	6.6
الرعاية الصحية	معدل الخصوبة	7.4
التعليم والتدريب	نسبة النساء في التعليم العالي	7.8

ولأغراض صياغة الدليل، تم تقسيم المؤشرات حسب مجالات الحياة المذكورة أعلاه: مؤشرات اجتماعية-صحية، مؤشرات تعليمية، مؤشرات اقتصادية وعمل، مؤشرات سياسية. ويظهر الجدول التالي المؤشرات التي حصلت على علامة 7 من 10 أو أكثر في المجالات الأربعة.

جدول (7): المؤشرات مصنفة حسب مجالات الاهتمام الأربعة الرئيسية (أهم 17 مؤشر)

اجتماعية - صحية	تعليمية	اقتصادية - عمل	سياسية - صنع قرار
<ul style="list-style-type: none"> ● الزواج المبكر ● معدلات الخصوبة ● الوقت المستخدم في إدارة المنزل ● الوفيات النفاسية 	<ul style="list-style-type: none"> ● نسبة النساء في التعليم العالي ● معدلات الأمية ● التسرب في المرحلة الثانوية ● نسبة القيد في كافة المراحل ● التوزيع التخصصي للنساء 	<ul style="list-style-type: none"> ● مشاركة النساء في قوة العمل ● معدل البطالة ● التمييز في الأجور ● نسبة الفقر ● نسبة النساء المنشغلات بأعمال المنزل 	<ul style="list-style-type: none"> ● مشاركة النساء في الانتخابات ● نسبة النساء في المناصب الحكومية العليا ● نسبة تمثيل النساء في المجلس التشريعي

وبنظرة أولية على التقييمات المقدمة في الجداول السابقة فإنه يمكن ملاحظة الآتي:

(1) **الزواج المبكر أهم المشكلات:** من بين كل المؤشرات تم اختيار مؤشر اجتماعي (الزواج المبكر) كأفضل تعبير عن وضع النساء الفلسطينيات. وليس من الغريب أن يتم اختيار هذا المؤشر حيث أنه، كما ذكر سابقاً، مرتبط بمجموعة كبيرة من المؤشرات. ويؤدي انتشار ظاهرة الزواج المبكر لسلسلة من التراجع في حياة النساء وأوضاعهن المعيشية (الصحية والتعليمية) ومشاركتهن في الحياة السياسية (الانتخابات وصنع القرار) ومشاركتهن الاقتصادية (في سوق العمل). كما أن لهذا المؤشر دلالات اجتماعية عامة مرتبطة بمعدلات الخصوبة والزيادة السكانية والوضع الصحي والثقافي للأسرة.

(2) **التعليم أولوية لتقدم النساء:** كان هناك اهتمام كبير بالمؤشرات التعليمية تماشياً مع الدعوات التي تقول بأهمية التعليم لتحقيق درجة أعلى من المساواة بين المرأة والرجل، فمن بين أهم 5 مؤشرات كان هناك ثلاثة مؤشرات تعليمية: التحاق النساء في التعليم العالي كمحصلة للتفاعلات المختلفة التي تمر فيها الفتيات في مراحل حياتهن وصولاً للجامعة، ومعدلات الأمية والتي تنتشر بين النساء بشكل أكبر من الرجال، ونسبة التسرب وخصوصاً في المراحل الثانوية.

(3) **المشاركة الاقتصادية:** من بين 11 مؤشر كان هناك 4 مؤشرات ذات طبيعة اقتصادية، وخاصة في مجال التمييز ضد النساء في سوق العمل، فقد جاء معدل مشاركة النساء في قوة العمل كمؤشر في المرتبة الثالثة (كما هو موضح أعلاه)، تلاه مباشرة معدل البطالة، وجاء أيضاً في المرتبة السابعة (مع مؤشرات أخرى) التمييز في الأجور بين النساء والرجال ونسبة الفقر بين الأسر التي ترأسها نساء.

(4) **المشاركة السياسية:** كان هناك اهتمام بمؤشر مشاركة النساء في الانتخابات التشريعية، حيث أن نوع المشاركة لم تكن محددة، ويمكن النظر لهذه المشاركة من خلال التصويت أو الترشيح. وكان هناك اهتمام أيضاً في نسبة تمثيل النساء في المناصب الحكومية العليا ونسبة تمثيلهن في المجلس التشريعي.

وفي حالة تم صياغة دليل النوع الاجتماعي بحسب المجالات الأربعة المذكورة أعلاه، فإن الدليل سيتكون من مؤشر اجتماعي-صحي، وآخر اقتصادي، وآخر تعليمي، وآخر سياسي. وهكذا تكون مؤشرات دليل النوع الاجتماعي في فلسطين على النحو التالي:

(1) **معدل الزواج المبكر:** سيتم حساب الفجوة بقسمة نسبة النساء المتزوجات زواجا مبكرا على نسبة الرجال المتزوجين زواجا مبكرا من كل الأعمار.

(2) **نسبة النساء في التعليم العالي:** سيتم حساب الفجوة بين النساء والرجال من خلال قسمة نسبة النساء الحاصلات على شهادات عليا (بكالوريوس فأكثر) على نسبة الرجال الحاصلين على هذه الشهادات.

(3) **المشاركة في القوى العاملة:** سيتم حساب الفجوة من خلال تقسيم معدل المشاركة بين النساء على معدل المشاركة بين الرجال.

4) مشاركة النساء في الانتخابات: سيتم حساب الفجوة من خلال قسمة عدد النساء المرشحات في انتخابات المجلس التشريعي على عدد الرجال المرشحين.

وتتميز كافة هذه المؤشرات بأنها، من ناحية، تعبر عن مدخلات لها تأثير على سلسلة من المؤشرات الأخرى التي تتبعها وتؤثر على حياة النساء. وتعتبر، من ناحية أخرى، عن مخرجات لها علاقة بالتمييز ضد النساء في تحقيق إنجازات مهمة في هذه الجوانب، وتمثل من ناحية أسبابا لتقدم أو تراجع وضع النساء ومن ناحية أخرى نتائج لسياسات عامة في هذه المجالات. كما أن هذه المؤشرات تعبر عن تراكمات متوسطة وطويلة الأمد، وليست مؤشرات لحظية أو ناتجة عن تغير مفاجئ في سياسات الحكومة.

هذا وسيتم (كما هو موضح أعلاه) استخدام الفجوة بين النساء والرجال في قياس كل مؤشر وذلك باستخدام مقياس واحد (نسبة مئوية) وذلك لتوحيد طريقة القياس بين المؤشرات المختلفة. أما الفجوة الكلية فسيتم حسابها بناء على مجموع الفجوات بين النساء والرجال بعد استخدام طرق الحساب المبينة لاحقاً.

دليل النوع الاجتماعي في فلسطين

بالنظر للجدول المرفق نجد أن المؤشرات الأربعة تبين الفجوات بين النساء والرجال (لصالح الرجال). وتبدو الفجوة السلبية على أشدها في مجال مشاركة النساء في الانتخابات كمرشحات حيث تصل إلى (-0.959) وفي مجال الزواج المبكر حيث بلغت (-0.941) (أي أن هناك حاجة للصعود 94 خطوة من بين مائة لتحقيق مساواة بين النساء والرجال باستخدام مؤشر الزواج المبكر). وفي مجال المشاركة في قوة العمل فإن الفجوة تصل إلى

(-0.826). وتقل في مجال التعليم لتصل إلى (-0.604) أي أن هناك حاجة للصعود 60 درجة للوصول لمساواة بين مجموع النساء ومجموع الرجال في هذا المجال.

جدول (8): دليل النوع الاجتماعي للضفة الغربية وقطاع غزة ⁵¹						
المؤشر	نساء	رجال	الفجوة الجندرية ⁵²	الوزن الإسمي ⁵³	الوزن المعدل ⁵⁴	قيمة المشاركة في الدليل
الزواج المبكر (1999)	36.9%	2.2%	0.941_	0.85	0.267	0.251_
المشاركة في القوى العاملة (1999)	12.3%	70.7%	0.826_	0.77	0.242	0.199_
التعليم الجامعي (1999)	2.5%	6.3%	0.604_	0.78	0.245	0.147_
المشاركة في الانتخابات الأخيرة (1996)	3.7%	96.3%	0.959_	0.75	0.236	0.226_
المجموع للفجوات						0.823_
قيمة دليل النوع الاجتماعي (0.823-1)						0.177

وعلى أساس هذا النموذج المقترح يكون من الواضح أن الشوط الذي قطعتة النساء الفلسطينيات في مجال المساواة مع الرجل بحسب مؤشرات الدليل المستخدم لا تتجاوز خمس الطريق (0.177). وما زال أمام النساء مسافة تصل نحو 82 درجة للوصول لمساواة على أساس سلم مكون من مائة درجة (أي أربعة أخماس الطريق). وكما هو واضح فإن ما حققه المجتمع الفلسطيني في مجال المساواة بين الرجل والمرأة في مجال التعليم هو الأكثر وضوحاً، حيث أن النساء حسب مؤشر التعليم العالي قطعن نحو 40% من الطريق. أما في مجال المشاركة في القوة العاملة فلم تقطع النساء أكثر من 18% من الطريق.

إن الدليل المقترح لهو طريقة محددة في التعبير عن النوع الاجتماعي في فلسطين، ويمكن أن يكون هناك طرق أخرى كثيرة لقياس مثل هذا الوضع مثل دليل النوع الاجتماعي الذي تقترحه الأمم المتحدة. ولكن ما يميز هذا الدليل أنه بداية لنقاش حول أفضل الطرق للتأشير على وضع النساء الفلسطينيات بالمقارنة مع الرجال. كما أنه

51. يتم تفصيل طريقة الحساب في ملحق رقم (3).

52. يتم احتساب الفجوة من خلال قسمة النسبة للنساء على النسبة للرجال، حاصلها مطروحا من واحد صحيح.

53. متوسط العلامات التي أعطها المقيمون للمؤشر.

54. الوزن المعدل هو حصة (أو نسبة مشاركة) كل مؤشر من مجموع الأوزان (3.15).

دليل تم التوصل إليه من خلال الخبرات المحلية التي تعبر عن خصوصيات المجتمع الفلسطيني أذا بعين الاعتبار تكيف محاور مؤتمر بكين لنتناسب مع هذه الخصوصية، الشيء الذي يعكسه اختيار الخبراء لمؤشرات كالزواج المبكر ومعدل مشاركة النساء في قوة العمل. كما يمكن للمراكز المختلفة والباحثين أخذ مجموعة من المؤشرات المقترحة وإعداد دليل متخصص جزئي يعبر عن محور واحد أو أكثر وذلك لمتابعة التقدم أو التراجع ضمن هذا المحور أو مجموعة المحاور التي تهتم المؤسسات المختلفة. إن الدليل المقترح يعبر وبشكل عميق وجذري وطويل الأمد، عن وضع النوع الاجتماعي ضمن التقييم الذي قام به الخبراء والخبراء الذين استقصى آراؤهم برنامج دراسات التنمية.

قدمت الدراسة الحالية صورة ملخصة لمؤشرات النوع الاجتماعي وذلك بالاسترشاد بمحاور مؤتمر بكين. ولم تكن عملية الوصل لهذه المؤشرات أو الحصول على بيانات تدلل على قيمتها عملية سهلة. وبرغم الشوط المهم الذي قطعه الجهاز المركزي للإحصاء ومؤسسات أخرى في هذا المجال، إلا أن الطريق ما زال طويلاً أمام دمج مفهوم النوع الاجتماعي في المؤشرات بشكل كلي. فما زال هناك غياب لمؤشرات وبيانات حول قضايا عديدة وخصوصاً ضمن محاور معينة مثل المرأة والبيئة، المرأة ووسائل الإعلام، حقوق الإنسان للمرأة، الآليات للنهوض بالمرأة، المرأة والنزاع المسلح، وفي مجالات اقتصادية عديدة. كما أن الكثير يمكن إضافته (كما هو مبين سابقاً) في التأشير على محاور الفقر، والتعليم، والصحة حيث تغيب الكثير من البيانات حول صحة المرأة وخصوصاً في المجال النفسي والاجتماعي. كما أن هناك غياب لقاعدة بيانات في مجال العنف ضد النساء وخصوصاً على المستوى الرسمي حيث تشح المصادر لدى أجهزة الأمن والصحة المعنية أو تنتشت.

تقدم هذه الخاتمة استنتاجات عامة حول وضع النساء الفلسطينيات بارتباط ذلك بالمؤشرات المذكورة أعلاه. كما تقدم بعض الملاحظات حول المؤشرات نفسها. وضمن هذا السياق يتضح ما يلي: 55

أولاً، أظهرت نتائج الاستبيان والبيانات المتوفرة أن هناك اهتماماً كبيراً بتحليل الترابط الضروري بين المؤشرات ضمن المحور نفسه، وبين المحاور المختلفة. فقد حصل على أعلى العلامات ما يمكن أن نطلق عليه مجموعة "المؤشرات الاجتماعية ذات الأولوية" (Primary)، والتي تؤدي في حال انتشارها إلى سلسلة من التأثيرات على فرص النساء في مجالات الحياة المختلفة وتؤدي للتمييز ضد النساء. فقد كان الترابط في الأهمية واضحاً بين مؤشرات الزواج المبكر ومعدلات الخصوبة وانخراط النساء في العمل المنزلي غير مدفوع الأجر وصحة المرأة من ناحية ومؤشرات المشاركة في سوق العمل والأجور ومعدلات البطالة ونسب الفقر بين الأسر التي ترأسها نساء، وحصول النساء على التعليم والمشاركة في الحياة السياسية من ناحية أخرى.

ثانياً، إن المؤشرات السابقة تدل على أن قسماً كبيراً من حياة النساء مكرس لأعمال مرتبطة بالدور الإيجابي وإدارة شؤون المنزل والعناية بالعائلة وخصوصاً الأطفال والمسنين (النساء كمعتمدين بالأسرة وليس فقط كزوجات كما هو موضح في جزء سابق من الدراسة). وتتضح العلاقة بين الخصوبة والتعليم حيث تدلل الأبحاث على أن التعليم مؤشر رئيسي للتغيرات في سن الزواج ومعدلات الخصوبة: أي أنه كلما زاد التحصيل التعليمي للفتيات كلما ارتفع سن الزواج وانخفض معدل الخصوبة. كما أن دراسات أخرى تشير إلى أن الزواج المبكر يؤدي لمعدلات طلاق وعنف أسري أكبر.

ثالثاً، في الحالة الفلسطينية لا بد من فهم هذه المؤشرات ضمن سياقها الحقيقي حيث أنه برغم ارتفاع نسبة التعليم في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية (ولو بشكل طفيف)، فإن معدلات الخصوبة في غزة ترتفع بشكل أكبر، مما يدعو للبحث في عوامل إضافية لها علاقة بغياب الشعور بالأمان الاجتماعي والاقتصادي في ظل استمرار الصراع مع إسرائيل، وفي ظل معدلات فقر مرتفعة وظروف الحياة في المخيمات والقرى وتحولات جذرية في طبيعة الاقتصاد الفلسطيني من حيث توزيع القطاعات المختلفة وأهميتها ودرجة الأمان الوظيفي فيها.

رابعاً، إن عمل النساء في مجالات الإنتاج الاقتصادي والاجتماعي لا يتم تقديره بقيم وحقوق موازية في المجالين العام والخاص. ولذلك يصبح من الأهمية بمكان دراسة القطاع غير الرسمي ومسألة استخدام الوقت. ويتضح من البيانات التي تشير إلى انخراط منخفض في قطاع العمل الرسمي وانخراط كبير في القطاع غير الرسمي، أن أعباء المرأة الحقيقية ما زالت مرتبطة بالدور الإيجابي. إن هذا الارتباط (بعلاقته أيضاً التحصيل العلمي المتدني ببنية الاقتصاد غير الموازية لعمل النساء) يشكل العقبة الرئيسية أمام انخراط النساء في القوى العاملة الرسمية.

خامساً، إن توفير بيانات أكثر تفصيلاً حول التركيب العمري للنساء في القطاعين الرسمي وغير الرسمي وطبيعة التحولات القطاعية في الاقتصاد الفلسطيني وطبيعة الوظائف المتوفرة وشروطها سيتمكن من فهم أفضل لأنماط العمل المرتبطة بالخصوبة وبالمهام الإيجابية.

55. تم اقتباس جزء من هذه الاستنتاجات حول وضع النساء من دراسة سابقة قام برنامج دراسات التنمية (مشروع التنمية البشرية سابقاً) بنشرها (1997)، خصوصاً من الفصل الذي كتبه ليزا تراكي كما هو موضح في هوامش أخرى.

سادسا، تشير الدراسة إلى أهمية الحصول على بيانات كمية ونوعية حول الإنتاج المنزلي الذي تنشط فيه النساء، حيث يعد الإنتاج المنزلي إحدى الوسائل التي تلجأ إليها النساء الفقيرات في محاولتهن التكيف مع ظروف الفقر، وانعدام الخدمات الأساسية، وغياب شبكة أمان اجتماعية.

سابعا، إن التحولات المؤسساتية الأخيرة في المجتمع الفلسطيني تدعو للبحث في مؤشرات من نوع جديد مثل تلك المتعلقة بسياسات السلطة الوطنية الفلسطينية ونوع القوانين التي تسنها وحجم الإنفاق على الخدمات الأساسية في الرعاية الصحية والأولية والتعليم والبنية التحتية. كما من المهم صياغة مؤشرات توضح فجوة النوع الاجتماعي في مجال الحقوق المرتبطة بالمواطنة كالضمان الاجتماعي ومخصصات الشيخوخة والتقاعد والبرامج الموجهة للمعاقين.

ثامنا، إن هناك أهمية خاصة لتطوير مؤشرات تقيس وتراقب مدى التزام المؤسسات العامة في تطبيق القانون ومدى ترجمة السياسات والخطط إلى واقع ملموس بالنسبة للنساء. ويضاف إلى ذلك مراقبة مشاركة دوائر المرأة المختلفة واللجان التنسيقية والمراكز النسوية في تطوير وضع النساء.

تاسعا، إن المؤشرات الكمية المتوفرة لا تدلل بالضرورة على نوعية حياة النساء ولا تكشف عن طبيعة التفاعلات والتوجهات نحو حقوق النساء ومساواتهن مع الرجال. كما أنه لا يتوفر حتى اللحظة سلاسل من البيانات التي تتابع التقدم أو التراجع في وضع النساء، فباستثناء بعض البيانات في مجال التعليم والقوى العاملة فإن هناك شحا في هذا المجال. كما أنه لا يتوفر دراسات تظهر بشكل تحليلي التوجهات العامة لأوضاع النساء الفلسطينيات وتأثير التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على أوضاعهن وخصوصا في ظل إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية واستمرار الصراع مع إسرائيل.

عاشرا، إن المشكلات الأساسية بالنسبة لمؤشرات النوع الاجتماعي تتمثل في: إما عدم توفرها أبدا، أو عدم ثباتها، أو عدم وضوح المنهجية التي تستخدم عند استخراجها، أو اقتصرها على البيانات الكمية بدون التطرق للنواحي النوعية لحياة النساء.

حادي عشر، إن تقييم المؤشرات المتوفرة (وتلك المفترض توفرها) يجب أن ينطلق من دمج مفهوم النوع الاجتماعي في عملية إعداد الدراسات المختلفة من مرحلة التحضير إلى التخطيط إلى التقييم. كما أن هناك أهمية لتوفير مؤشرات مصنفة حسب النوع الاجتماعي في كافة المجالات ضمن ثلاثة مداخل أساسية:

- 1- وصف وضع النساء ضمن مجالات الحياة المختلفة، وذلك من خلال تقديم بيانات حول مدى تحقيق النساء لأهداف تم تحديدها عالميا أو ضمن وسائل أخرى.
- 2- تحديد فجوات النوع الاجتماعي وذلك من خلال مقارنة وضع النساء بالمقارنة مع وضع الرجال ضمن المؤشرات المختلفة، مما يوضح مقدار الجهد اللازم للوصول بالنساء لنفس المستوى الذي وصل إليه الرجال.
- 3- إبراز كيفية ارتباط الفجوات المختلفة ببعضها البعض، أي "كيفية ارتباط التحولات في بعض المؤشرات الأساسية بالتغيرات في مؤشرات أخرى." ⁵⁶

ثاني عشر، ما زال هدف الوصول للمساواة بين النساء والرجال في مجتمع كالمجتمع الفلسطيني صعب المنال، فقد حققت النساء الفلسطينيات درجة من المساواة، ولكن الطريق ما زال طويلا ويحتاج لجهود متميزة وإرادة سياسية وتغييرات أساسية في نوع المؤسسات والثقافة التمييزية السائدة. وبرغم الإنجازات الكثيرة والمهمة التي حققتها النساء في مجال الحياة السياسية، إلا أن الدليل الحالي يؤكد أن مثل هذه المشاركة مازالت رمزية وبعيدة عن الانخراط النوعي في العملية السياسية وصنع القرار، حيث ما زال أمام النساء نحو 96% من الطريق للوصول للمساواة. أما في مجال الزواج المبكر، والذي يدل على مجموعة كبيرة أخرى من المؤشرات (كمعدل الخصوبة والتعليم)، فإن الشوط ما زال طويلا، ويحتاج المجتمع الفلسطيني لجهود كبيرة وقرارات حاسمة لتحقيق مساواة في هذا المجال، فما زال أمام تحقيق مثل هذه المساواة 94% من المسافة. هذا ويظهر الدليل الحالي، وبشكل جلي يتجاوز البيانات الجزئية، أن الفجوة الحقيقية بين النساء والرجال ما زالت هي القاعدة وليست الاستثناء، وأن الحديث عن تطور نوعي في حياة النساء الفلسطينيات ما زال مبكرا، ولا يمكن المبالغة في حجم الإنجازات، فما زال الطريق طويلا للوصول لمساواة حقيقية بين النساء والرجال في المجتمع. إن الدليل

الحالي قد يشكل صدمة لبعض المؤسسات ذات المصلحة في هذا المجال، حيث أنه برغم الجهد الكبير المبذول تجاه المساواة إلا أن الدليل الحالي يظهر أن تحقيق المساواة بين النساء والرجال يرتبط بحجم العقبات وبعمق التمييز ضد النساء، هذا التمييز المتأصل في جذور المجتمع ومؤسساته وقيمه. كما يظهر أن الإصلاحات الجزئية هنا وهناك، برغم أهميتها، لا يمكن لها أن تؤدي للمساواة إلا على المدى البعيد وضمن برامج شمولية واسعة التطبيق والانتشار وعلى كافة الصعد.

ثالث عشر، يمكن النظر لمؤشرات النوع الاجتماعي على أنها تشكيلات اجتماعية (Social Construction) يتم تطويرها ضمن سياق اجتماعي - اقتصادي - سياسي. وترتبط حالة المؤشرات والبيانات بمدى تحسس المجتمع ومؤسساته لقضايا ومتطلبات تحليل النوع الاجتماعي. وما دام المجتمع، وبمؤسساته المختلفة، لا يعطي أهمية للقضايا والمشكلات التي تواجه النساء فإنه لن يعطي أهمية خاصة للعمل على استحداث مؤشرات حول الفجوة بين النساء والرجال. كما أن وضع المؤشرات والبيانات يعبر عن حصيلة " الدعوات " المتنافسة (Claims - making process) حول الموضوع حيث أن أطرافا ومؤسسات معينة (كالمؤسسات الدولية والمؤسسات النسوية) تتشط في الدعوة للاهتمام بقضايا النوع الاجتماعي، وبالتالي المؤشرات المرتبطة بها، بينما لا تولي أطراف أخرى أهمية لمثل هذه القضايا. ويلعب التمويل الدولي دورا مهما في تحفيز البحث في مثل هذه المؤشرات، برغم وجود درجة من الوعي المحلي لأهميتها. وتبقى المؤشرات من حيث كميتها ونوعيتها تعبيراً عن درجة الوعي بأهمية العمل لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في المجتمع.

الملاحق

ملحق (1): نتائج الاستبيان

ملحق (2): أسماء المشاركات والمشاركين في تعبئة الاستبيان

ملحق (3): تفصيل لمنهجية حساب دليل النوع الاجتماعي

ملحق (4): أهم المراجع العربية والإنجليزية

ملحق (1): نتائج الاستبيان (تقييم الخبرات والخبراء لأهمية ودلالة كل مؤشر - العلامة من 10)

المحور الأول: الفقر	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
نسبة الفقر بين الأسر التي ترأسها نساء	7.9	7.0	7.5
نصيب النساء من الدخل المحلي الإجمالي المعدل	6.9	6.2	6.6
نسبة النساء اللاتي يتلقين مساعدات من الشؤون الاجتماعية.	6.2	5.9	6.0
المحور الثاني: إدارة الموارد الطبيعية والبيئة			
نسبة النساء خارج القوى العاملة بسبب الأعمال المنزلية	7.0	7.2	7.1
الوقت المستخدم في إدارة المنزل	7.1	7.0	7.1
نسبة ملكية النساء للأراضي	7.2	5.5	6.4
نسبة ملكية النساء للعقارات	7.1	4.7	5.9
المحور الثالث: النهوض بالمرأة			
البند القانونية المنصفة للمرأة بالنسبة للتي لا تتصفها	7.4	6.1	6.8
نصيب النساء من الموازنة العامة	7.2	5.8	6.5
عدد القوانين المقررة من المجلس التشريعي وعلاقتها بالأنواع الاجتماعية	7.6	5.4	6.5
التوقيع على الاتفاقيات الدولية بخصوص النساء	5.5	4.8	5.1
دوائر المرأة في المؤسسات الحكومية	4.7	5.6	5.1
المحور الرابع: الهياكل والسياسات الاقتصادية			
مشاركة النساء في القوة العاملة	8.2	7.2	7.7
معدل البطالة	7.8	7.4	7.6
التمييز في الأجور	7.9	7.1	7.5
الوقت المستخدم في الحصول على الدخل	6.1	6.8	6.4
نسبة النساء المالكات لمشروع استثماري أو حصة فيه	6.9	5.4	6.2
المحور الخامس: عدم المساواة في اقتسام السلطة وصنع القرار			
نسبة تمثيل النساء في المناصب الحكومية العليا	7.3	7.0	7.2
نسبة تمثيل النساء في المجلس التشريعي	7.3	6.9	7.1
نسبة تمثيل النساء في المجالس المحلية	7.6	6.3	6.9
نسبة تمثيل النساء في الهيئات العليا للأحزاب	7.5	6.3	6.9
المحور السادس: النزاع المسلح			
نسبة النساء اللاجئات في المخيمات	7.2	6.4	6.9
نسبة مشاركة المرأة في مفاوضات حل الصراع	6.6	4.6	5.7
النساء المعتقلات في السجون الإسرائيلية	6.4	4.6	5.5
نسبة النساء في مراكز عليا في الأجهزة الأمنية	6.1	4.6	5.4
نسبة النساء في الشرطة الفلسطينية	5.8	4.4	5.1
عدد البرامج الإعلامية التي تروج لحقوق المرأة	7.4	5.9	6.7
نسبة النساء في مناصب عليا في المؤسسات الإعلامية	7.7	5.2	6.6
نسبة النساء العاملات في الإعلام الرسمي وغير الرسمي	6.8	5.8	6.4
الوقت المقضي في استخدام وسائل الإعلام من قبل النساء	5.9	5.6	5.8
المحور الثامن: الطفلة الأنثى			
الزواج المبكر	9.0	7.9	8.5
الفجوة في التسرب من المدارس في المرحلة الثانوية	8.5	6.9	7.7
المحور التاسع: قصور الترويج للحقوق			
مشاركة المرأة في الانتخابات لتشريعية	7.4	7.6	7.5
عدد الورشات التدريبية والتوعوية	6.3	6.7	6.5
عدد العاملات في مراكز الترويج لحقوق المرأة	5.9	6.3	6.1

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	المحور العاشر: العنف الموجه ضد المرأة
6.6	5.8	7.4	حالات القتل على خلفية الشرف
6.5	5.2	7.7	عدد الحالات المتصلة على الخطوط الدافئة
5.7	4.4	6.9	حالات العنف التي تصل الأجهزة الأمنية (المبلغ عنها)
			المحور الحادي عشر: الرعاية الصحية
7.4	6.5	8.3	معدل الخصوبة
7.1	6.3	7.8	معدل الوفيات النفاسية
6.3	5.9	6.6	التوزيع المهني للعاملين في الجهاز الصحي الحكومي
			المحور الثاني عشر: التعليم والتدريب
7.8	7.4	8.2	التعليم العالي (نسبة النساء في التعليم العالي)
7.7	7.1	8.3	معدلات الأمية
7.4	7.7	7.2	معدل القيد المدرسي والجامعي
7.2	7.0	7.3	نسبة النساء في التخصصات في الجامعات
6.8	6.8	6.8	مشاركة النساء في التعليم المهني والدورات التقوية

ملحق (2): أسماء المشاركات والمشاركين في تعبئة الاستبيان

مها أبو ديه	مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي	مريم أبو دقة	مدير عام - وزارة الشؤون الاجتماعية/وحدة الدراسات
جميل هلال	باحث فلسطيني - في مجالات تنموية	جميلة صيدم	عضوة مجلس تشريعي
ايلين كتاب	مديرة معهد دراسات المرأة-بيرزيت	كارم نشوان	باحث قانوني / مشرفيات
ريما حمامي	منسقة برنامج ماجستير المرأة-بيرزيت	صبحيه جمعة	محامية/الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن
زهيرة كمال	مدير عام إدارة تخطيط وتطوير مشاركة المرأة	نادية أبو نحلة	منسقة طاقم شؤون المرأة - غزة
سهير عزوني	مديرة طاقم شؤون المرأة	نائلة عايش	مديرة مركز شؤون المرأة في غزة
نادر سعيد	مدير برنامج دراسات التنمية	منهل شعث	رئيس مركز الطالب الفلسطيني للدراسات
ريما جلاذ	مدير برنامج المرأة /الحكم المحلي أريحا	انعام شحدة	مديرة مدرسة ثانوية للبنات
حسنية داود	مدير برنامج المرأة/نابلس	محسن ابو رمضان	مدير المركز العربي للتطوير الزراعي/غزة
سمر هوش	منسقة الشمال في جمعية المرأة العاملة	مريم زقوت	مدير عام جمعية الفكر الحر
هديل رزق القزاز	باحثة ومهتمة بقضايا المرأة	امال البطش	طبيبة
مجدي المالكي	رئيس دائرة علم الاجتماع-بيرزيت	ابنسام زقوت	باحثة قانونية
يوسف داود	منسق ماجستير الاقتصاد-بيرزيت	سمية السوسي	باحثة في قضايا المرأة
سليم تماري	مدير معهد الدراسات المقدسية	عواطف ابو توحة	منسقة في الاتحاد العام للمرأة
مها نصار	رئيسة اتحاد لجان المرأة الفلسطينية	صباح عواد	منسقة في جمعية نادي الصداقة
سناء العاصي	مدير برنامج إحصاءات المرأة والرجل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	امنة زقوت	محاضرة في كلية التربية - خانيونس
أيمن عبد المجيد	باحث / برنامج دراسات التنمية	حسنية دبدوب	جمعية الاتحاد النسائي العربي - طولكرم
لينه ميعاري	منسقة - مؤسسة سوار لمناهضة العنف	أيوب مصطفى	خبير إحصائي

ملحق (3): تفصيل لمنهجية حساب دليل النوع الاجتماعي

للحصول على قيمة دليل النوع الاجتماعي (GEI) تم اتباع الخطوات التالية:

1. للحصول على "الفجوة الجندرية":
 - تم تقسيم النسبة الحقيقية للمؤشر بين النساء على النسبة الحقيقية بين الرجال حيثما كانت النسبة بين النساء أقل منها بين الرجال (المشاركة في قوة العمل، التعليم العالي، المشاركة في الانتخابات)، أو بقسمة النسبة للرجال على النسبة للنساء عندما كانت النسبة للنساء أعلى منها للرجال (الزواج المبكر).
 - تم طرح حاصل قسمة النسبتين من واحد (1) صحيح، وحيث أن الفجوة في كافة الحالات كانت سلبية فإنه يتم إعطاء كل مؤشر علامة سالبة.
 - مثال: المشاركة في القوى العاملة: حاصل قسمة 12.3% على 70.7% يساوي 17.4% أي أن الفجوة الجندرية تساوي $0.174 - 1 = -0.826$
2. الوزن الإسمي للمؤشر: يعبر الوزن الإسمي للمؤشر عن درجة الأهمية (الوزن) التي أعطها المقيمون والمقيمت للمؤشر (من 10 علامات)، فنجد مثلا أن مؤشر المشاركة في القوى العاملة قد حصل على (7.7 من 10 علامات) أي (0.77).
3. الوزن المعدل: حيث تم اعتبار أن حاصل مجموع أهمية المؤشرات الأربعة تعادل واحد صحيح أو 100%. تم الوصول للوزن المعدل من خلال جمع كافة الأوزان الإسمية الأربعة (أي $0.77 + 0.85 + 0.78 + 0.78 = 3.15$). ومن ثم تم تقسيم حصة كل مؤشر من مجموع الأوزان (أي الوزن الإسمي للمؤشر تقسيم مجموع الأوزان) مثلا المشاركة في القوى العاملة: 0.77 تقسيم $3.15 = 0.242$.
4. بالنسبة لقيمة المشاركة في الدليل فتعبر عن حاصل ضرب الوزن المعدل لكل مؤشر بقيمة الفجوة الجندرية (مثلا المشاركة في القوى العاملة 0.242 ضرب $(-0.826) = 0.199$
5. مجموع الفجوات يمثل حاصل جمع قيمة مشاركة كل مؤشر من المؤشرات الأربعة في الدليل (أي $0.251 - (-0.199) + (-0.147) + (-0.226) = -0.823$
6. قيمة دليل النوع الاجتماعي يساوي حاصل (1 - مجموع الفجوات أي 0.823) $0.177 = 1 - 0.823$

ملحق (4): أهم المراجع العربية والإنجليزية

أبو سمرة، أكرم
المرأة الفلسطينية درس في الانتفاضة: بحث تسجيلي في السلوك اليومي للمرأة الفلسطينية في إطار اللجان الشعبية للانتفاضة الفلسطينية. تونس: منظمة التحرير الفلسطينية (الإعلام الموحد)، 1989.

الأمم المتحدة

تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة بيجين، 4 - 15 أيلول 1995. نيويورك: الأمم المتحدة، 1995.

الأمم المتحدة. مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة
الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة. غزة: مكتب المنسق الخاص، [199-]،
مج.

البرغوثي، مصطفى ولينوك جين

الصحة في فلسطين، الإمكانيات والتحديات. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)،
1998.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تقارير التنمية البشرية، 1990 - 2000. نيويورك: البرنامج، 1990 - 2000. 11مج.

تراكي، ليذا واخرون

النوع الاجتماعي والتنمية البشرية في فلسطين. رام الله: جامعة بيرزيت، مشروع التنمية البشرية، 1997.

جاد، إصلاح (عربي وإنجليزي)

الأسر التي ترأسها نساء: النقاش العالمي والواقع الفلسطيني. رام الله: منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية
والاقتصادية في فلسطين، 1999.

جامعة بيرزيت. برنامج دراسات التنمية

التنمية البشرية في فلسطين: مساهمات أولية في النقاش الدائر حول المفهوم والقياس. رام الله: برنامج
دراسات التنمية، 1998.

جامعة بيرزيت. مشروع التنمية البشرية المستدامة

فلسطين: ملف التنمية البشرية 1996-1997. رام الله: مشروع التنمية، 1997.

جامعة بيرزيت. برنامج دراسات التنمية

فلسطين: تقرير التنمية البشرية 1998-1999. رام الله: برنامج دراسات التنمية، 2000.

جامعة بيرزيت. برنامج دراسات التنمية

نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني. رام الله: برنامج دراسات التنمية، 2000 -.

جامعة بيرزيت. برنامج دراسات التنمية

البيدر: ملحق صحفي (مقالات مختلفة). رام الله: برنامج دراسات التنمية، 1997-2000.

جرباوي، تقيدة

الجنسوية في بعض كتب الأطفال المدرسية. رام الله: طاقم شؤون المرأة، 1994.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

السكان في الأراضي الفلسطينية 1997-2025. رام الله: الجهاز المركزي، 1999.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
مسح التجمعات السكانية 1998. رام الله : الجهاز المركزي، 1999.

جونسون، بني
الدعم الاجتماعي. بيرزيت: برنامج دراسات المرأة، 1997. (المرأة الفلسطينية: الوضع الراهن: 5).

الحاج يحي، محمد وآخرون
المرأة الفلسطينية وبعض قضايا العنف الأسري وتحليل آراء الفتيات الفلسطينيات تجاه بعض قضايا العنف الأسري. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 1995.

الحركة النسوية العربية لدعم ضحايا الاعتداءات الجنسية
السوار: نشرة فصلية (تقارير مختلفة). حيفا: الحركة النسوية، 1999-2000.

حمامي، ريما
الاقتصاد والعمل. بيرزيت: جامعة بيرزيت، برنامج دراسات المرأة، 1997. (المرأة الفلسطينية: الوضع الراهن: 4)

الخليفي، غازي
المرأة الفلسطينية والثورة. بيروت: مركز الأبحاث والدراسات الفلسطينية، 1977.

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية
أبرز المؤشرات الإحصائية في الأراضي الفلسطينية حسب النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997. رام الله : دائرة الإحصاء ، 1998.

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية
التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - 1997 : النتائج النهائية للتعداد - ملخص السكان ، المساكن، المباني والمنشآت. رام الله : دائرة الإحصاء ، 1998.

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية
الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1997 / 1998 . رام الله : دائرة الإحصاء، 1999 .

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية
المرأة والرجل في فلسطين : اتجاهات وإحصاءات. رام الله : دائرة الإحصاء ، 1998.

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية
مسح إنفاق واستهلاك الأسرة : مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية ، التقرير السنوي (كانون ثاني - كانون أول ، 1997) . رام الله : دائرة الإحصاء ، 1998.

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية
مسح إنفاق واستهلاك الأسرة : مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية ، التقرير النهائي (كانون ثاني - كانون أول ، 1997). رام الله : دائرة الإحصاء ، 1998.

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية
مسح الخدمات 1996 : نتائج أساسية . رام الله : دائرة الإحصاء ، 1997.

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية
المسح الصحي في الضفة الغربية وقطاع غزة : النتائج الأساسية . رام الله : دائرة الإحصاء ، 1997.

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية

مسوح القوى العاملة : التقرير السنوي 1996 - 1999 ، رام الله : دائرة الإحصاء ، 1996-1999 . 4 مج.

داود، يوسف (عربي وإنجليزي)

محددات المشاركة النسائية في سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة. رام الله: منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية و الاقتصادية في فلسطين، 1999.

رزق، هديل ونادر عزت سعيد

الفقر في فلسطين: دراسة حالات. رام الله: برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت، 1999.

شخشير صبري، خولة

المساواة في التعليم اللامهجي للطلبة والطالبات في فلسطين. رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2000.

شعبان، رضوان وسامية البطمة

أبعاد الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة. القدس: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 1995.

عبد الله، تيسير

مشاركة المرأة في اتخاذ القرار المتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية: بحث استطلاعي. القدس: جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية، 1997.

الفريق الوطني لمكافحة الفقر

فلسطين : تقرير الفقر 1998. الرام : وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، 1998.

فلسطين. وزارة التخطيط والتعاون الدولي

الإطار العام لخطة التنمية الفلسطينية 1998-2000 والبرنامج الاستثماري العام. فلسطين : وزارة التخطيط ، 1998.

فلسطين . وزارة التعليم العالي

الدليل الإحصائي للجامعات والكليات الفلسطينية 1996/1997. القدس : وزارة التعليم العالي، 1998.

فلسطين . وزارة العمل

المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين : أوراق العمل الكاملة . رام الله : وزارة العمل ، 1998 . 2 مج. كتاب، آيلين وفدوى اللبدي، إعداد (التقرير غير منشور) التقرير الحكومي حول أوضاع المرأة الفلسطينية: خمس سنوات ما بعد بكين 1995-2000. فلسطين: لجنة التنسيق الوزارية للنهوض بالمرأة، (2000).

كمال، زهيرة

المرأة واتخاذ القرار في فلسطين. رام الله: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، إدارة تخطيط وتطوير مشاركة المرأة. 1997.

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني. نابلس: مركز البحوث، 1993 -.

مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

الحركة النسائية الفلسطينية: إشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية: وقائع المؤتمر السنوي الخامس لمؤسسة مواطن 17-18 كانون أول 1999. رام الله: مواطن، 2000. (سلسلة مداخلات وأوراق نقدية).

هلال، جميل

الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة : محاولة أولية لتقدير حجمه والتعرف على خصائصه ومحدداته. نيويورك: الأسكوا، 1997. (سلسلة دراسات مكافحة الفقر ؛ 7).

هايبيرغ، ماريان واوفنسن غير

المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية، بحث استطلاعي في الأوضاع الحياتية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1994.

يونيفم (UNIFEM)

التقرير العربي البديل للمنظمات غير الحكومية: مقدم إلى الاجتماع الإقليمي للمنظمات غير الحكومية... عمان: يونيفم، 2000.

Abu Nahleh, Lamis ... et all

Towards gender equality in the Palestinian Territories: a Profile on gender relation. Sweden: Sida, 1999.

Holt, Maria

Women in contemporary Palestine: between old conflicts and new realities. Jerusalem: PASSIA, 1996.

Lennock, Jean and Atef Shubita

Health Insurance and health Service Utilization in the West Bank and Gaza Strip. Ramallah: The Health, Development, Information and Policy Institute (HDIP), 1998.

MOPIC, Aid Coordination Department

Monitoring Report of Donor Assistance: Quarterly Report. [S.l.: s.n.], 1997.

Palestine. Ministry of Health

The Status of Health in Palestine: Annual Report 1997-, Palestine. Palestine: Ministry of Health, 1998-.

Palestine. Ministry of Health

Women Health & Development Administration: Women's Profile Gaza 1995-1997. Palestine: Ministry of Health, 1998. 123 pp.

Rabah, Jamil

Palestinian Employment. Jerusalem: JMCC, 1999.

Sen, Amartya

Commodities and capabilities. Amsterdam: North - Holland, 1985.

United Nations

The Beijing declaration and the platform for action: fourth world conference on women. New York: UN, Department of Public Information, 1996.